



# الإعلام

وجرائم البيئة الريفية

دراسة في الاعلام البيئي



دكتور

عبد الفتاح عبد النبي



# الإعلام

وجرائم البيئة الريفية

دراسة في الإعلام اليبتي

دكتور

عبد الفتاح عبد النبي



٦٠ شارع النصر المينى أمام وزارة الإسف  
( ١١٤٥١ ) القاهرة  
ت : ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس ٣٥٤٧٥٦٦

رقم الايداع ٩٢/٩٦٥٤

ISBN : 977/5040/10/8

بسم الله الرحمن الرحيم

**الأهداء.**

**الى أبى وأمى  
وأولادى وزوجتى  
أهدى هذا الجهد العلمى  
محبة ووفاء وعرفانا بالجميل**



## المقدمة

تزايد الاهتمام العالمى خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن بشئون البيئة ، وقد شمل هذا الاهتمام ، المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن تباينت دواعى هذا الاهتمام بكل منها ، وفقا للمستوى الحضارى والخصوصية التاريخية لكل مجتمع . ففي المجتمعات المتقدمة ، ظهر الإهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها ، نتيجة عمليات التنمية والتطور التقنى الذى حققته هذه المجتمعات ، والذى أثر بشكل كبير على التوازن البيئى لديها وأفقد البيئة هناك الكثير من عناصرها بفعل الإستغلال المفرط لهذه العناصر تحت دافع تحقيق أقصى معدل ممكن للنمو الاقتصادى مما أفضى إلى تصاعد الدعوة إلى إعادة النظر فى هذا المفهوم الاقتصادى الضيق للتنمية ، ليأخذ فى الاعتبار ما يطلق عليه التنمية المستمرة أو المتواصلة ، والتى فى إطارها لا يتم التضحية بجيل على حساب جيل آخر ، وإنما تراعى العدالة فى اقتسام الثروات الطبيعية بين الأجيال المتعاقبة <sup>(١)</sup> . وفى ظل هذا الفهم ، ولاعتبارات التقدم الصناعى والتكنولوجى بهذه المجتمعات ، جرى التركيز بصورة مكثفة على قضية التلوث البيئى ، باعتبارها أهم وأبرز المشكلات البيئية التى تواجه العالم ، ومحاولة نقل هذا الاهتمام إلى كافة شعوب الأرض <sup>(٢)</sup> .

وفى المجتمعات النامية ، تبين ، أن البيئة فيها تتعرض هى الأخرى لمخاطر كبيرة ليس بسبب عمليات التنمية ومشكلات التقدم ، كما هو الحال فى المجتمعات المتقدمة ، إذ أن هذه المجتمعات على اختلافها ، لم تشهد حتى الآن تنمية حقيقية بالمعنى الذى أدى أو يؤدي إلى استنزاف البيئة أو إهدارها <sup>(٣)</sup> . وإنما لأسباب ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية يغلفها الفقر ، بمعنى آخر أن مشكلات الفقر ، والصراع ، وعدم الاستقرار ، تعد عوامل فاعلة فى التعدى على البيئة وإهدارها فى هذه المجتمعات . .

وفى ظروف المجتمع المصرى ، تتعرض مختلف أنماط البيئة المصرية لمخاطر وتحديات كبيرة ، تنعكس مباشرة على الأداء الانتاجى والإجتماعى والثقافى العام فى المجتمع ، ولعل أبرز وأهم تلك المخاطر والتحديات ، هو ما تتعرض له البيئة الريفية تحديدا فى الحقب الأخيرة حيث تلاحظ بروز الاعتداء عليها ، والتشويه المستمر لها ، واستغلالها استغلالاً فردياً أنيا يحول دون

تجدد مصادرها والحفاظ على حق الأجيال المقبلة فيها ، ويفصح ذلك عن نفسه من خلال مظاهر تجريف الأرض وتبوير مساحات منها ، واستغلالها خارج الانتاج ، وتلويث الأرض والمياه وتبيد الطاقة ومحاكاة أنماط بناء قد لا تكون متلائمة مع بيئة القرية وحركة سكانها وتفاعلاتهم الإجتماعية والإنسانية (٤) .

ولا تخفى المخاطر الكبرى لمثل هذه العمليات وغيرها ، على مستقبل التنمية في مصر ، خصوصا ، وقد بلغت في أبعادها حدا أصبح يثير القلق لدى الجهات الرسمية المعنية ، حيث صدرت القوانين والتشريعات لحماية البيئة والموارد الزراعية بصفة خاصة . ومن أهم وأبرز هذه القوانين ، القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، الذى أضاف الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، كتابا ثالثا بعنوان " عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها " . وقد نص القانون على حظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ، وكذلك نص على عدم جواز ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة ، كما نص على أنه لا يجوز إقامة أية مباني أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مباني عليها ، وأخيراً ، تضمن القانون الحكم بعدم جواز إقامة مصانع أو قمارن طوب في الأرض الزراعية ، كما يتمتع على اصحاب ومستغلى مصانع أو قمارن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها اذا كان ذلك ينطوى على تجريف الأرض الزراعية وفي حالة مخالفة هذه الأحكام ، يعاقب المخالف بالحبس مدة قد تصل الى ثلاث سنوات وغرامة قد تصل الى خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو عن كل اعتداء ، فضلا عن سلطة الوزير في وقف المخالفات أو إلزائها بالطرق الإدارية على نفقة المخالف ، وإذا كان المخالف مستأجرا وجب الحكم بإنهاء عقد الإيجار ورد الأرض الى مالكها (٥) .

ومع صدور هذا القانون وغيره من القوانين التى تسعى للمحافظة على الثروة المائية وحمايتها من التلوث أو الإهدار (٦) . وتأسيس الأجهزة والهيئات العلمية المعنية مباشرة بمواجهة قضايا البيئة كجهاز شئون البيئة الذى أسس عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، والذى يتبع مباشرة مكتب رئيس الوزراء ويرأسه وزير شئون مجلس الوزراء ، الا أن القضية لا تتحدد فى اصدار التشريعات أو إقامة الأجهزة فحسب وإنما تتحدد بصورة أساسية فى تلك الفجوة الهائلة بين الوعى بالقانون والتطبيق أو الفجوة



بين القانون والاحكام الرسمية وبين القانون المعيشى أو الحياتى للأفراد فى المجتمع . فخلال الفترة من عام ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، على سبيل المثال بلغ متوسط مساحة الأرض الزراعية ، التى تم اصدارها ٤٦٦٨١٧ الف فدان (٧) ، على الرغم من صدور قانون حماية الأرض الزراعية وتشديد عقوبة التعدى عليها مما يشير إلى استجارية الظاهرة ، وهنا يطرح التساؤل عن أسباب تلك الفجوة الواسعة بين القانون الرسمي والقانون المعيشى فى مجال مواجهة الظواهر البيئية فى مصر ؟ وكيف يمكن معالجتها والتصدي لها ؟

وقد تتعدد العوامل والأسباب فى هذا المجال ، فقد تعود تلك الفجوة الى طبيعة هذه القوانين ، ذاتها وفى فلسفة وطريقة اصدارها ، أو الى عدم الثقة فى الحكومة ، وخرق أجهزتها لقوانين حماية البيئة ، وتردى الأحوال المعيشية للأفراد وتدنى مستويات الوعي لديهم . . الخ وهنا يبرز التساؤل فى مجال البحث عن المعالجة ، عن دور الاعلام البيئى المصرى ، هل هو موجود أم لا ، وما حقيقة الدور الذى يلعبه فى معالجة هذه الظاهرة والتصدي لما تشهده البيئة الريفية من جرائم وانحرافات ؟

لقد ظهرت فى الأونة الأخيرة عدد من الدراسات المحلية التى سعت للتعرف على دور الإعلام فى معالجة قضايا البيئة المصرية ، واتخذ البعض الأكبر منها المنحنى التعليمى أو المثالى لما ينبغى أن يكون عليه الاعلام البيئى ، أو الحديث عن دوره المتوقع والهام فى مجال رفع الوعي البيئى ، وتبنى البعض الآخر الرؤية الجزئية للاعلام البيئى ، من خلال التركيز على وصف صفحاته أو برامجة وتحديد ما يواجه هذه الصفحات أو البرامج من عقبات أو مشكلات ، وظل تقويم الاداء الاعلامى وتحديد فعالياته فى معالجة الجوانب البيئية غائبا الى حد كبير .

ومما لا شك فيه أن ثمة انخفاض ملحوظ يلمسه أى مراقب فى مستويات وعى المصريين بعامة بمخاطر ومشكلات البيئة المصرية يفصح عن نفسه فى عدم شكوى أو ابلاغ الغالبية العظمى من الأفراد لما يشاهدونه من انتهاك أو جرائم بيئية ترتكب امامهم جهارا نهاراً . كما أن الأجهزة الحكومية أيضا وطالما لا أحد يشكو لا تفعل شيئا فالمهم لديهم هو البعد عن المشاكل والمحافظة على الاستقرار . وهنا نتجه الأنظار مرة أخرى إلى الإعلام والبحث عن دوره فى تحريك هذه الحالة

فى خلق وتوليد الإهتمام والوعى لدى الأفراد والأجهزة المعنية على السواء ، بالتحديات والمخاطر  
لتى تتعرض لها البيئة المصرية بعامة والبيئة الريفية على وجه التحديد .

والعمل الراهن خطوة أولى تستهدف فى المقام الأول وصف وتحليل المعالجة الاعلامية لجرائم  
بيئة الريفية ، نأمل أن نتلوها مستقبلاً بخطوات أخرى على طريق الفهم الشامل والتكامل لواقع  
الاعلام البيئى فى مصر ، وتقويم فعالياته على أرض الواقع ، وعلى ضوء المهام والمسئوليات  
لكبيرة التى ينبغى أن يقوم بها الاعلام فى مجال التربية البيئية والمساهمة فى صيانة البيئة  
لمصرية والمحافظة عليها وتنميتها لصالح الجيل الحالى والأجيال القادمة . وقد خرجت الدراسة  
فى صورتها النهائية متضمنة أربعة فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ، وقد سعى "الفصل  
الأول" للتعريف بموضوع الدراسة وأهدافها وما تثيره من تساؤلات أو فروض ، والاجراءات  
لمنهجية لها . وفى "الفصل الثانى" ، جرت مناقشة موسعة للمفاهيم المستخدمة فى الدراسة ،  
بالمحددات التى تحكم التناول الاعلامى لجرائم البيئة الريفية . وفى "الفصل الثالث" جرى  
استعراض مختلف صور ومظاهر التدهور الراهن فى البيئة الريفية وتحليل العوامل والاسباب التى  
تدفع فى اتجاه هذا التدهور والتعدى على البيئة الريفية واختتم الفصل بتقديم رؤية واقعية لأنماط  
جرائم البيئة الريفية كما تفصح عنها المعطيات الواقعية . وفى "الفصل الرابع" من هذا  
العمل جرى مناقشة نتائج الدراسة والتحقق من فروضها .

ونأمل أن تكون قد وفقتنا فى تقديم عمل مفيد للمكتبة العربية والباحثين والمعنيين بشئون  
لإعلام ، وعلى الله قصد السبيل .

عبد الفتاح عبد النبى

اكتوبر ١٩٩٢

## **الفصل الاول**

### **في الموضوع والمنهج**



## الفصل الأول فى الموضوع والمنهج

### أولاً ، موضوع الدراسة ،

شمة أحساس عام على المستويين الرسمى والشعبى بأن القرية المصرية تواجه أزمة واضحة على مستويات عدة ، وتتجلى أزمة القرية فى مجموعة من المخاطر والتحديات التى تكاد تشتمل أبعاد بنية القرية ومكوناتها وعلاقاتها بالمدينة المصرية وبالمجتمع المصرى ، ومن أهم تلك التحديات والمخاطر هو ما يتعلق منها بالبيئة الايكولوجية للقرية ، فقد تزايد فى الحقب الأخيرة ، وتحديد منذ مطلع السبعينيات وما بعدها عمليات هدر واستنزاف موارد الأرض والمياه بها ، وبالأدات تلك الصور التى يجرمها القانون مثل الإعتداء على الأرض الزراعية سواء أكان ذلك بالتجريف أو التحويل أو إقامة القمعائن والمباني عليها ، وقد أفضت هذه العمليات إلى تناقص حاد فى أكثر العناصر الإنتاجية ندرة وهو عصر الأرض وذلك بمتوسط استقطاع يصل إلى نحو ٧٠ ألف فدان سنوياً ، ويعنى ذلك أن مصر خسرت منذ مطلع السبعينيات وحتى الوقت الحاضر ما يقرب من مليون فدان ، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فمن المقرر أن تفقد أيضاً مساحة تقترب من هذا التقدير حتى نهاية القرن الحالى<sup>(٨)</sup> مما يصل بنصيب الفرد من المساحة الأرضية فى مصر إلى ( ٠,٦٧ ٪ ) فدان عام ٢٠٠٠ ، ويعرض الوضع الأمنى والغذائى فى المجتمع للخطر .

كما شهدت البيئة الاجتماعية للقرية ، تشوه ملحوظ فقد أفضت الدخول الناتجة عن الهجرة والانفتاح ، والمضاربة على الأرض الزراعية وغيرها الى أحداث حراك اجتماعى لبعض الفئات الاجتماعية ، ونمو اتجاه قيمى يسعى للكسب المادى بغض النظر عن مشروعية المصادر أو الوسائل ، وحدثت تحولات سلبية فى بناء القيم كان من أبرزها تدهور قيمة العمل المنتج فى الزراعة وروح التكافل والمزاملة والتعاون ، والاستقرار بالأرض ، وتزايد النزعة الفردية التى باتت تشكل السلوك الفعلى لمعظم القرويين . وقد انعكس ذلك ، فى حجم ونمط خريطة الجريمة فى القرية المصرية ، وظهور أشكال جديدة من الجرائم لم تكن تآلفها القرية من قبل وعلى النحو الذى تعكسه صفحات الصحف والبيانات الرسمية التى تتضمنها تقارير الأمن العام .

ولا جدال ، أن تعرض البيئة الريفية بمعناها المتكامل لمثل هذه العمليات والظواهر ، يؤثر سلبيا على المستقبل المرغوب للمجتمع المصرى . فقد كانت - ولا تزال - هذه البيئة موقعا وبشرا ، ركيزة هامة لإشباع حاجات أساسية للمواطن المصرى فى القرية والمدينة ، وممول يمكن أن يكون سخيا بالطاقات البشرية والموارد الضرورية للإنتاج الزراعى والصناعى ، وإنتاج الفائض الضرورى لتجديد الانتاج الاجتماعى وتطويره ، فضلا عن دورها المنتظر فى اعتماد المجتمع المصرى على ذاته فى تحقيق أمنه الغذائى ، الذى يعد عاملا هاما فى تحديد علاقة المجتمع المصرى بالعالم الخارجى .

وينهض العمل الراهن ، لتسليط الضوء على نوعية الجرائم التى تتعرض لها البيئة الريفية فى مصر ، كما تعكسها الصحف المصرية ، وبيان طريقة تناول الصحف لهذه الجرائم وموقفها إزاءها ، ، وطبيعة الدور الذى تؤديه فى معالجتها والتصدي لها . وي طرح موضوع الدراسة بهذا التحديد مجموعة من التساؤلات ، تحاول الدراسة تقديم اجابات محددة عليها . ويمكن بلورة هذه التساؤلات فيما يلى :

- س ١ : ما حجم اهتمام الصحف المصرية بجرائم البيئة الريفية ؟
- س ٢ : ما هى انماط جرائم البيئة الريفية الأكثر تناولا وبروزا فى معالجات هذه الصحف ، وما مدى اتساق ذلك مع مؤشرات الواقع الفعلى ؟
- س ٣ : ما هوية مرتكبى جرائم البيئة الريفية ، وما هى دوافعهم الأساسية فى ارتكابها ؟
- س ٤ : ما هى القوالب الصحفية الأكثر استخداما فى تغطية هذه الجرائم ؟
- س ٥ : ما نوعية المصادر التى تعتمد عليها الصحف فى تغطية جرائم البيئة الريفية ؟
- س ٦ : ما هى اتجاهات المعالجة الصحفية لجرائم البيئة الريفية ؟
- س ٧ : ما مدى النجاح أو الفشل فى معالجة الصحف المصرية لجرائم البيئة الريفية ؟

## ثانيا ، اهداف الدراسة ،

وفى إطار ما يطرحه موضوع الدراسة من تساؤلات تحدد أهداف الدراسة الراهنة فى :  
١ - التعرف على حجم إهتمام الصحف المصرية بجرائم البيئة الريفية وتحديد نوعية ما هو مطروح

من هذه الجرائم على صفحاتها .

٢ - تحديد مدى الاتساق بين ما تطرحه الصحف المصرية من مؤشرات حول جرائم البيئة الريفية ، وبين مؤشرات الواقع الموضوعى لهذه الجرائم ، ويساعد ذلك فى توفير بيانات واقعية تثرى المناقشات الدائرة والجدل النظرى الدائر حول علاقة المنتج الاعلامى بالواقع الاجتماعى .

٣ - التعرف على مدى الاتفاق أو التباين فى معالجات نوعيات مختلفة من الصحف المصرية فى معالجة جرائم البيئة الريفية ، وتحديد الأكثر كفاءة منها فى التعامل مع قضايا ومشكلات البيئة المحلية . ويساهم ذلك فى توفير مؤشرات تساعد فى تقييم مدى ملائمة الاستراتيجية الإعلامية الراهنة التى تتبنى التوسع فى نشر قنوات الاتصال المحلية باعتبارها الأكثر تعبيراً عن البيئة المحلية فى مصر .

٤ - تحديد طبيعة الدور الذى تؤديه الصحف فى مجال معالجة جرائم البيئة الريفية ، والوقوف على جوانب القوة أو أوجه القصور فى تناولها لهذه الجرائم .

٥ - الكشف عن الصعوبات التى تواجه الصحف المصرية فى تناولها لجرائم البيئة الريفية ، والعمل على صياغة تصور محدد لكيفية معالجة هذه الصعوبات بنية تطوير الأداء الاعلامى .

## **ثالثاً ، فروض الدراسة ،**

### **الفرض الأول ،**

تتخفص معدلات اهتمام الصحف المصرية ، محل الدراسة ، بصفة عامة بجرائم البيئة الريفية ، وفى نطاق هذا الانخفاض العام ، يمكن القول ، يتزايد الاهتمام النسبى لهذه الصحف بجرائم البيئة الإجتماعية ، ويتقلص الى أدنى حد معدلات اهتمامها بجرائم البيئة الطبيعية .

### **الفرض الثانى ،**

تختلف الصحيفة اليومية ( القومية ) عن الصحيفة الاقليمية والصحيفة المتخصصة فى الاهتمام بجرائم البيئة الريفية ويمكن القول فى ذلك ، أن الصحيفة الاقليمية والصحيفة المتخصصة ، أكثر اهتماماً نسبياً من الصحيفة « القومية » بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية فى مصر .

### **الفرض الثالث ،**

يعتبر الخبر الصحفي والمقال الصحفي على التوالى هما أكثر قوالب التحرير استخداما فى معالجة مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية ولا توجد اختلافات فى ذلك بين مختلف أنواع الصحف فى هذا المجال .

### **الفرض الرابع ،**

يوجد اختلاف بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية من حيث نوعية الجرائم وترتيب أولوياتها ، وبين ما تعكسه مختلف أنواع الصحف - محل الدراسة - من مؤشرات فى هذا المجال .

### **الفرض الخامس ،**

يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بأنماطها المختلفة بشكل فردى ، كما يمكن القول ، أن ارتكاب هذه الجرائم يأتى فى معظمه تحت دوافع مادية أو نفعية فى الأساس .

### **الفرض السادس ،**

تتسم معالجة الصحف المصرية - محل الدراسة - لجرائم البيئة الريفية بالقصور والتناقض فيما هو مطروح من حقائق وأفكار على صفحاتها حول هذه الجرائم . وفى ذلك يمكن القول ، أن دور هذه الصحف - على اختلافها - فى مواجهة هذه الجرائم والتصدى لها يعد دوراً هامشياً الى حد كبير .

## **رابعا ، المعالجة المنهجية للدراسة ،**

### **اولا ، منهج البحث وادواته ،**

تتنمى هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية التى تعنى برصد وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف حول جرائم البيئة الريفية ، من حيث مؤشرات عدة ، حجم الاهتمام ، وطريقة المعالجة والعرض ، والأفكار والحقائق المطروحة حول وقائع هذه الجرائم ، ويقوم الرصد والتحليل هنا على العرض الكمي والكيفي للبيانات التى تم توفيرها باستخدام المداخل والأنوات المنهجية التالية :

#### **١ - منهج المسح الإعلامى :**

وقد استعانَت الدراسة بهذا المنهج على مستويين:



**الأول :** مسح ما هو متوافر من بيانات بالسجلات الرسمية والحيوية لدى عدد من الأجهزة المعنية مباشرة بجرائم البيئة الريفية ، ونشير بالتحديد هنا إلى سجلات شرطة المسطحات المائية ، ومعهد بحوث الأراضى ، وسجلات الجمعية التعاونية الزراعية فى بعض القرى المصرية (٩) .

**والثانى :** المسح الاستطلاعى لنماذج مختلفة من أعداد الصحف المصرية خلال فترة ممتدة نسبيا ١٩٨٢ - ١٩٩١ حيث جرى تكوين ملاحظات أولية حول طبيعة جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحات هذه الصحف ، وقد كانت هذه الخطوة مهمة بالذات فى مرحل اختيار عينة الصحف وطرح تساؤلات الدراسة وصياغة فروضها .

## **٢ - البطاقة الإحصائية :**

صممت البطاقة الإحصائية بهدف رفع بيانات واقعية عن جرائم البيئة الريفية وفقا لما هو متوافر فى السجلات الرسمية والحيوية لدى الهيئات والأجهزة المعنية بهذه الجرائم ، وقد تضمنت البطاقة فئات تتعلق بتاريخ الجريمة ، ونوعها وحجم التمدى والتصرف النهائى فى الواقعة .

## **٣ - المنهج المقارن :**

ساعد استخدام هذا المنهج فى توفير بيانات أساسية حول مدى الاتفاق أو الاختلاف فى حجم اهتمام مختلف أنواع الصحف محل الدراسة - بجرائم البيئة الريفية وكذا مدى التطابق أو الاختلاف بين مؤشرات الخريطة الإحصائية لجرائم البيئة الريفية ، كما تظهرها البيانات الواقعية وبين ما تطرحه الصحف ، محل الدراسة ، من مؤشرات حول هذه الجرائم .

## **٤ - تحليل المضمون :**

وقد طبق هذا الاجراء المنهجى على عينة محددة من الصحف بهدف توفير بيانات كمية ومؤشرات كيفية مصنفة ومرتبطة حول مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف محل التحليل ، ومعدلات اهتمام الصحف بهذه الجرائم ، وأسلوب تناولها ، وحقيقة موقف الصحف وتوجهات المعالجة على صفحاتها لمختلف أنماط جرائم البيئة الريفية .

## **ثانيا ، عينة الدراسة ،**

### **١ - عينة الصحف :**

أسفر الاستطلاع الأولى الذى أجراه الباحث لنماذج مختلفة من الصحف المصرية خلال فترة ممتدة نسبيا عن المؤشرات التالية :

١ - مسألة الاهتمام النسبى للصحف ( القومية ) يومية واسبوعية بقضايا وشئون القرية

المصرية بعامة ، وبما يقع أو يدور فيها من جرائم وانحرافات على وجه الخصوص . وهو المؤشر الذى تدعمه أيضا نتائج عدد من الدراسات والبحوث الاعلامية التى سعت لتحليل محتوى المواد الريفية المثارة على صفحات هذه الصحف (١٠) ، لذلك لم يكن من الحكمة أو صالح البحث التوسع الكمى فى تمثيل هذه الصحف واخصائيا للتحليل ، وإنما استقر الرأى ، وبالنظر لانتشار هذه الصحف وتعبيرها عن التوجه العام المركزى للدولة فيما يتعلق بشئون القرية المصرية ، على الإكتفاء باختيار جريدة الأهرام من بين هذه النوعية من الصحف على أساس أنها الجريدة الوحيدة بينها التى أهتمت بتخصيص صفحة لشئون البيئة .

٢ - استبعاد الجرائد الحزبية من عينة التحليل ، بالنظر الى المركزية الغالبة على معالجات هذه الجرائد وطابعها الحزبى ، وضالة ما هو منشور على صفحاتها ويتعلق بالقرية المصرية ، وبالأذات ما يتعلق منها بجرائم البيئة الريفية .

٣ - على ضوء المؤشرات والحقائق السابقة اتجه التفكير ناحية تفضيل الإقتراب من بيئة مجتمع البحث وتركيز الاهتمام على موقف ومعالجات الصحف الاقليمية لجرائم البيئة الريفية باعتبار أن أحد مهامها الرئيسية هو التعبير عن واقع وقضايا البيئة المحلية وبالأذات بيئة القرية المصرية . وهنا ثارت مشكلة أى صحيفة نأخذ ، وتمثل الحل فى اختيار صحيفة تصدر بإحدى المحافظات التى سيجرى رفع بيانات واقعية من قراها عن جرائم البيئة الريفية . ولما كان البحث سيسعى إلى رفع هذه البيانات من قرى محافظتين هما الدقهلية والمنيا ، ونظراً ، لعدم توافر أعداد كافية أو منتظمة لصحف تصدر بالدقهلية باستثناء صحيفة "الوقاق" التى تصدر بمركز "بلقاس" وتطبع بمدينة المنصورة ، والتى أظهر استعراض أعدادها على امتداد أعوام (١٩٨٩ - ١٩٩١) خلوها تماما من الإشارة الى جرائم البيئة الريفية بنوعها الطبيعى أو الإجتماعى ، لذا فقد استقر الرأى على اختيار صحيفة "المنيا" التى تصدر شهريا لتخضع للتحليل باعتبارها صحيفة اقليمية يفترض أن تعنى بالامور المحلية وعلى رأسها بيئة القرية المصرية .

كما جرى التفكير ليشمل التحليل إحدى الصحف المتخصصة المرتبطة بالبيئة الريفية ، وهنا وقع الاختيار على جريدة "التعاون" التى تصدر اسبوعيا وتعلن على صدر صفحاتها أنها جريدة "الفلاحين والمحافظات" ويتميز مضمونها بالتنوع لتشمل بجانب الجوانب الزراعية والإرشادية والتعاونية ، الجوانب والأبعاد الاجتماعية ، مما يرجح كافة اختيارها بالمقارنة بالصحف المتخصصة الأخرى ، حيث يتفق هذا التنوع وطبيعة موضوع البحث وشمول مفهوم البيئة الذى تتبناه هذه الدراسة .

ومن شأن اختيار صحيفة مركزية (الأهرام) وصحيفة اقليمية (النبا) وصحيفة متخصصة "التعاون" افساح المجال للمقارنة ، واثراء بيانات الدراسة ، وتحقيق اهدافها والتثبت من فروضها ، وبالذات أن أحد أهداف الدراسة ، وكذا أحد فروضها ، يسعى للتثبت من أوجه الاتفاق أو التباين في موقف ومعالجات هذه النوعية المختلفة من الصحف لما يدور بالبيئة الريفية من جرائم وانحرافات .

## ٢ - العينة الزمنية

تحدد النطاق الزمني للبحث من أغسطس ١٩٨٣ تاريخ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي سعى لحماية الرقعة الزراعية ، وتشديد عقوبة التعدي عليها ، وحتى ديسمبر ١٩٩١ ، وهو آخر ما يمكن الحصول عليه من أعداد الصحف مجمعة ، ونظراً لامتداد الفترة الزمنية ، ولما كان الهدف الأساسي ليس الرصد الكمي لما هو منشور على صفحات صحف البحث من جرائم بقدر ما هو توفير مؤشرات كيفية للمضامين المطروحة حولها ، والوقوف على اتجاهات المعالجة ، فقد استقر الرأي بالنسبة لجريدة الأهرام ، على سحب عينة من أعداد هذه الصحيفة تقوم على اساس اختيار شهر من كل عام على امتداد الفترة الزمنية . وقد جرى سحب اعداد هذا الشهر بطريقة عشوائية منتظمة ، على اساس البدء بشهر اغسطس ١٩٨٣ ، ثم سبتمبر ١٩٨٤ ، اكتوبر ١٩٨٥ ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ديسمبر ١٩٨٧ ، يناير ١٩٨٨ وهكذا حتى ابريل ١٩٩١ ، وبلغ اجمالي أعداد جريدة الأهرام التي خضعت للتحليل على هذا الاساس (٢٧٣) عددا من هذه الجريدة .

وبالمثل جرى سحب عينة عشوائية منتظمة من اعداد جريدة التعاون ، على امتداد الفترة من اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى ديسمبر ١٩٩١ على اساس شهر من كل عام على نفس الطريقة السابق اتباعها في سحب اعداد جريدة الأهرام وبلغ اجمالي الأعداد التي خضعت للتحليل بهذه الجريدة (٣٦) عدداً . وبلغ اجمالي اعداد جريدة النبا التي شملها التحليل (١٨) عدداً موزعة على امتداد الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩٢) وهي كل الاعداد التي أمكن الحصول عليها وتجميعها من هذه الجريدة ، وهو عدد مناسب ومعقول لجريدة تصدر شهريا ، وبالمثل أن الهدف ، كما أشرنا من قبل هو الحصول على مؤشرات كيفية في المقام الأول أكثر من مجرد الرصد الكمي للجرائم المنشورة على صفحات هذه الصحف .

## ثالثا ، تصميم استمارة البحث ،

سعت استمارة البحث الى تحقيق اهداف الدراسة ، والإجابة على تساؤلاتها والتحقق من صحة فروضها ، حول المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية ، فقد اشتمل بناء الاستمارة على

فئات تسعى الى توفير بيانات أساسية حول حجم اهتمام الصحف بجرائم البيئة الريفية وأنماطها ، وقوالب التحرير المستخدمة ومصادر تغطية هذه الجرائم ، وهوية مرتكبي الجرائم ، والهدف من النشر ، وواقع ارتكاب الجرائم واتجاهات المعالجة ، والتصرف النهائي في الجرائم المنشورة .

وللإجابة على التساؤلات الخاصة بحجم اهتمام الصحف والتثبت من صحة الفروض المرتبطة بها ، تضمنت استمارة التحليل فئات ، معدل التكرار ، ومكان النشر ، ووسائل الإبراز المصاحبة من صور وعناوين وبراز وأطارات . . الخ واشتملت فئة أنماط التحرير المستخدمة على بنود الخبر ، المقال ، التحقيق ، الحديث ، التعليق ، كاريكاتير ، والنوذة ورسائل القراء ، وتضمنت فئة مصدر الجرائم المنشورة ، المصادر المختلفة التي ساهمت في إثارة المادة الخاصة بجرائم البيئة الريفية ، وذلك من خلال التمييز بين ، مصدر مسئول ( وهنا تسعى التحليل للتمييز بين المصدر الأمني ، والقضائي ، والتنفيذي ، والتشريعي ) ومحرر بالصحيفة ، والمعاهد والمراكز البحثية ، والخبير المتخصص ، والقارئ ، الفرد ، والمتهمون ، وبدون مصدر . كما حاولت فئة هوية المتهمين الكشف عن نوعية مرتكبي جرائم البيئة الريفية والشكل الذي ترتكب به الجرائم واشتملت هذه الفئة على بنود : الأفراد ، ( وحرص التحليل هنا على التمييز بين الأفراد من نوى النخبة ، والأفراد العاديين ) وجماعة ، وأجهزة ومؤسسات الدولة ، وعدم وجود متهم أو أن المتهم مجهول .

وسعت فئة نوافع الجريمة ، للتعرف على البواعث الكامنة وراء ارتكاب جرائم البيئة الريفية ، من خلال التمييز بين النوافع المادية ، والنوافع القيمية ، والنوافع النفسية والفرانزية ، أو عدم وضوح الدافع . كما سعت فئة وظيفة المادة للتعرف على الغاية التي تسعى إليها المضامين المثارة حول جرائم البيئة الريفية ، والهدف الحقيقي من وراء النشر ، وما اذا كانت تسعى الى انتقاد ممارسة أو تلييد ممارسة ، أو الدعوة للتغيير والكشف عن انحراف ، أو تكتفى بمجرد السرد وتقدير واقع أو بدون هدف .

وحاولت فئة التصرف النهائي اظهار ما تنتظمه . المادة المنشورة حول الجريمة من محصلة نهائية وهنا جرى التمييز بين حالة صدور احكام ، والبلاغ ، والحفظ ، والإحالة للتحقيق ، أو ظهور المادة بدون تصرف نهائي ، وقد حاولت فئة الأفكار المعروضة الكشف عن الأفكار والحقائق المثارة حول جرائم البيئة الريفية والوقوف على موقف صحف البحث واتجاهاتها الفعلية ازاء هذه الجرائم .

وقد جرى وضع التعريفات الاجرائية الخاصة بكل فئة من فئات التحليل السابقة ، مما

يسهل من عملية عدما وقياسها أثناء عملية التحليل ويضمن ضبط واحكام عملية التحليل ذاتها ، ثم عرضت الاستمارة بعد ذلك فى صورتها النهائية ، وكذا التعريفات الاجرائية لها . واهداف البحث وتساؤلاته على عدد من المحكمين وخبراء تحليل المضمون حيث جرت مناقشة موسعة مع كل محكم لمختلف فئات بنود الاستمارة والهدف من كل فئة ومدى شمول التعريف الاجرائى لها ، وقد اسفرت نتائج هذه المناقشات عن ابدال بعض التعديل على فئات الاستمارة ، وكذا على التعريفات الاجرائية حتى تصبح اكثر وضوحا ، مع تأكيد المناقشات على أهمية فئات هوية مرتكب الجريمة ، ومصادر التغطية ، ودوافع ارتكاب الجرائم والتصرف النهائي فيها لارتباط ذلك مباشرة بأهداف البحث .

وقد جرى بعد ذلك ، تجريب الاستمار فى استطلاع أولى لقياس درجة صدق وكفاءة بنود الاستمارة فى تحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته ، وقد طبقت الاستمارة على عينة من جريدة الاهرام خلال شهر أغسطس ١٩٨٣ . وعينة أخرى من أعداد جريدة التعاون خلال الشهر والعام ذاته وبعض أعداد جريدة المنيا خلال عام ١٩٨٩ . وقد أسفرت هذه التجربة على :

١ - صلاحية الاستمارة بصفة عامة للتطبيق .

٢ - اضافة بند نفسية وغرائزية لفئة دوافع ارتكاب الجريمة حيث كانت هذه الفئة تقتصر على التمييز بين الدوافع المادية والدوافع القيمية ، أو عدم وضوح الدافع . والتميز فى فئة الأفكار المعروضة بين الأفكار المعروضة حول جرائم البيئة الطبيعية ، وجرائم البيئة الاجتماعية ، حيث ظهر تباين فى المعالجات والأفكار المعروضة بكل نوع ، وكذا اضافة بنود برك وقازورات ، وتعدي على أملاك الدولة إلى انماط جرائم البيئة الطبيعية ، وكذا بنود ضرب ، ونزاع على أرض ، وحياسة سلاح ، الى انماط جرائم البيئة الاجتماعية .

وقد قام الباحث بعد مرور شهرين تقريبا من انتهاء عملية التحليل بإجراء اختبار ثبات للنتائج حيث أعيد تطبيق الاستمارة على عينة اعداد جريدة المنيا ، ولم تسفر هذه التجربة عن وجود فروق جوهرية تذكر بين ، ما توصل اليه التحليل فى المرحلة الأولى ، كما جرى عرض ومناقشة النتائج مع عدد من خبراء الجريمة بأقسام الاجتماع فى جامعات عين شمس والقاهرة ، والزقازيق ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .

\*\*\*\*\*

## مراجع وهوامش المقدمة والفصل الاول

- (١) محمد صابر ، الإدارة البيئية والتنمية المتواصلة ، ورقة مقدمة الى شؤة الاعلام وقضايا البيئة في مصر والعالم العربى ، كلية الاعلام ١٨ - ٢٢ ابريل ١٩٩٢ ص ٢ .
- (٢) أحمد منحت اسلام ، التلوث مشكلة العصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، اغسطس ١٩٩٠ ، ص ١٦ .
- (٣) جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، اغسطس ١٩٨٦ .
- (٤) عبد الباسط عبد المعطى ( محرر ) مستقبل القرية المصرية ، المجلد الاول ، الابعاد والتوجهات النظرية والمنهجية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ٢٩٠ .
- (٥) راجع احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
- (٦) انظر على سبيل المثال احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الذى يسعى لتوفير الحماية لمصادر المياه من التلوث أو التعدى .
- (٧) عبد الباسط عبد المعطى ( محرر ) مستقبل القرية المصرية ، مرجع سابق ص ١٠١ .
- (٨) المرجع السابق ص ٣١٤ .
- (٩) تحددت هذه القرى فى أربع قرى مصرية ، وهى قرية "برهمنوش" وقرية قرقيرة مركز السنبلوين محافظة الدقهلية ، وقرية "أبوجرج" وقرية "المودة" مركز بنى مزار محافظة المنيا ، وعلى أساس قرية (ام) وأخرى تابعة ( ومحافظة فى الوجه البحرى وأخرى فى الوجه القبلى بهدف رفع بيانات من دفتر ٣ سكرتارية الموجود بالجمعية التعاونية بكل قرية حول عمليات التعدى الفعلية على الأرض الزراعية .
- (١) انظر فى ذلك على سبيل المثال :
- عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

## **الفصل الثاني**

### **الإعلام وجرائم البيئة**

**[ المفاهيم ومحددات تناول ]**





## الفصل الثاني

### الإعلام وجرائم البيئة

#### ( المفاهيم ومحددات العاقل )

#### أولاً : المفاهيم المستخدمة :

تتعامل الدراسة مع عدد من المفاهيم الأساسية ، من المفيد توضيحها ، وبيان حدود استخدامها في إطار العمل الراهن وتنحصر هذه المفاهيم في مفهوم " البيئة " ومفهوم " التلوث " ومفهوم " الجريمة " ، ومفهوم " الاعلام " .

##### ١ - مفهوم البيئة :

راج في الأونة الأخيرة في الكتابات العامة والمتخصصة ، استخدام مصطلح البيئة ، حيث كثر ترديد مفاهيم وعبارات التلوث البيئي أو التدهور البيئي ، أو الإجهاد البيئي الذي أصبح يتعرض له المجتمع المعاصر . بيد أن اللافت للنظر في هذه الكتابات ، هو ذلك التفاوت الكبير في استخدام الكلمة وتراوح هذا الاستخدام بين التضييق والتوسع في تحديد عناصر البيئة . وكلمة ( البيئة ) في حد ذاتها لا تثير في الذهن العام سوى المكان الذي يعيش فيه الإنسان ، لكن محاولة تحديد عناصر هذا المكان ، هو الذي يؤدي إلى اللبس والغموض ، حيث تتعدد وتتداخل هذه العناصر إلى حد دفعت البعض إلى القول أن البيئة عبارة عن كلمة لا تعنى شيئاً لأنها تعنى كل شيء تقريباً (١) .

فالبيئة لها عناصرها الطبيعية ، التي خلقها الله وأتاحها للإنسان كالماء والهواء والتربة ، والمعادن ومصادر الطاقة والنباتات والحيوانات . . الخ كما أن لها عناصر اجتماعية وثقافية أو حضارية ( البيئة المشيدة ) وهي كل ما صنعه الإنسان بما تشتمل عليه من علاقات ومؤسسات ونظم وعادات وتقاليد وقيم . . الخ (٢) .

وقد تبني مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد بمدينة استكهولم عام ١٩٧٢ المفهوم الموسع للبيئة حيث تجاوزت المناقشات التي دارت حول شئون البيئة في هذا المؤتمر ، الجوانب الطبيعية إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية ، وذلك بعد ما تبين أن التخلف والفقر يؤدي شأنه شأن التقدم التقني

إلى التدهور البيئي ، ومن ثم فقد عرفت البيئة في هذا المؤتمر على أساس أنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لأشباع حاجات الإنسان وتطلعاته (٣) .

والبيئة بهذا المعنى ، هي كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا . ويعتبار أن الإنسان يعد واحدا من مكوناتها يتفاعل معها ويتفاعل معه ، بشكل يكون العيش معه مريحا بكل أبعاده المختلفة ويكون هدف النظام البيئي هو تحسين نوعية الحياة لتحسين نوعية الفرد وتحقيق نوعية حياة أمثل للإنسان وذلك بتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة بقدر مشترك ومتعادل في قالب من التوازن للنظام البيئي الشامل والمتكامل (٤) .

واللافت للنظر ويفيدنا في موضوعنا الراهن ، أن الفهم المصري الرسمي لمعنى البيئة ، كما تظهره خطط التنمية والتشريعات القانونية يقتصر على الجوانب الطبيعية ، فالخطة البيئية لمصر والتي وضعت في إطار الخطة الخمسية ( ١٩٨٧ - ١٩٩٢ ) ، اشتملت على عدة محاور رئيسية هي ضبط التلوث ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ، ومراقبة الشبكات ، وحماية النيل والمجارى المائية (٥) . كما لم يهتم المشرع المصري بوضع إطار عام لمكونات البيئة وعناصرها ، واقتصرت محاولاته على مد حمايتها الى العناصر الطبيعية مثل الماء ، والهواء والأرض وغيرها وأهمل في نفس الوقت مد حمايتها الى مكونات البيئة الأخرى ، إلا في حالات نادرة لا تؤكد وعيه بشمول وتكامل المفهوم مثل حرصه على حماية الهدوء وعدم الانزعاج (٦) وهي عناصر ذات طبيعة إجتماعية .

ويتبنى العمل الراهن المعنى المتكامل لمفهوم البيئة ، والذي يتضمن المجالات التي تحيط بالإنسان وتمثل في مجموع العناصر الطبيعية المتجددة منها كالماء والهواء والتربة . . الخ وغير المتجددة منها كالمعادن والبتروول ، وفي مجموعة العناصر الإجتماعية ، حيث تبرز النظم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم بها حياته في محيطه الطبيعي ، ويدير من خلالها نشاطه وعلاقاته الإجتماعية باستخدام العناصر التي يتكون منها الوسط الطبيعي ويشتمل العنصر الاجتماعي للبيئة أيضا على الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة أو الوسط الحيوي من مدن وطرق ومصانع ومواصلات وغيرها من كافة أنشطة الإنسان في البيئة .

وهكذا ، فإننا عندما نستخدم مفهوم البيئة الريفية ، فإننا نعني تلك الموارد والثروات الطبيعية وكذا أسلوب الحياة وأوجه النشاط الانساني السائدة في المجتمع الريفي ، وما يدفعنا الى

تبنى هذا الفهم الموسع لماهية البيئة ، هو اقتناعنا بتعدد وتداخل أبعاد البيئة ومشكلاتها ، وأهمية تناولها من منظور شامل لا يقتصر على الجوانب الطبيعية فحسب ، بل يأخذ في الاعتبار وعلى نفس المستوى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحضارية (٧) . حيث يؤثر كل جانب في الآخر ويفرز لنا في النهاية نمطا بيئياً له طابع خاص .

#### ٢ - مفهوم التلوث :

تستخدم كلمة تلوث عادة مقرونة بالبيئة أو بأحد عناصرها فيقال التلوث البيئي أو تلوث المياه ، أو تلوث الغذاء أو الهواء أو التربة . . الخ وهو بذلك يعد واحداً من أهم قضايا البيئة ان لم يكن أهمها (٨) . وكان لكثرته الإهتمام بموضوع التلوث ، بسبب اتساع مجالاته وعوامله (٩) . وتركيز الدول المتقدمة وأجهزة الإعلام على هذا الموضوع بالذات ، أن أصبح مفهوم التلوث ومفهوم البيئة مفهومان متلازمان في العديد من الكتابات . والتلوث أو التلويث في اللغة يعنى الدنس والتدنيس وجمعها دناس ، والمعنى العام للكلمة يشير الى كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تستطيع الأنظمة البيئية أن تستوعبه بدون اختلال توازنها . وعلى ذلك ، فإن الانسان قبل الثورة الصناعية ، لم يتعرض لمشكلة التلوث لان كل مخلفات نشاطاته كانت مما تستطيع انظلمته البيئية أن تستوعبه . ومع الثورة الصناعية ، واستخدام القنبلة الذرية في هيروشيما ونجازاكي ، والتوسع في التجارب النووية تحت وعلى سطح الأرض والافراط في استخدام الطاقة ، واقامة المفاعلات النووية وتزايد حوادثها منذ منتصف هذا القرن ، أن اختل التوازن البيئي ، ودار النقاش حول تاكل طبقة الأوزون ، وتغير مناخ الأرض ، وارتفاع درجة حرارتها . . الخ .

والتلوث كتغير كمي يكون بزيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة كزيادة نسبة ثاني اكسيد الكربون عن نسبته المعتاده ، أو زيادة درجة حرارة المياه من جراء ما تلقيه بعض المصانع من مياه حاره ومخلفات . وقد يكون بإضافة مادة في موقع حساس ، كما هو الحال بالنسبة لتسرب البترول مثلاً في البحر نتيجة لعطب في ناقلة البترول أو الحوادث . . الخ . أما التلوث كتغير كيفي فينتج من إضافة مركبات صناعية غريبة على العناصر الطبيعية فتتراكم في الماء أو الهواء أو الغذاء أو التربة . ومن نماذج ذلك تراكم مبيدات الآفات الزراعية

ومبيدات الأعشاب فى المحاصيل أو التربة . والمقصود بتلوث الماء أو الهواء أو التربة هو دخول أى عنصر أو مركب على هذه المكونات ، يئدى إلى إفساد صفاتها أو خصائصها وتآلف التركيب الطبيعى لها ، بحيث تصيح غير ملائمة وتضر بالإنسان والحيوان والنبات وغيرها من الكائنات الحية .

### ٣ - مفهوم الجريمة :

على الرغم من تباين تعريفات الباحثين لمعنى الجريمة وتفاوت هذه التعريفات بين المعنى القانونى للجريمة ، والذي يرى أن الجريمة ، هى كل فعل أو امتناع يخرج عن حدود القانون ويفرض له عقوبة فى قانون العقوبات <sup>(٩)</sup> . والمعنى الإجتماعى للجريمة ، والذي يوسع من الفهم القانونى للجريمة ليشمل كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد الإجتماعية التى يعتمدها المجتمع فى تحديد سلوكية أفرادها <sup>(١٠)</sup> . فإن ثمة بعض المعانى حول مدلول لفظ الجريمة من المفيد إبرازها هنا : <sup>(١١)</sup> .

١ - يشير لفظ الجريمة إلى سلوك ينطوى على أبعاد متشابكة ومتفاعلة له دلالات اجتماعية وسياسية وحضارية لا يتسنى استيعابها وفهمها بعيدا عن السياق المجتمعى العام الذى ينمو وتتأشأ فيه أو الذى تكثر وتتعاظم فى ظله .

٢ - هذا السلوك فيه خروج عن المعايير والضوابط القانونية الشائعة المعمول بها فى المجتمع يستوجب العقاب المادى أو المعنوى .

٣ - ينبغى أن تكون هذه المعايير والضوابط القانونية صالحة للجماعة وللظروف ومعادلة ويخضع لها الجميع ومتساوون أمامها فى العقاب عند الخروج عليها .

وعلى ضوء هذه المعانى ، فإن الجريمة فى إطار العمل الراهن تفهم على أنها « كل فعل أو امتناع يقتضيه فرد أو مجموعة أفراد أو جهات وقابل للإتهام لخروجه عن نطاق الضوابط القانونية والمعايير الإجتماعية العامة الصالحة التى يقبلها الجميع ويلتزمون بها فى المجتمع فى فترة زمنية معينة ويترتب عليها أضرار بالمصلحة العامة » .

ووفقا لهذا الفهم لمعنى الجريمة ، فإن القتل وتسمم المواشى ، وتآلف الزراعات ، والتزوير ، والاختلاس ، والرشاوى والخطف والاعتصاب والسرقه ، وتجارة المبيدات الفاسدة ، والغش

والاحتياط . . الخ جرائم بيئية ، كما أن أى فعل من شأنه تلوث أو اهدار أو اجهاد الموارد والثروات الطبيعية فى البيئة الريفية يعد جريمة حيث تسبب اضرارا بالمصلحة العامة وفى ذلك تعد عمليات البناء على الأرض الزراعية ، أو تجريفها أو تبويرها ، أو اقامة قمامات عليها ، أو تلويث التربة بالمبيدات أو اهدارها ، أو الاسراف فى استخدام المياه وتلويثها . . الخ جرائم بيئية فى اطار هذه الدراسة .

#### ٤ - مفهوم الإعلام

يشير مفهوم الإعلام إلى ذلك النشاط الهائف الذى يتم فى اطاره نقل المعلومات والافكار من طرف لىه رغبة لنقل هذه المعلومات الى طرف آخر بغية احاطته علما بها . وفى الوقت المعاصر ، تعدد هذا النشاط أو العملية ، اذ لم تعد تقتصر على الشكل المبسط والتلقائى الذى عرفته التجمعات البشرية منذ القدم ، والذى يلتقى خلاله طرفا العملية وجها لوجه لتداول المعلومات ، وانما دخلت فى العملية وسائط تكنولوجية جديدة تستهدف اختصار المسافة والزمن فى مجال نقل المعلومات وترويجها على نطاق جماهيرى واسع ، ومن هذه الوسائط الصحف والسينما ، والراديو ، والتلفزيون ، والاقمار الصناعية . . الخ .

ومع دخول هذا الوسيط التكنولوجى فى العملية ، لم يعد القائم بالنشاط الإعلامى ، فرد ، وانما جماعة منظمة تعمل فى اطار مؤسسة لها قواعدا وتنظيماتها وسياستها التى تعمل من أجلها . كما أن المعلومات المنقولة ، أصبحت متعددة ومتنوعة فى الشكل والمضمون وتستهدف الوصول إلى جماهير غفيرة ومتنوعة فى آن واحد (١٧) .

وتتميز كل وسيلة اعلامية بمجموعة من السمات والخصائص كما تتباين قدرة كل منها فى مجال نشر وترويج المعلومات فى المجتمع فالإذاعة مثلا أكثر نجاحا من الصحيفة فى نشر رسائلها فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الأمية كذلك ، فإن الصحيفة تتميز بالقدرة على نشر رسائل ثابتة ودائمة وقادرة على أن تصل إلى المتلقى فى الوقت الذى يلائمه .

وهكذا ، أصبح الواقع الإعلامى فى المجتمع المعاصر يشتمل على أوجه متنوعه من النشاط ، الذى يتم عبره نقل المعلومات وتداولها ، قنوات الاتصال الشخصى ، الطبيعى منها

والرسمى أو المنظم وغير المنظم . وقنوات الإتصال الجماهيرى ، والتي تتعدد وتتوزع وسائلها ، الصحف ، والراديو ، والتليفزيون ، والسما . الخ . ومع ادراكنا لأهمية الرؤية المتكاملة لمختلف أشكال وحسور النشاط الإعلامى فى المجتمع وبالأذات عند محاولة تقويم هذا النشاط وتحديد فعالياته إزاء موقف أو موضوع معين مثل موضوعنا الراهن ، الا أننا سنقتصر فهنا هنا للإعلام على ذلك النشاط الذى يتم من خلاله نقل المعلومات والأفكار والوقائع ، عبر الوسائل الصحفية ، حيث يتزايد درجة الإهتمام النسبى لهذه الوسائل بالجريمة ، وعلى وجه الخصوص المتعلقة منها بجرائم البيئة الريفية (١٣) .

## ثانيا ، الإعلام وجرائم البيئة (محددات القاول)

تتباين وجهات نظر خبراء الإتصال وتتفاوت حول نشر الصحف لأنباء الجريمة فهناك من يفضل التوسع فى نشر هذه الأنباء وبلا قيود ، حيث يشكل ذلك رادعا إجتماعيا يحد من الجريمة ويمنع انتشارها ، وهناك من يميل إلى تضيق نطاق هذا النشر أو تقنيه حتى لا تتحول الصحف الى أداة تشهير ومدرسة لتعليم الجريمة وإفساد سير العدالة (١٤) .

وفى تقديرنا ، أن هذا التباين فى رأى ، لا يعود الى النشر ذاته ، اذ أن تغطية أنباء الجريمة أصبحت مطلبا يستهوى كل من الصحيفة والقارئ على حد سواء ، وانما يعود الى طريقة النشر واسلوب المعالجة ذاتها ، وما اذا كانت تتسم بالجدية وإظهار الحقائق أم بالتهويل والمبالغة ، بالرغبة فى اعطاء صورة متوازنة ومقارنة ، أم بالإثارة والتشكيك .

أن أحد المهام الصحفية فى المجتمع ، هو مكافحة الجريمة ، والحد من الفساد ، ومنع الانحراف وتحقيق الانضباط والتزام القواعد والتقاليد والقيم المتعارف عليها فى المجتمع ، لأن الخروج عليها يشكل عائقا يهدد مسيرة التنمية والتطوير فى المجتمع . ويتحقق ذلك ، من خلال الكشف عن توجهات الجريمة ، وتسليط الضوء على أوجه الانحراف وتيسير رأى العام ، ولأن يتسنى ذلك ، الا من خلال النشر العقلانى والمتزن والمستمر بلا تهويل أو إثارة والتركيز فى كل الاحوال على تفسير الاجراءات التى تتخذ حيال مرتكب الجريمة ، وطريقة التصرف فى الواقعة ، بحيث يشكل ذلك بالفعل رادعا إجتماعيا يساعد على تزايد الإقتناع بعدم جدوى الجريمة ، وجدية

والخطوة الأولى والمهمة التي يمكن أن تضطلع بها وسائل الإعلام في هذا المجال ، هو تحريك الإهتمام الجماهيري بجرائم البيئة وبلورة رأى عام قادر على التصدى لها ، وبالأذات الجرائم المتصلة بعناصر البيئة الطبيعية . وقد تحدث بعض خبراء الاتصال عن قدرات وسائل الاعلام في هذا المجال . فقد أثار "ماكسبس" وبوتلنشو Mccombsa & D.,Show إلى افتراض وضع البرنامج Agenda-Setting Hypothesis الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجتمع<sup>(١٥)</sup> . وملخص هذا الافتراض أن وسائل الإعلام عن طريق تركيزها على بعض الموضوعات والقضايا وأعمال البعض الآخر ، سوف تعارض تأثيراً على الرأى العام ، فالموضوعات التي تحظى باهتمام وسائل الإعلام تصبح مألوفة بصورة أكبر ، ويدرك الناس أهميتها خلال فترة من الزمن ، وأن الموضوعات التي تحصل على اهتمام أقل سوف تتخفف أهميتها بصورة مماثلة . وقد أوضح ماكسبس وبوتلنشو في معرض تفسيرهما لهذا الدور الذي تؤديه أجهزة الإعلام في المجتمع ، أن الجمهور ، لا يعرف فقط عن القضايا العامة والموضوعات الأخرى من خلال وسائل الإعلام ، وإنما يعرف أيضاً الأهمية الحقيقية لكل قضية وموضوع من خلال حجم تركيز وسائل الاعلام على كل منها . فوسائل الإعلام ، تحدد بوضوح الموضوعات المهمة أو هي بإختصار تضع جدول اعمال أو برنامج المناقشات حول الموضوعات المختلفة لدى قطاعات الجمهور المختلفة ، وهذه القدرة على التأثير والعمل في تغيير المعارف بين الأفراد ، تعد واحدة من أكثر الجوانب أهمية في قوة وسائل الاعلام<sup>(١٦)</sup> .

وأيا كانت أوجه النقد التي قد توجه إلى نظرية وضع البرنامج وبالأذات حول ما تنثيره هذه النظرية من غموض حول فكرة الإهتمام بالموضوعات التي يمكن أن تعزى إلى وسائل الإعلام ، حيث يثار التساؤل ، هل هذا الإهتمام بالموضوعات ينبع من قبل القائمين على هذه الوسائل على إختلاف مواقفهم أم تلبية لإحتياجات الجمهور أم عن طريق الصفوة وأصحاب النفوذ في المجتمع ، الذين يعملون كمصدر لوسائل الإعلام ، ويمارسون تأثيراً عليها ، إلا أن التأكيد على أهمية الموضوعات المطروحة وخطورتها وتدفق المعارف حولها ، وسيادة وجهة نظر معينة ازاء الموقف أو الموضوع ، واستمرار النشاط الإعلامى في هذا المجال ، يفضى في النهاية الى التأثير في

المواقف والإتجاهات السائدة ، ولورة مناخ يساعد على التصدى والمواجهة . والمنطق وراء ذلك يكمن ، فى أن الأفراد يميلون إلى تلافى العزلة ، أو عدم التفرد فى المواقف والمعتقدات ، وكذلك ، فإن المعتاد أن يراقب المرء بيئته الخاصة لكى يعرف أى وجهات النظر هى السائدة أو التى تحظى بالقبول والقوة . وأيها أقل انتشاراً أو أقولاً فإذا أيقن المرء بأن وجهه نظره تقع فى الفئة الأخيرة ، فإنه سوف يكون أقل ميلاً للتعبير عنها لسبب بسيط هو الخوف من العزلة (١٧) . أما إذا أيقن أنها تقع فى الفئة الأولى وأنها تتوافق مع الإتجاهات السائدة ، فإنه يصبح أكثر ميلاً للتعبير عنها ، مما يؤدي الى ظهور الرأى المرتبط بها ، ويظل هذا الرأى يتزايد حتى يسود ، ومع تعدد مصادر مدركات الفرد للإتجاهات والأراء السائدة ، إلا أن وسائل الإعلام ، تعد واحدة من أهم هذه المصادر فى المجتمع .

وبهذا تكن أنوار وفعاليات النشاط الإعلامى فى مجال إثارة الانتباه وتركيز الإهتمام حول جوائز البيئة ، وخلق رأى عام مضاد لها ، إلا أن هذه الأنوار والفعاليات ، تظل افتراضية أو تقريبية حيث تواجه فى إطار الواقع المحلى المصرى مجموعة من المشاكل والعقبات تحد من قدرة هذا النشاط على القيام بهامه فى التصدى لجرائم البيئة الريفية ويمكن تناول هذه العقبات على مستويين عدة على النحو التالى :

#### ١- مستوى البناء السياسى والاجتماعى .

من الملاحظ أن النشاط الإعلامى فى أى مجتمع ، وطريقة معالجة أجهزة الإعلام للموضوعات المختلفة ترتبط إلى حد كبير بطبيعة الأوضاع والظروف البنائية السائدة التى يعيشها المجتمع أو ذلك . وما إذا كان المجتمع يمر بحالة من الاستقرار أو التغيير أو التدهور على ضوء هذه الأوضاع يتحدد نمط ملكية وسائل الإعلام وأساليب تنظيمها وإدارتها ، وكذلك تتحدد الاستراتيجيات التى تعمل وسائل الإعلام فى إطارها ، وتتحدد الوظائف والمهام التى تقوم بها وسائل الإعلام فى المجتمع .

ومن الملاحظ أيضاً أن تدخل فى مناقشة تفصيلية حول وضع أجهزة الإعلام فى المجتمع المصري والاعتماد على نمط العلاقة التى تربط هذه الأجهزة بالبناء السياسى والاجتماعى القائم ، إذ



أن هذه الأجهزة ، كانت ، وما تزال ، عبر مختلف الفترات التاريخية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعجلة  
الساسة وبمواقف ورؤى النخبة السياسية وطبيعة التكوين الاقتصادي الاجتماعي القائم بصفة عامة  
وذلك عبر مجموعة من الترتيبات أو التنظيمات التي يفرض من خلالها النظام القائم توجهاته على  
النشاط الإعلامي العام في المجتمع<sup>(١٨)</sup> . ولكن مانود الاشارة اليه وبهتينا في اطار البحث عن  
محددات المعالجة الإعلامية لجرائم البيئة الريفية ، هو أن البناء السياسي والاجتماعي الراهن في  
المجتمع المصري ، يشهد منذ عقد السبعينيات حالة من التغير السريع تصاحبها اختلالات هيكلية  
واضحة في بنية المجتمع المصري ، فعلى المستوى الاقتصادي ، ظلت حالة التآزم ملازمة للوضع  
الاقتصادي ، ومع أن ظروفًا خارجية ساعدت خلال عقد السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات  
على التخفيف من حدة الإختناقات الاقتصادية في البلاد ، وتمثلت في ارتفاع أسعار البترول ،  
وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ودخل قناة السويس والسياحة ، إلا أن تراجع دور  
هذه المصادر في توفير النقد الأجنبي ، بعد الإنخفاض الحاد في أسعار البترول ، وانغلاق أو  
ضيق فرص العمل أمام المصريين العاملين بالخارج ، وتراجع دخل قناة السويس والسياحة أوقع  
البلاد في مأزق شديد وجرح بالغ في تعاملها الخارجي ، حيث تزايد الدين العام ، وتفاقمت أعبائه  
الخارجية ، وشهد ميزان المدفوعات اختلالاً شديداً نتيجة لتزايد الاعتماد على الاستيراد لأكثر من  
(٨٠٪) من احتياجات البلاد من الغذاء<sup>(١٩)</sup> . وعلى المستوى السياسي والاجتماعي ظلت شكلية دور  
المؤسسات والتنظيمات السياسية ، رغم التعددية السياسية التي أعلن عنها ، كما تشوهت ملامح  
البناء الطبقي والثقافي في البلاد<sup>(٢٠)</sup> .

وفي إطار ذلك ، اتجه الخطاب العام للتركيز على الاستقرار ، والإصلاح الاقتصادي ،  
ومكافحة الارهاب والتطرف ، واحتلت هذه القضايا جل الإهتمام وتراجع الاهتمام أو الحماس لبقية  
القضايا وعلى رأسها قضايا البيئة ، بإستثناء البعد السكاني ، الذي يحرص الخطاب العام دائماً  
التأكيد على أهمية التصدي للزيادة السكانية ، ولكن أيضاً لدوافع تتعلق بالتغلب على المشكلة  
الاقتصادية القائمة ، وفي إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي ، حيث يشكل التزايد السكاني من  
وجهة النظر الرسمية ، التحدي الرئيسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي المعلن عنها .  
والمشكل هنا ، يتحدد ، في أن أجهزة الاعلام المصرية - على اختلافها - قد اعتادت -

بحكم أوضاعها - إلا تعبر أى قضية من القضايا أدنى أهمية ، إلا اذا حظيت باهتمام النخبة السياسية ، وقضايا البيئة ليست على رأس قائمة أولويات هذه النخبة فى الوقت الحاضر . صحيح أن الدولة قد أنشأت مؤخرا عدد من الأجهزة واللجان العلمية المعنية بشئون البيئة المصرية مثل هيئة شئون البيئة ، ولجنة الانسان والبيئة ، ولجنة البحث البيئى بوزارة التعليم العالى واكاديمية البحث العلمى . . الخ . ال أن هذه الهيئات واللجان ظل يعوزها التمويل والتنظيم والتنسيق ، ولا يزال دورها هامشيا الى حد كبير ، فتنجتمع وتتفص دون إجراءات حاسمة أو حتى وضع استراتيجية واضحة تتبناها الدولة ازاء قضايا البيئة المصرية ، وظل اهتمامها - على محدوديته - منصبا على قضية التلوث ، وحتى على هذا المستوى ، ظل الاهتمام الرسمى مركزا على تلوث البيئة الحضرية ، وأهمل إلى حد كبير مناقشة اعراض تلوث البيئة الريفية ، على الرغم من اتساع نطاقه واستفحال خطورته فى الوقت الراهن .

ولا تكشف الخطط الخمسية للدولة ، عن أية برامج واضحة فى هذا الشأن ، وكما أشرنا من قبل - اقتصرت الخطة البيئية فى مصر ، والتي وضعت فى اطار الخطة الخمسية ( ١٩٨٧ - ١٩٩٢ ) على مهمة ضبط التلوث وحماية النيل والمجارى المائية ، كما ظل تمويل هذه الجوانب معتمدا فى الميزانية - والى حد كبير - على المعونات والتبرعات والقروض الخارجية ، مما يقلل من شأن هذه الخطة ، على قصورها ، فى حالة امتناع هذه المصادر عن التمويل حيث تصبغ فى هذه الحالة حبرا على ورق .

ومع أن الدولة ، قد استشعرت خطورة التعدى على عناصر البيئة الطبيعية فى الريف ، واتخذت عدة اجراءات لتوفير الحماية القانونية لهذه العناصر ، يأتى على رأسها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والخاص بحماية الأرض الزراعية من التعدى ، إلا أن تجاوز الواقع الموضوعى لهذه الاجراءات وقراضى أجهزة الدولة فى تنفيذها والفتور الرسمى العام ، الذى يفصح عن نفسه فى اصدار قرارات التصالح والتنازل بين الحين والآخر عن القضايا المرفوعة ضد مرتكبى جرائم التعدى على الأرض الزراعية لاغراض ومصالح انتخابية أو دعائية وشخصية ، قد أضعف من قيمة هذه الإجراءات فى دنيا الممارسة والواقع ، وقلل من هيبتها فى الذهن العام ، الأمر الذى يفسر أسباب استمرارية ارتكاب هذه الجرائم فى الريف المصرى دون رادع ، على النحو الذى سنكشف

عنه تفصيلاً فيما بعد .

وأجهزة الاعلام وعلى رأسها الصحف ، ويحكم ارتباطها بمجلة السياسة وبإهتمامات ورؤى القيادة السياسية ، وفى إطار التوجيه العام لها بضرورة العمل على المحافظة على الاستقرار واستتباب الأمن ، ولأسباب أخرى ترتبط بالأداء الاعلامى ذاته ، تقض الطرف عما يدور من انحرافات وجرائم فى البيئة الريفية ، وظل اهتمامها الأساسى ، كما سنكشف من خلال الدراسة التحليلية ، مرتبطاً بالاهتمام الرسمى والعالمى بقضية التلوث البيئى ، والخروج ببعض التحقيقات أو الأخبار الصحفية من حين لآخر فى هذا المجال . وغاب التخطيط الإعلامى والتغطية الإعلامية الواعية والنشطة ، بغياب وجود سياسة قومية بيئية واضحة فى هذا المجال .

## ٢ - مستوى الممارسة الإعلامية ،

يقصد بالممارسة الإعلامية ، ذلك النشاط الذى يتم من خلاله جمع ونشر المعلومات عبر الوسيلة الإعلامية ، ويتأثر هذا النشاط بعوامل عدة ، يأتى على رأسها سياسة التحرير المتبعة ، والكفاءة المهنية للمحررين ، ومدى توافر المعلومات وبقتها فى المجتمع . . الخ ، ونسعى فيما يلى الى مناقشة معوقات الممارسة الإعلامية ازاء جرائم البيئة الريفية فى نطاق هذه الأبعاد :

### ١ - سياسة التحرير الإعلامى :

يقصد بسياسة التحرير الإعلامى ، مجموعة المبادئ والقواعد التى تلتزم بها المؤسسة الإعلامية ، فى نقلها للأحداث والوقائع المختلفة ، وفى التعبير عن وجهات النظر حول القضايا والمشكلات المطروحة فى المجتمع ، وطرق عرض وتقديم هذه الأحداث والقضايا عبر الوسيلة الإعلامية <sup>(٢١)</sup> باختصار ترتبط سياسة التحرير الإعلامى ، بالاجابة عن التساؤل ، ماذا ينشر ؟ وكيف ينشر ؟ وتوجد عدة اعتبارات تؤثر على طريقة كل مؤسسة اعلامية فى الاجابة على التساولين يأتى على رأسها الامكانيات المادية ، وإحتياجات الجمهور ، والطابع المميز للمؤسسة ومسئوليتها فى المجتمع ، والضغط الاجتماعى ، وشخصية رؤساء التحرير ، والمعايير والقيم الاجتماعية السائدة و القيود القانونية والتشريعية . . الخ <sup>(٢٢)</sup> .

وأيا كانت العناصر المؤثرة فى صياغة سياسات التحرير الإعلامى ، فإن معالجة الصحف

المصرية - على اختلافها - للقضايا البيئية ، لا تحكمها ، فى الغالب ، ضوابط أو سياسات واضحة وانما يغلب على هذه المعالجة العشوائية والموسمية والاثارة والارتباط بالمستولين والسلبية ، وفى هذا السياق تتعامل الصحف مع موضوعات البيئة وجرائمها كأحداث وليس كعمليات وقضايا البيئة والتنمية بالذات تتطلب معالجة اعلامية لا تقتصر على نقل الأحداث الجزئية أو الفردية ، وانما تتجاوز ذلك الى عمليات باكملها اذا كنا بصدد خلق وعى عام - فإنهيار جسر مائى على سبيل المثال يعد حدثا ، فى حين أن جهود شق الترع والمصارف وترميم الجسور تعد عملية ، وانسداد ماسورة صرف مغطى وغرق بعض الأراضى يعد حدثا ، فى حين أن جهود تحسين التربة وصيانتها تعد عملية وهكذا ، وتركيز المعالجة الاعلامية على الأحداث لونها العمليات ، يضعف من المهمة الاعلامية ويقلل من كفاءتها فى بلورة وعى بيئى ناضج قادر على التعامل مع المشكلات البيئية .

وعلى مستوى الأحداث البيئية ، فإن المعالجة الاعلامية ، تميل الى تبني القيم والمفاهيم الغربية فى نقل وتغطية هذه الأحداث والوقائع ، حيث تروج قيم الاثارة ، والغربة ، والطرافة والصراع فى انتقاء ونشر الأحداث البيئية المختلفة ، الأمر الذى يساهم فى تشويه الوعى العام بحقيقة ما يجرى فى البيئة من وقائع ، أذ تحيل هذه الوقائع الى مادة للتندر أو التسلية وتمضية وقت الفراغ ، وتروج الصحيفة بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى .

كما توجه عملية انتقاء ونشر الأحداث البيئية على صفحات الصحف المصرية ، قيما أخرى محلية المنشأ ، يأتى على رأسها قيم الاستقرار ، والمجاملة ، والارتباط بالسلطة ، أو معاداتها ( الصحف الحزبية ) وهى قيم تتسم بالذاتية الشديدة وتنحو بالمعالجات عن الاعتدال ، وتضر فى النهاية بجهود التنمية وإعادة البناء المرتقبة من جهة ، وتساعد على فقدان ثقة الفرد فى صحيفته أو درجة اعتماده عليها فى الامام بمجريات الامور فى المجتمع .

على أن الأمر الأكثر أهمية فى سياسات التحرير الاعلامى ، ويرتبط بموضوعنا الراهن ، هو ذلك الطابع الحضرى العام الغالب على معالجات هذه الصحف للموضوعات المختلفة ، حيث تكشف الدراسات أن حجم المساحة المخصصة بالصحف القومية المصرية لتغطية شئون البيئة الريفية ، لا يتجاوز فى أكثر الفترات توجهها وحماسا نحو الريف عن (١٪) من اجمالى المساحة التحريرية لهذه الصحف (٣٣) ولا يختلف الامر كثيرا على مستوى الصحف الاقليمية ، حيث يظل

اهتماماتها بالمدن وعواصم الأقاليم التي تصدر بها هو الطابع الغالب على معالجاتها . فى حين تهمل أو تغيب معالجات الموضوعات الريفية ، وحتى الصحف المتخصصة بالاحوال الفلاحية أو الزراعية ، كما ستظهر هذه الدراسة ، تظل حبيسة العاصمة تصدر وتطبع فيها ، وجل مضمونها يستقى منها ، ويندر تواجد معالجات ميدانية على صفحاتها ، وأى تحليل لمحتوى هذه الصحف يمكن أن يكشف بوضوح عن هذه الحقيقة .

وفى ظل هذا التوجه ، يختفى أو يكاد يظهر المواد الريفية على صفحات الصحف المصرية، حيث يقتصر الأمر فى الغالب الأعم على المناسبات كمعيد الفلاح ، أو زيارة وزير ، أو وقوع حدث ضخم كغرق قرية أو حريق كبير . . الخ . وفى جميع الاحوال تنحصر المعالجة إلى التضخيم وإبراز الصورة السلبية ، وتشويه صورة القرويين وهكذا .

## ٢ - الكفاءة المهنية للمحررين :

يقصد بالكفاءة المهنية ، القدرات التي يتمتع بها القائمون بالاتصال من الصحفيين والمزيعين ومخططي ومنتجى البرامج الإذاعية والتلفزيونية ، وتكاد تجمع بحوث الإتصال الجماهيرى ، على أن مصير العملية الإعلامية برمتها يتوقف الى حد كبير على مدى ما يتوافر من مهارات اتصالية وكفاءة فى الأداء لدى القائمين بالاتصال . ويتطلب التناول الإعلامى للموضوعات والقضايا البيئية - ذات الطبيعة الجافة والمعقدة فى الغالب - نوعية معينة من الممارسين على درجة من العلم والثقافة والمهارة الاتصالية تمكن الممارس من ادراك هذه القضايا واستيعابها ثم عرضها بطريقة منطقية ومبسطة تتيح فهمها واستيعابها من جانب الجمهور المتلقى (٢١) .

وتشير الدراسات المحلية والأجنبية التي أجريت على القائمين بالاتصال ، بهدف التعرف على كفاءتهم المهنية فى تغطية الموضوعات البيئية ، الى النقص الشديد فى التأهيل العلمى المتخصص والثقافة المهنية البيئية لدى هؤلاء الأفراد ، فضلا عن عدم تلقيهم التدريب المهنى الكافى فى تغطية الموضوعات البيئية . ويقتصر عملهم فى الغالب فى هذا الجانب على النقل الآلى ومن المصادر الرسمية الحكومية تحديدا ، كما أن عرضهم للمعلومات التي يحصلون عليها يعوزه الدقة والتبسيط والتكامل (٢٢) .

على أن الشيء المهم هنا ويرتبط بموضوعنا الراهن ، هو أن الجمهور القروى والقطاع الريفى بشكل عام ، لا يدخل فى دائرة اهتمام القطاع الأكبر من المحررين العاملين بالصحف المصرية ، فعلى الرغم من أن ( ٧٩٪ ) تقريبا من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية ، ولدوا فى مناطق خارج القاهرة وبالأذات قرى محافظة الدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة والفيوم ، وتمتحن أسرهم أعمال الزراعة والتجارة والوظائف الحكومية والحرفية إلا أن الحوار معهم يكشف عن ميل كبير لدى العديد من هؤلاء المحررين وبالأذات من نوى الأصول الريفية للإنفصال عن أصولهم الإجتماعية والوسط الاجتماعى الذى نشأوا فيه ، ولاتتوافر لديهم رغبة للتعبير عن قضايا ومهموم ومشاكل البيئة التى عاشوا وتربوا فيها خلال سنوات عمرهم الأولى ، ومع أن تفسير هذا المنحى يعود لعوامل كثيرة ، ربما يأتى على رأسها حالة الفقر والجهل والتخلف الذى عانى - وما يزال - الريف المصرى منها طويلاً ، والصورة السلبية الرائجة لدى العامة من المثقفين والنخبة عن القروى والفلاح المصرى ، واقترب هؤلاء من هذه الفئة بحكم عملهم وأوضاعهم الجديدة يدفعهم إلى تجاهل عن عمد أو بدون ، كل ما يربطهم بالبيئة الريفية ، وما يهمنى هنا هو تأكيد تأثير هذا المنحى سلبيا على قدرة الصحف المصرية ووسائل الاعلام الأخرى فى تغطية قضايا وموضوعات البيئة الريفية .

#### ٢ - المصادر الاعلامية :

تتعدد وتتوزع المصادر الإعلامية التى تمد الصحف أو المؤسسة بالمعلومات عن الشئون المختلفة ، فهناك الوزارت والأجهزة و الإدارات الحكومية ، وهناك الخبراء والمتخصصين والافراد ، كما توجد المؤتمرات والندوات والكتب والمراجع والصحف والمجلات والإذاعات ووكالات الأنباء والمراسلين ولا تخرج عملية تغطية جرائم البيئة الريفية عن هذه المصادر ، بيد أن الشواهد العديدة من خلال متابعة الإعلام البيئى المقروء والمرئى والمسموع ، تكشف ولأسباب سبق الإشارة الى بعضها ، أن أهم وأبرز هذه المصادر هم المسئولين بالإجهزة الحكومية والتنفيذية ، فضلا عن المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة الذين يعود اليهم دائما الصحفى للحصول على المعلومات عما ينور فى البيئة الريفية من وقائع وأحداث وبالأذات تلك الجرائم المرتبطة بعناصر البيئة الطبيعية . والمشكل

هنا يتحدد في أن هناك ما يقرب من (٥٦) جهة في مصر مسئولة عن شئون البيئة وأن المعلومات الحقيقية في هذه الجهات متركزة في أشخاص محددة هم في الغالب كبار المسؤولين بهذه الجهات وهؤلاء الأشخاص ، ولوائح شخصية أو نفعية بحتة ، يميلون إلى إعطاء معلومات أو بيانات مواتية دائما وفي لغة عامة غير محددة المعنى تتحدث عن إنجازات ونجاحات وطموحات . . الخ دون أن يكون لها أثر ملموس في دنيا الواقع ، والصحفي والأسباب عديدة ، ترتبط بتكوينه المهني والضغط التي يعمل في إطارها لا يجد أمامه سوى نقل ما يقوله أو يعرضه المسئول ، والنتيجة هي شكلية وضخالة المعلومات المقدمة عن الشئون البيئية .

فإذا ما انتقلنا الى بقية المصادر كالخبراء والمتخصصين والمراكز والمعاهد البحثية ، فإن هؤلاء كثيرا ما يدلون بآرائهم وبياناتهم بلغة متخصصة وبقية . كما أن الحوار معهم لاستخراج المعلومات المتعمقة يتطلب مهارات ثقافية واتصالية خاصة من جانب الصحفي . وفي إطار عدم توافر هذه الثقافة أو المهارة لدى العديد من المحررين على النحو السابق الإشارة اليه - وميل هذه المصادر ذاتها إلى التحفظ والتردد في الإدلاء بالمعلومات أحيانا ، فإن دور هذه المصادر في الامداد بالمعلومات حول قضايا البيئة يصبح محدوداً جداً على النحو الذي سنتبينه من خلال الدراسة التحليلية القادمة .

وقد سبق وأشرنا الى التوجه الحضرى الغالب للصحف وللصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية في مصر ، حيث ينعدم أو يكاد اتصالهم بالمصادر الريفية المباشرة للحصول على المعلومات ، وحتى في حالة الاتصال ، فإن مهمة الصحفي في استقاء البيانات حول جرائم البيئة تبدو شبه مستحيلة لعوامل قد تعود الى الشك والتردد والخوف من المشاكل ، وضغوط أصحاب المصالح وزوى النفوذ . . الخ

ويترتب على كل ما تقدم ، وكما يلمسه أى مراقب ، أن يأتى الإعلام البيئى المطروح عبر الوسائل الاعلامية المختلفة مشوها وممسوخا وبرتوكولى في الغالب ، يفتقد إلى الواقعية أو القدرة على التأثير ، أو بلورة وعى بيئى قادر على فهم التحديات البيئية والتعامل معها .

## ٢ - مستوى الجمهور المتلقى :

تتراجد في نطاق هذا المستوى عقبات عدة ، تحد من فعاليات الإعلام البيئى ، ولعل أهم

وأبرز هذه العقبات ، هو ضالة الاهتمام العام للجمهور المصرى بقطاعاته المختلفة بالشئون البيئية ، وفى إطار الفقر المطلق أو النسبى الذى يعايشه الغالبية من المصريين وبالأذات القرويين منهم ، وانصراف جل اهتمامهم فى تدبير شئون حياتهم اليومية ، تختفى أو تتضاءل اهتمامات الأفراد بالقضايا العامة ، ويصبح الحديث عن البيئة أو مشكلاتها نوع من الرفاهية الزائدة لديهم ، ويترتب على ذلك ، ليس فقط قلة تأثر هؤلاء الأفراد بكل ما ينشر أو يذاع عبر الوسائل الاعلامية المختلفة عن الشئون البيئية - على ضالته وموسميته - ولكن تلافى تعرضهم أصلاً لهذه المضامين مهما كانت درجة جودتها أو كفاءتها .

صحيح أن هناك بعض الحالات التى تمكنت خلالها أجهزة الإعلام من إثارة اهتمام الرأى العام ؛ كحالات النشر حول تلوث الأسماك أو مياه الشرب ، أو الفراخ البيضاء . . الخ ولكن تلاحظ أن هذه الحالات قد ارتبطت بالمجالات الصحية ، نون بقية المجالات الأخرى وأدت الإثارة حولها وتضارب التصريحات والبيانات وتفاوتها بين التأييد والنفى ، والتجاهل الطويل ثم التكثيف الاعلامى المفاجئ ، حولها الى تحصين الرأى العام ضدها وإلى نوع من عدم المبالاة فى كل ما يقال أو ينشر فى هذا الشأن خصوصاً وأن أوضاع الفقر المشار إليها ، لا تقسح المجال للتفكير أو الحذر فيما يتعلق بالتلوث الغذائى .

فإذا تجاوزنا إهتمامات واحتياجات الأفراد والتى تعد بمثابة محددات لسلوكهم الإنصالى مع أجهزة الإعلام ، فإن عاملاً آخر أكثر أهمية ، فى سياق موضوعنا الراهن ، ويشكل عقبة كبرى أمام فعاليات أجهزة الإعلام فى المجال البيئى ، ويتعلق هذا العامل بالصورة الذهنية الترفيهية أو التوظيف الترفيهى الواسع للمصريين وبالأذات جموع القرويين لأجهزة الإعلام المختلفة ، وهو التوظيف الذى يفصح عن نفسه فى ذلك الإقبال المفرط ، الذى تظهره الدراسات الحقلية على المضامين الترفيهية أو الخيالية من جانب مختلف فئات القرويين (٣٦) .

هذا التوظيف الترفيهى ، لا يتفق مع الطبيعة الجادة والمنحى التربوى الذى يميز أو ينبغى أن يميز تتناول أجهزة الإعلام للمضامين البيئية حيث أن المطلوب هنا وفى المقام الأول تشكيل ثقافة بيئية متعمقة ، وتعديل الاتجاهات والممارسات السلبيه واسعة الانتشار والتعدد للأفراد فى المجال



البيئي. الأمر الذي يجعل هذه الموضوعات ، تحتل المرتبة الدنيا في تفضيلات القرويين للمضامين المختلفة المثارة عبر وسائل الإعلام ، في أي استطلاع للرأي يجري في هذا المجال ، وإذا كان هذا التوظيف الترفيهي يمكن استغلاله أو الاستفادة منه في ترويح ثقافة بيئية للأفراد عبر الأفلام والمسلسلات والقصص وأخبار الجريمة الى غيرها من المضامين الترفيهية التي تحظى بالإقبال الواسع ، مثلما هو الحال على سبيل المثال مع برنامج سر الأرض الذي يقدمه التلفزيون المصري ، والذي تستخدم فيه الدراما بشكل مكثف لترويج المعلومات الزراعية الى الفلاحين ، الا أن تعامل الأفراد مع هذه المضامين بإعتبارها مضامين غير واقعية أو حقيقية وهنقا في تصورهم هو " الانبساط " والتسلية ، يتجاوزها الواقع الفعلي المعاش من جانب ، والافراط في الخيال والضرورات الفنية وأساليب التشويق والابهار وال جذب التي تصاحب عادة المعالجات الدرامية ، يضعف من القيمة الفعلية لهذه المضامين في التنقيف البيئي ، فإذا أضفنا الى ذلك ، أن جانباً كبيراً من القضايا البيئية والممارسات البيئية السلبية أو المنحرفة ، تحلها ظروف الفقر أو المصالح المادية أو الاحتياج الإجتماعي ( التعدي على الرض الزراعية بالبناء على سبيل المثال ) لا نركنا مدى الصعوبات التي تواجه الإعلام في التصدي للممارسات البيئية المنحرفة .

\*\*\*\*\*

## مراجع وهوامش الفصل الثاس

- ١ - سمير مصطفى حافظ ، المفهوم القانونى للبيئة فى ضوء التشريعات المقارنة .  
المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٠ من ١٤٠
- ٢ - خيرى حسن أبو السعود ، الارشاد الزراعى وبعض قضايا البيئة ، ورقة مقدم فى ندوة الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى ، كلية الاعلام ١٨ - ٢٣ ابريل ١٩٩٢ ص ٣ . ٣ - عبد العزيز مخيمر عبد الهادى ، دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة ، سلسلة دراسات قانون البيئة ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ١٩٨٦ .
- ٤ - سمير مصطفى حافظ ، مرجع سابق ص ١٤١ .
- ٥ - انظر فى ذلك :  
EAA ( 1986 ) Environmental plan of Egypt Env., Affairs Agency,  
Cairo p13. ( Typescript )
- ٦ - عصام الدين الحناوى ، التشريعات الخاصة بحماية البيئة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس بحوث البيئة مايو ١٩٩٥ ص ٢ .
- ٧ - عواطف عبد الرحمن ، الوعى البيئية ، بين الاعلام والتعليم ، مجلة الدراسات الاعلامية ، عدد يوليو / سبتمبر ١٩٩٢ ص ٤٤ .
- ٨ - أحمد مدحت اسلام ، التلوث مشكلة العصر ، عالم المعرفة ، الكويت أغسطس ١٩٩٠ .
- ٩ - أنظر فى ذلك :  
Clinard, Marshall, Sociology of deviant Behavior New york  
Holt, Rinehart and winston 1968 p 28 .
- ١٠ - عبد الهادى الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٢ ص ٣٦ .
- ١١ - عبد الفتاح عبد النبى ، التناول الإعلامى لجرائم النخبة ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ص ٣٢ .
- ١٢ - انظر فى ذلك :  
D.Mcquail, Communication, longman, New York, 1980 p.165.
- ١٣ - أظهرت نتائج احدى الدراسات الإعلامية ، أنه لا توجد برامج خاصة بالتليفزيون المصرى فى قنواته الثلاث تعرض قضايا البيئة ، باستثناء برنامج أنت والحياة ، الذى يهتم بعرض

سلوى امام على ، الإعلام والقضايا البيئية في جمهورية مصر العربية ، بحث  
مقدم الى ندوة الإعلام العربى والقضايا البيئية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ،  
١٩٩١ .

١٤ - أحمد المجذوب وآخرون ، الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية فى  
الستينيات والسبعينيات ، المجلة الجنائية القومية ، العدد ١-٢ ، ١٩٨٠ من ص ٢-٦ .

١٥ - لمزيد من التفاصيل حول الافتراض وضع البرنامج أنظر :  
Mccombs, M., & Shaw, D., The Agenda Setting Function of Mass  
Media , Public Opinion Quarterly, 1972 , 36, pp 87 - 1716 .

١٦ - انظر فى ذلك :  
Mccombs , M., & Shaw, D., Structuring the unseen environment,  
Journal of Communication , Spring 1976 , pp 18-22 .

أنظر فى ذلك :  
E., M., Neuman, The Spiral of Silence, A theory of Pnblic opinion,  
Journal of Commnunication, 24 , pp 43-51.

١٨ - لمزيد من التفاصيل انظر :  
وليم آيه رو ، الصحافة العربية ، الاعلام الاخبارى ومجلة السياسة فى العالم العربى ، ترجمة  
موسى الكيلانى ، مركز الكتب الأرنى ، عمان ، ١٩٨٩ .

١٩ - لمزيد من التفاصيل انظر :  
عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، الجزء الأول والثانى ، ط٤ ،  
القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ .

٢٠ - لمزيد من التفاصيل انظر :  
عبد الخالق فاروق حسن ، الآثار الإجتماعية للانفتاح الاقتصادى ، مجلة شئون عربية ،  
تونس ، العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٨١ .

٢١ - عبد الفتاح عبد النبى ، الأداء المهنى للقائم بالاتصال فى الصحف المصرية ، القاهرة ، دار  
الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩١ من ١٦ .

٢٢ - لمزيد من التفاصيل انظر :  
عبد الفتاح عبد النبى ، سوسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الاخبار ،  
القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ من ص ٩٢ - ٩٨ .

٢٣ - أنظر على سبيل المثال :

عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٤ - محمد سعد أبو عامود ، دور الاعلام فى معالجة قضايا البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ ص ١٤٧ .

٢٥ - عواطف عبد الرحمن ، الوعى البيئى ، مرجع سابق ص ص ٥٢ - ٥٦ .

٢٦ - تتفق كافة الدراسات الميدانية التى أجريت على الواقع المحلى فى ذلك ، أنظر على سبيل المثال :

- عبد الفتاح عبد النبى ، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ . كذلك :

- انشراح الشال ، مدخل فى علم الاجتماع الإعلامى ، القاهرة مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥ .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*

## **الفصل الثالث**

### **جرائم البيئة الريفية**

**( الأبعاد والمعطيات )**



## الفصل الثالث

### جرائم البيئة الريفية ( الأبعاد والمعطيات )

تعتبر الجريمة من الظواهر الإنسانية العامة التي لا يكاد يخلو منها مجتمع بشري واحد ، بيد أن صور وأشكال هذه الجريمة تختلف من مجتمع الى آخر ، بل ومن بيئة الى بيئة أخرى داخل المجتمع الواحد تبعاً للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي تسود كل بيئة عبر الفترات الزمنية المختلفة . والبيئة الريفية كجزء من بيئة المجتمع المصرى الأكبر ، يرتبط الفعل الإجرامى فيها ويتشكل وفقاً لما يطرأ على بيئتها الإقتصادية والإجتماعية من تغيرات تلعب دوراً محورياً فى ظهور أنماط مستحدثة من الممارسات المنحرفة وتلاشى أنماط أخرى تقليدية ، أو اكتسابها طابعاً مميزاً تختلف فى مضمونها عن تلك الأنماط التي كانت سائدة من قبل فى ، حقبة زمنية أخرى ، وذلك على ضوء مسيرة التغيير أو التحول التي يشهدها المجتمع المصرى بعمامة والبيئة الريفية على وجه الخصوص عبر مختلف الفترات الزمنية (١) .

ونسعى فى هذا الجانب من البحث لالتقاء نظرة تحليلية فاحصة للواقع الريفى الراهن ، والوقوف على العوامل والأسباب التي تفرز جرائم البيئة الريفية وملاحمها العامة على أرض الواقع ، حيث يسهم ذلك فى تعميق الرؤية النظرية للبحث من جانب ، ويساعد على اختبار فرضياته من جانب آخر وبالذات الفرض الرابع للبحث والذي يقوم على اساس وجود تباين بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية ومؤشرات هذه الجرائم كما تعكسها الصحف المصرية . باختصار تدور المناقشة فى هذا الفصل حول العناصر التالية :

١ - صور التدهور الراهن فى البيئة الريفية .

٢ - عوامل التدهور فى البيئة الريفية .

٣ - جرائم البيئة الريفية ( معطيات الواقع ) .

#### أولاً : صور التدهور الراهن فى البيئة الريفية ،

يحمل الواقع الراهن للبيئة الريفية فى مصر العديد من ملامح وصور التدهور البيئى يمكن إبرازها فيما يلى :

١ - اختلال واضح فى هيكل توزيع الملكية الزراعية ، يدل عليه زيادة الحيازات القزمية ، حيث تظهر بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٨٤ ، أن عدد الذين يملكون أقل من (٥) أفدنه يبلغ (٣٣١٧) ألف يمثلون (٩٥.٢٪) من مجسموع المالكين يملكون

(٢٨٩٧) ألف فدان تمثل (٥٣٪) من المساحة المزروعة بمتوسط (٢٩) قيراط موزعة على حوالى (٦) ملايين قطعة (٢) وتتفق كافة المصادر ، على أن مشكلة تفتيت الحيازات في الزراعة المصرية وتحولها الى مزارع قزمية بالصورة الراهنة ، يعوق أى محاولة لتطوير البيئة الريفية من جانب ويضعف علاقة الفلاح المصرى بالأرض . ففى إطار التفتيت الحيازى ، تهدر الكثير من الموارد والمائية ، على أهميتها البالغة فى الوقت الراهن والمستقبل ، كما يصعب معها إدخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة أو الرى لا يساعد التفتيت على تطوير وسائل التعبئة والنقل والتخزين والتجهيز ، وبالتالي زيادة حجم الفاقد فى الانتاج الزراعى . وتشير أحدث تقديرات المجلس القومى للانتاج الى أن هذا الفاقد يصل حاليا الى ما يوازى الانتاج الكامل لمساحة حوالى ٢.٣٥٠ مليون فدان أى حوالى (٤٠٪) من اجمالى الناتج الزراعى القومى (٣) .

٢ - نقص ما يخص الفرد من المساحات الزراعية المحصولية الى ما يقرب من ٠.٢٤ من الفدان بسبب استمرار الزيادة السكانية بمعدل كبير مع ضآلة برامج استصلاح الأراضى الجديدة ، فضلاً عن الاستقطاع السنوى للأرض الزراعية نتيجة استمرارية عمليات الإعتداء عليها .

٣ - تعرض خصوبة مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية للإتخفاض أو التدهور بسبب عوامل كثيرة منها ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وقلة استعمال الأسمدة البلدية ، وسوء عمليات الخدمة الزراعية ، فضلاً عن ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية ، وبرامج تحسين الأراضى التى يجرى تنفيذها .

٤ - ارتفاع معدلات تلوث البيئة الريفية ، نتيجة التوسع المفرط فى استخدام المبيدات الزراعية ، لمقاومة الآفات الزراعية بمعدل وصل الى (٣٨) ألف طن مبيدات سنوياً رغم ضآلة المساحة الزراعية . ومعظم هذه المبيدات مقيد استعمالها دولياً ، لأنها تضر بالانسان والبيئة والمحاصيل الزراعية (٤) .

٥ - تجميد دور التعاونيات الزراعية ، والوقوف بها عند حدود تقديم التسهيلات الائتمانية ، وعدم تطوير فكرة الملكية التعاونية ، وتسويق المحاصيل مع خلق بعض التنظيمات الموازية غير محددة الهدف أو الرؤيا مثل بنوك القرى ، مع انتشار ظاهرة التجار والمرايين ومؤجرى الباطن .

٦ - تدخل الحكومة فى كثير من حلقات الانتاج بطريقة لا تراعى فى أحيان كثيرة صالح



المنتجين المباشرين ، ونعنى بالتحديد سياسة تسعير الحاصلات الزراعية ، والتركيب المحصولي ، والتسويق التعاوني ، وتوفير مستلزمات الانتاج ، وهو الأمر الذي يلحق الضرر بهؤلاء المنتجين ولا يحفزهم على زيادة انتاجيتهم ، ويقلل في النهاية من قيمة العمل الزراعي أو التمسك بالأرض الزراعية ، وإذا كانت الدولة في اطار سياسة تعميق التحرر الاقتصادي ، تتسحب تدريجيا من التدخل في عمليات الانتاج الزراعي ، الا أن عدم توفير تنظيمات ملائمة بديلة لعلاقات الانتاج ، وترك الامر للعرض والطلب ، لا يقلل من الضرر الواقع على صغار المنتجين وهم القاعدة الغالبة .

٧ - هجرة قوة العمل الزراعية من القرية الى المدينة ، والى الدول النفطية نتيجة لعدم توافر فرص العمل داخل القرية ، الأمر الذي أدى الى تناقص قوة العمل الريفية المشتغلة بالنشاط الزراعي فقد انخفضت هذه القوة من حوالي ٤.١٩ مليون عامل الى نحو ٣.٥٤ مليون عامل خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٢ . وتناقصت نسبة هذه الفئة إلى اجمالي قوة العمل الريفية من ( ٨٢.١ ٪ ) الى ( ٦٢.٦ ٪ ) في الفترة ذاتها ، وهذا يعني أن العمالة الريفية غير الزراعية داخل القرية قد تزايد عددها من حوالي ( ٩٤٨ ) ألف عامل في عام ١٩٧١ الى ( ٢.٢ ) مليون عامل عام ١٩٨٢ وتضاعفت نسبتهم من نحو ( ١٧ ٪ ) الى ( ٣٧.٤ ٪ ) في العام نفسه (٥) ويؤدي الخلل في هيكل سوق العمل الزراعي الى زيادة تكلفة الانتاج الزراعي ، والتقليل من قيمة العائد الحقيقي للفلاح من زراعة الأراضي بما قد يشجعه على الاعتداء عليها أو اهدارها .

٨ - استمرار طغيان المباني والمنشآت والمرافق على الرقعة الزراعية وبالرغم من أن جملة الأراضي التي تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ ، حتى مطلع الثمانينيات يصل الى ٠.٩ مليون فدان ، فإن المحصلة النهائية ، هي ثبات الرقعة الزراعية المنزرعة ، حيث استنفذ ما استقطع من الأرض بالقدر الذي تم استصلاحه على الرغم من استمرارية الزيادة السكانية . وتعد الأراضي التي استقطعت من الأراضي الزراعية من أجود الأراضي خصوبة وانتاجا (٦) . فضلا عن أن نحو ( ٥٠ ٪ ) من الأراضي المضافة لم تصل الى الحدية الانتاجية بعد .

٩ - عجز الانتاج الغذائي عن تلبية الاحتياجات الغذائية للتقنيين وتزايد اعتمادهم على المدينة في تلبية هذه الاحتياجات المتزايدة ويعزو ذلك في المقام الأول إلى عدم التناسب بين

المساحة الزراعية وعدد السكان من ناحية ، وإلى شيوخ نبط استهلاكى مرتبط بنمط التنمية المطروح ، وبمجموعة القيم الاجتماعية والثقافية المصاحبة له .

١٠ - وقف وتجميد الأنشطة الثقافية الجادة ، فبرامج محو الأمية ، على سبيل المثال توقفت أو كادت ، الأمر الذى جعل نسبة الأمية ما زالت مرتفعة بالريف لأكثر من ( ٧٠ ٪ ) كذلك توقفت مشروعات الوحدات المجمعة التى كانت تقدم الخدمات الصحية والاجتماعية للقرويين بحيث اختفى أو كاد حالياً ما كان يعرف بالخدمات المجانية التى كانت تقدمها الدولة خلال عقد الخمسينيات والستينيات أو الجمعيات الأهلية قبل قيام الثورة .

١١ - تزايد الفجوة فى الدخل ، وتقلص القيم المادية فى الثقافة الريفية حيث أصبحت لها السيادة ، وتزايد الميل نحو الفردية والمصلحة فى العلاقات القروية ، وارتبط ذلك أو نتيجة له تزايد صور الصراع والضغائن والأحقاد التى تمتد فى الكثير من الأحيان لتشمل العائلة الواحدة

### ثانياً ، عوامل التدهور فى البيئة الريفية ،

قد تفسر صور وملامح التدهور فى البيئة الريفية فى مصر على النحو المشار إليه انفا ، على عدة مستويات ، فقد يعود ذلك الى طبيعة التكوين الاقتصادى / الاجتماعى السائد فى المجتمع المصرى منذ مطلع السبعينيات (٧) . وإلى غط التنمية المشوه والتابع القائم وما يرتبط به من قيم اجتماعية وثقافية ، وإلى قوانين وسياسات الانفتاح الاستهلاكى التى أدت الى فتح الباب على مصرعيه للإستيراد بما فى ذلك المنتجات الزراعية الأجنبية التى غزت الأسواق ، والتى كانت مصر تحقق منه اكتفاء ذاتى ، ومحاولة رأسلة الزراعة المصرية ، كما قد يعود هذا التدهور . الى تلك العلاقة التاريخية غير المتوازنة أو العادلة بين القرية والمدينة المصرية ، واختلال هذه العلاقة باستمرار لصالح الأخيرة ، وإلى علاقة الدولة بصفة عامة بالقرية المصرية ، حيث كانت - وما تزال - هذه العلاقة ، تشكل أحد المحاور الأساسية المحددة لمجريات الأحداث والتغيير فى القرية المصرية عبر مختلف العصور .

ولما كان تناول الشامل لكل هذه الأبعاد والعوامل أمراً يخرج عن نطاق هذا العمل وأهدافه ، فإننا نكتفى هنا . بالتركيز على ما نعتقد أنه الأهم والمباشر من هذه العوامل ونشير هنا إلى بعضين أساسيين يرتبطا بعلاقة الدولة بالقرية المصرية . البعد الأول ، يتعلق بقصور

السياسة الزراعية ، والبعد الثانى بضعف فاعلية اجراءات الحماية التشريعية للبيئة الريفية .

### اولا ، القصور فى السياسة الزراعية ،

يقصد بالسياسة الزراعية مجموعة الاجراءات والقرارات التى تتخذها الدولة وتتمثل بالمجال الزراعى ، وهذه السياسة تعد جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، أو هى السياسة الاقتصادية المتبعة فى القطاع الزراعى من بنىان الاقتصاد القومى . ويمكن تناول أبعاد هذه السياسة فى علاقتها بمظاهر وصور التدهور والتعدى على البيئة الريفية على مستويين :

أ - تنظيم علاقات الانتاج فى الريف المصرى .

ب - ادارة النشاط الزراعى اليومى .

#### أ - تنظيم علاقات الانتاج فى الريف المصرى :

سعت قوانين الإصلاح الزراعى التى توالى صدورها بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى تنظيم الملكية الزراعى ، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وتنظيم أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية وعمال الزراعة ، وقد وصلت هذه القوانين بالحد الأقصى للملكية الأراضى الزراعية الى (٥٠) فدانا للفرد ، كما مدت فى آجال الإيجارات الزراعية إلى أجل غير مسمى . كما رفعت الحد الأدنى لإجور عمال الزراعة وفى إطارها أيضا جرى التوسع فى انشاء التعاونيات الزراعية بحيث غطت كل الريف المصرى . ومع التحولات التى حدثت فى النظام الاقتصادى للمجتمع ، منذ مطلع السبعينيات ، والتقلص التدريجى فى دور الدولة فى توجيه الموارد فى القطاع الزراعى ، وامتداد سياسة الانفتاح الإقتصادى الى الريف ، أخذ التطور فى أوضاع الملكية الزراعية يسير فى اتجاه التمرکز إلى أعلى والتشتت إلى أسفل ، حيث أصبح سوق الأرض أكثر انفتاحا مع هذا التحولات ، وتظهر البيانات التى جرت عام ١٩٧٧ إلى أن الملاك الكبار الذين يمتلكون خمسين فدانا فأكثر تصل نسبتهم إلى (٣٧٪) من اجمالى عدد الملاك ومساحة ما يمتلكونه (١٤.٥٪) من اجمالى الأرض الزراعية ، أما الملاك الذين يمتلك كل منهم عشرين فدانا فأكثر (بما فيهم الذين يمتلكون خمسين فدانا فأكثر ) فيبلغ عددهم واحدا فى المائة فقط من اجمالى عدد الملاك و ما يمتلكونه يساوى (٢٦٪) من اجمالى الأرض الزراعية (٨) .

ويشير ذلك الى تزايد اعداد المتجهين من المدينة الى الريف لشراء الأراضى أو حيازتها أو إقامة مزارع أو مشروعات ذات انتاج غير تقليدى ، واصبح بوسع بعض كبار الملاك فى ظل سياسة الانفتاح العودة الى أراضيههم لزراعتها على الذمة أو بتأجيرها لمستأجرين قادرين على إقامة مشروعات ذات ربحية عالية وقادرين بالتالى على دفع ايجار أعلى . ومع سهولة طرد المستأجر ، عاد التنافس من جديد لشراء الأراضى والاكثار من الملكيات الزراعية الى وضع التمرکز وسوء التوزيع الذى كان قائما قبل الثورة ، مع اختلاف بسيط يكمن فى وجود قانون يضع حدا أعلى للملكية الفردية ( ٥٠ ) فدانا و ( ١٠٠ ) فدان للأسرة .

والمهم هنا ، هو أن هذا الاتجاه نحو التركيز يصاحبه فى ذات الوقت زيادة فى تفتيت الملكية الصغيرة ، وهى المشكلة التى تمثل ، كما أوضحن من قبل ، صورة من صور الهدر فى امكانيات الأرض الزراعية . وقد ساهمت السياسة الزراعية المتبعة فى تعميق هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية عن طريق :

١ - إعادة توزيع الأرض وفقا لقانون الاصلاح الزراعى ، باعتبار أن الأرض كانت توزع على صغار الفلاحين فى شكل مساحات صغيرة .

٢ - مديونية صغار الفلاحين كأول خطوة فى طريق فقدان الأرض حيث تفقد بعض الأرض عن طريق زيادة التفتيت .

٣ - تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها بالنسبة للملكيات الصغيرة وكذلك الإعفاء من التوريد الإجبارى للحاصلات بالنسبة للمساحات الصغيرة .

٤ - الصعوبات المالية لفئة صغار الملاك الذين لا يزرعون الأرض على الذمة ولا يستطيعون فرض ايجار يفوق ايجار القانونى .

٥ - انتقال الأرض بالميراث ، وفقا للتنظيم السائد للميراث ، على النحو الذى يحدث به فى واقع الحياة فى القرية ، رغم أن القانون يسعى للحيلولة دون تحقيق التفتيت عن طريق الميراث ، وفى بعض هذه الحالات ، تبقى الحيازة أو الملكية باسم أحد الورثة بينما يتم تقسيم فعلى للأرض ملكية الورثة .

وقد فشلت سياسة الدولة حتى الآن فى معالجة هذه الظاهرة التى تمثل صورة من صور الهدر فى الأرض الزراعية ، ولم تفلح سياسة تجميع الاستغلال الزراعى ، وتنظيم الدورة

الزراعية ، فى الحد من الآثار الضارة لها ، ومن المنتظر وفى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، استمرارية ، بل وتفاقم هذه الظاهرة ، بما تشله من اهدار لامكانات موارد الأرض الزراعية . كما أن سياسات الاصلاح الزراعى ، وإن كانت قد اتجهت الى تأييد العلاقة الإيجارية بين المالك و المستأجر ، حماية للمستأجر ، ودفعاً للظلم الذى وقع عليه طويلاً من قبل ملاك الأراضى واستقراراً لعلاقة الفلاح بالأرض ، إلا أن تعديلاً جوهرياً طرأ على السياسة الزراعية فى هذا المجال ، بدأت ملامحه منذ مطلع السبعينيات فى إطار التحويلات المشار إليها انفا ، حيث جرى رفع القيمة الإيجارية للفدان ، وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر اذا تأخر عن دفع الإيجار لمدة شهرين باللجوء الى المحكمة ، والغاء لجان فض المنازعات وحواز تحويل العلاقة الإيجارية من ايجار نقدى الى المزارعة ، وأخيراً انتهاء العلاقة الإيجارية القائمة برمتها بعد خمس سنوات وتحرير هذه العلاقة وتركها لقوانين العرض والطلب . ويصرف النظر عن مدى عدال هذه الاجراءات أو توجهاتها ، إلا أن الشئ الثابت أنها تعمل فى اتجاه خلخلة علاقة الفلاح بالأرض أو دفعه فى اتجاه إهدارها ، أو إجهاذها على أقل تقدير تحت دوافع تحقيق أقصى عائد أو ربح ممكن .

وفى مجال تنظيم مؤسسات الانتاج الزراعى ، وتعبئة الفائض اتجهت قوانين الاصلاح الزراعى إلى انشاء الجمعيات التعاونية بحيث غطت هذه الجمعيات كل الريف المصرى ، وقد استهدفت هذه الجمعيات ، ضمان حد أدنى من تحسين مستوى الانتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الصغيرة من الاستفادة من أساليب الانتاج المتقدمة ، وقد تم ذلك فى إطار نظام التجميع الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، وتزويد الجمعيات التعاونية بالآلات الزراعية الحديثة ، وكذلك جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التى تتعامل من خلالها الدولة مع الفلاحين فى المسائل المتعلقة بالفائض وتطبيق السياسة الزراعية فى مجال تخطيط الدورة الزراعية ، وتوزيع مستلزمات الانتاج ، ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات .

ويصرف النظر عن الطابع الخدمى لهذه الجمعيات ، فإنها قد لعبت دورها الهام فى الزراعة المصرية ، خلال عقد الخمسينيات والستينيات ، ثم مال بس أن شهدت الحركة التعاونية تراجعاً كبيراً بدأت بالنص فى قانون التعاون لعام ١٩٦٩ على أن ( ٨٠٪ ) من أعضاء مجلس الإدارة لابد أن يكون من الحائزين لاقلى من عشرة أفدنة ( بدلاً من خمسة أفدنة ) بالإضافة الى ضرورة

اجادة القراءة والكتابة ، مما فتح الباب لفئات متوسطة وأغنياء الريف فى السيطرة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيهها لصالحهم (٩) .

ومع ذلك ، فقد اتجهت سياسة الدولة فى اطار مناخ الانفتاح الى الإجهاد على أى دور حقيقى يمكن أن تقوم به هذه الجمعيات ، بما استحدثته من نظام بنوك القرى ، وهو النظام الذى سحب اغلب اختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية وتركها تكاد تكون بلا عمل . وينظره متفحصة لمجالات استثمار بنك القرية ، يمكن القول أن هذا التنظيم لم يأت بفائدة حقيقية لصغار الزراع وفقرائهم ، وإنما جاء أساسا لخدمة ، اغنياء الريف حيث تتوافر لديهم الشروط التى يتطلبها البنك لمنح القروض . وتتيح لهم امكانياتهم التوجه الى الاستثمار فى المجالات غير التقليدية التى يساهم البنك فى تمويلها .

وفى اطار تنظيم يتجاهل غياب الامكانيات الحقيقية لدى فئات كبيرة من الفلاحين تكون النتيجة ضعف الانتاج وصعوبة الوفاء بالتزامات المفروضة ، وتفاقم مديونية الفلاحين ، وتعدد الحصول على مستلزمات الانتاج . . الخ ومن ثم المساهمة فى تشجيع الاتجاه نحو بيع الأرض أو التخلص منها ، وما قد يصاحب ذلك من تمركز الأرض أو تفتيتها وفقا لنوعية مشترى الأرض ، وهى صورة أخرى من صور الهدر .

ومع أن سياسة اصلاح الزراعى ، قد ساهمت فى مجملها فى التخفيف من وطأة المعاناة التى كان يعيش فى ظلها عمال الزراعة ، الا أن الوضع العام لهذه الفئة ظل مترددا للغاية ، ويفصح عن نفسه فى استمرارية ظاهرة عمال التراحيل ، والظروف المريعة التى يعملون فى اطارها حتى منتصف السبعينيات ، ومع سياسات الانفتاح والهجرة ، أخذ سوق العمل فى القرية يشهد اختلالا واضحا ، فقد ترتب على التغير فى التركيب المهنى ، والاتجاه المتزايد للعمل فى الأنشطة غير الزراعية ، الى ظهور نقص فى قوة العمل الزراعى على الأقل فى بعض المواسم ، ومع غياب سياسة ، فعالة للميكنة الزراعية ، باتت الشكوى واضحة من ارتفاع أجور العمالة بطريقة تهدد الحيازات الصغيرة ، وتزيد من تكلفة الانتاج الزراعى ، بما يعنيه ذلك ، من اضعاف لعلاقة الفلاح بالأرض ، ودفعه للاتجاه للبحث عن مصادر أخرى أكثر ربحية مشكلا بذلك دافعا آخر من دوافع هدر موارد الارض الزراعية .

## ب - ادارة النشاط الزراعى :

يقصد بإدارة النشاط الزراعى تلك الاجراءات والقرارات التى تصدرها الدولة لتنظيم مختلف جوانب النشاط الزراعى اليومى كتسعير المحاصيل الزراعية ، والتسويق التعاونى ، وصرف مستلزمات الانتاج ، وتنظيم الدورة الزراعية ، والرى والصرف ومقاومة الآفات الزراعية الى غير ذلك من تفاصيل عملية العمل الزراعى .

وتعد هذه الجوانب من النشاط ، أحد معالم السياسة الزراعية ، وتركز عليها هنا ، بالنظر الى أهميتها البالغة فى تشكيل معالم ظاهرة التدهور والهدر فى البيئة الريفية ، وبالذات تلك الجرائم المرتبطة بالتعدي على الأرض الزراعية ، وأهدار المياه ، والملاحظة الأولية فى هذا السياق ، هو أن الجانب الأكبر من الاجراءات والقرارات التنفيذية التى تصدرها الأجهزة المعنية بالزراعة يتجاهل الواقع ويتم دون مراعاة لصالح الفلاح ، وبالتالي تسهم فى تشجيع الإتجاه نحو التهوين من قيمة الأرض والعمل الزراعى لدى الفلاح ، بل ودفعه للاعتداء على هذه الأرض والاتصراف الى ممارسة أنشطة أخرى أكثر ربحية .

ففى مجال الاستثمارات الزراعية ، ورغم أهمية قطاع الزراعة كمصدر عمل ودخل لنحو نصف القوى العاملة تقريبا فى المجتمع المصرى ، واسهام هذا القطاع بنحو (٣٧٪) من الدخل القومى ، فإن حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع لم يتجاوز (٢٣٪) من جملة الإستثمارات القومية فى فترة الستينيات ، وظل يقلص تدريجيا بحيث لم يتجاوز فى السنوات الأخيرة (١٢٪) من حملة الاستثمارات القومية (١٠) .

وهذه النسبة من الاستثمارات خصصت لتلبية احتياجات كل من مشروعات التوسع الرأسى والأفقى ، ومشروعات الرى والصرف على اتساعها وواضح أن هذا الحجم من الاستثمارات لا يتناسب مع أهمية هذا القطاع ودوره فى التنمية الشاملة والوفاء بمتطلبات المجتمع .

وفى مجال السياسة السعرية ، التى لها تأثير مباشر على الانتاج الزراعى وحفز الزراعة الى مزيد من الجهد ، تتجه هذه السياسة الى تسعير المحاصيل الزراعية بأقل كثيرا من قيمتها فى الاسواق العالمية ، أو المحلية ، الأمر الذى كان له أثرا عكسيا على حوافز المنتجين وقد ترتب على هذه السياسة أن هبط العائد من الاستغلال الزراعى إلى أقل من نظيره فى أى قطاع اقتصادى آخر ، ومع هبوط عائد الاستغلال ، هبط العائد على رأس المال الى نحو

(٣٪ - ٣.٥ ٪) كما هبط مستوى الأجور الى نحو نصف نظيره للعمال غير المهرة في المدن. وساعد ذلك على نقص المدخرات والاستثمارات في الزراعة ، بل وإلى هروب رأس المال والعمل إلى قطاعات أخرى ، وإلى نزوح عدد كبير من العمال إلى البلاد العربية ، وهو الأمر الذي جعل قطاع الزراعة ، من القطاعات الطاردة لرأس المال والعمل بدلاً من العكس كما هو منتظر .

فإذا انتقلنا إلى مجال الضرائب الزراعية ، نجد تعدد تشعب الضرائب المفروضة على الفلاح المصري . فهناك الضرائب التعاونية ، ورسوم الخدمات للتسويق التعاوني والمجالس القروية والخدمات الزراعية ، والآلات الزراعية ، فضلاً عن الضرائب العامة مثل رسوم الرخص والكهرباء ومستلزمات الانتاج والتبرعات التلقائية والاجبارية ، وكل هذه الأنواع من الضرائب والرسوم أصبحت من الاتساع بحيث تشغل كاهل الفلاح . ومع أن الدولة ، قررت اعفاء صغار الملاك من لا تزيد ملكيتهم عن ثلاثة أفدنة من الضرائب الأصلية والاضافية ، إلا أن شكوى صغار مالكي الأرض الزراعية ، ما زالت قائمة من عدم تطبيق حد الاعفاء في الواقع الفعلي بسبب اشتراط القانون ضرورة تسجيل الملكية . وقد ترتب على ذلك ، أن أصبح الفلاح لا يستطيع معرفة ما يدفع ومبرراته ، والمعروف أن الصراف أما أن يأخذ المبلغ الذي يطالب به ، وأما أن يقوم بالحجز وتوجيه تهم التهديد ، وهي كلها أمور تشغل كاهل الفلاح وتقلل من دخله الحقيقي - على قلته - من عائد عمله ، وهو ما يقدم تفسيراً آخر لأسباب انصراف الفلاح عن الأرض الزراعية والعمل الزراعي .

وفي مجال التسويق التعاوني وتوريد المحاصيل الزراعية ، تصدر وزارة الزراعة سنوياً ومنذ عام ١٩٦٢ ، القرارات المنظمة للتسويق التعاوني لمحاصيل القطن والارز والبقول السوداني ، كما تصدر سنوياً القرارات المنظمة لتوريد حصة الحكومة من المحاصيل التموينية وفي مقدمتها القمح والبقول البلدي ، وتصدر وزارة التموين القرارات الخاصة بعملية التوريد الإجباري لبعض المحاصيل والمواصفات الواجب توافرها في الكميات الموردة ، وسعر التوريد حسب درجة النظافة ومواعيد التوريد وغرامة عدم التوريد (١١) .

والملاحظ ، أن السياسة الزراعية في هذا الجانب تتسم في عموميتها بالارتمالية وعدم التحديد ، فقد يصدر قرار بتوريد محصول معين إجبارياً في سنة معينة ثم يُلغى هذا القرار في



وقت لاحق ، أو يؤجل تنفيذه الى سنة قادمة ، الأمر الذى جعل نظام التسويق التعاونى وتوريد المحاصيل بشكله المتبع مصدرا للعديد من شكاوى الزراع (١٧) .

فالقائمة السعرية للمحاصيل الموردة أو المسوقة تعاونيا لا تتماشى مع الزيادة فى التكلفة الحقيقية للانتاج أو مستوى الأسعار المحلية والعالمية للمحاصيل ، كما أن الكمية المقرر توريدها لا تتفق فى بعض الأحيان وتدهور حالة الحاصلات فى بعض المناطق . وبالتالي يعجز الزراع عن توريد الكميات المقررة ، الأمر الذى قد يعرضه للعقوبة ، يضاف الى ذلك الاجراءات المعقدة الخاصة ، بتنظيم عملية التوريد والتسليم لمراكز التجمع والشون ، وما يمثله ذلك من ظلم وأرهاق للفلاح ، ويولد لديه فى النهاية حالة من الاحباط وعدم الثقة ، ويشكل عائقا يحول دون تحفيز الزراع لزيادة انتاجيتهم وتحسين نوعيته .

وعلى مستوى تنظيم الري والصرف فى الأرض الزراعية ، الذى يعد عنصراً حاسماً فى تحسين صفات التربة والمحافظة على خصوبتها ووقف تدهورها . وعلى الرغم من جهود الدولة فى هذا المجال ، وبالذات فى تنفيذ مشروع الصرف المغطى الذى أصبح حالياً يغطى أكثر من ثلثى الأراضى الزراعية ، إلا أن الملاحظ فى السنوات الأخيرة وكما أشرنا من قبل ، تعرض خصوبة كثير من المساحات الى الانخفاض والتدهور بسبب عوامل كثيرة منها ، ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وقلة استعمال الأسمدة البلدية ، وسوء عمليات الخدمة الزراعية .

وتشير البيانات الرسمية ، أن أكثر من نصف الأراضى الزراعية يقع تصنيفها من حيث درجات الخصوبة ، ضمن أراضى الدرجة الثالثة ، والرابعة والخامسة (١٨) ومع أن أصبح الاتهام كثيراً ما توجه الى السد العالى وغياب الطمى . الخ ، إلا أن ضعف برامج وزارة الزراعة ، فى مجال تحسين الأراضى والذى يسير ، كما هو معلق رسمياً ، بمعدل لا يتجاوز (١٠٠) ألف فدان فقط فى السنة ، تعد عوامل فاعلة فى استمرار تدهور خصوبة مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية فى مصر .

### **ثانياً ، ضعف الحماية التشريعية للبيئة الريفية ،**

اجتهت الدولة فى اطار استئجارها لخطورة التدهور فى البيئة الريفية وتزايد عمليات التعدى عليها ، الى سن مجموع من التشريعات والقوانين لحماية البيئة ، بيد أن اللات للنظر

بداية ، فى هذه التشريعات والقوانين ، هو أن المشرع المصرى ، لم يهتم بوضع اطار عام لمكونات البيئة وعناصرها ، فقد اهتم بمد حمايتها الى كافة مكونات البيئة الطبيعية مثل الماء والهواء والأرض وغيرها وأهمل فى نفس الوقت مد حمايتها الى مكونات البيئة الأخرى بفهومها الواسع الا فى حالات قليلة لا تؤكد وعيه بحقيقة المفهوم البيئى المتكامل مثل اسباغ حمايته على الهدوء . كما لم يعتنق النظام القانونى المصرى مفهوما قانونيا محددا للبيئة ، مما أدى إلى عدم وجود فلسفة واضحة متكاملة تحكم السياسة التشريعية فى مجال حماية البيئة (١٤) . الامر الذى يشير الى قصور النظام القانونى فى معالجته لجرائم الاعتداء على البيئة .

وفى اطار التركيز على صيانة البيئة الطبيعية الريفية ، صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ( قانون الزراعة ) كأول تشريع يسعى الى حماية المزروعات ، وإن كان لم يتضمن أبه أحكام ضد عمليات التعدى على الأرض ، حيث نص القانون ( المادة ٧٣ ) على أن من سلطة وزير الزراعة تحديد الأريئة الزراعية ، والاجراءات التى ينبغى اتخاذها مثل تحديد المناطق الملوثة ، ومنع نقل النباتات منها الى المناطق غير الملوثة ، أيضا تحديد أنواع النباتات التى تسبب الأريئة والاجراءات التى ينبغى اتخاذها مثل حظر الزرع أو التخلص منها . الخ . كما أجهت ( المادة ٨٦ ) من القانون ذاته الى حماية الزراعة المصرية من خلال حظر استيراد البذور والمنتجات الزراعية الملوثة بالأريئة التى لا توجد فى مصر .

وتحدد ( المادة ٩٦ ) من القانون العقوبات المفروضة على مخالفة هذه الأحكام وجميعها تفرض الغرامة والحبس بما لا يتجاوز سنة ، أيضا ينظم القانون استعمال المبيدات الزراعية لكى يقلل التأثير الضار للبيئة الطبيعية ( مادة ٧٨ ) . كما سعت ( المادة ١١٧ ) من قانون الزراعة الى حماية الطيور المفيدة للزراعة والحيوانات البرية بمنع صيدها ، وحدد القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الزراعة أنواع الطيور والحيوانات التى يحميها القانون .

كما صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ ، بشأن تحسين وصيانة الأرض الزراعية ، فجرم كل من حاز أرض زراعية تجرى فيها عمليات لتحسينها وصيانتها ولم يمكن العاملين بوزارة الزراعة من تنفيذها ( مادة ٢-٦ ) أو لم يقوم بتطهير المصارف الحقلية التى أنشأت فى أرضه وصيانتها والمحافظة عليها ( مادة ٣-٦ ) وجعل العقوبة على مخالفة ذلك بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين

العقوبتين .

ونص القانون في المادة الأولى ، على ضرورة تمكين المتخصصين من اجراء عمليات اصلاح وتنفيذها ، أيا كانت حالة الزراعة مع التعويض عما يتلف بقرار من وزير الزراعة ، وتشمل عمليات التحسين والصيانة ، انشاء شبكة من المصارف الحقلية بجميع درجاتها وغير ذلك من الأعمال التي تؤدي الى تحسين وصيانة الأرض الزراعية ، ويصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة .

وفي القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، تدخل المشروع لحماية الرقعة الزراعية من التعدي عليها حيث حظر عمليات تجريف التربة الزراعية وعاقب القانون كل مخالف لهذا الحظر بالحبس والغرامة التي لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه من الفدان أو كسوره أو باحدى هاتين العقوبتين . ويلاحظ أن هذا القانون ، قد اقتصر تعامله مع التعدي على الأرض الزراعية على التجريف حيث كانت الصورة الأكثر بروزاً في ذلك الوقت ولم يتضمن القانون باقى صور التعدي مما ترتب عليه استمرار الظاهرة .

وقد تنبه المشرع الى ذلك ، فصدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ونص التعديل على تشديد العقوبة على التعدي على الأرض الزراعية بجعل العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه بدلاً من العقوبة بإحدى العقوبتين . كما اتجه القانون الى تشديد العقوبة على المخالف ( المالك ) بجعل عقوبته الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه عن كل فدان . وإذا كان ( مستأجراً ) تضمنت العقوبة إنهاء عقد الإيجار ورد الأرض للمالك .

ومع هذا التشديد في العقوبة ، إلا أن القانون ظل قاصراً على مد حمايته لكافة صور التعدي ، حيث لم يحظر مثلاً إقامة قمائن الطوب ، كما لم يضع حدا لاستعمال الطوب الأحمر في المباني الحكومية أو يوفر بدائل لهذا الطوب . وترتب على ذلك استمرار ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية ، دون توقف بل تفاقمت ، الامر الذي استلزم تدخل الدولة بإصدار القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . وهو القانون السارى والذي سعى لمعالجة ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية بشكل أكثر شمولاً وتحديداً . فقد حصر القانون معظم صور التعدي على الأرض وهى التجريف والتبوير والبناء وإقامة قمائن الطوب واتجه ناحية المزيد من تشديد العقوبة حتى تصبح

أكثر ردعا . ففي مجال التجريف ، حظرت ( المادة ١٥٠ ) تجريف التربة الزراعية لغير اغراض الزراعة ، ونقل التربة لاستعمال آخر غير الزراعة ، ونصت (المادة ١٥٤ ) على ضبط الوسائل والمعدات التي تستعمل فى عمليات التجريف ووسائل نقل الأتربة بالطريق الادارى والتحفظ عليها حتى صدور الحكم القضائى بالمصادرة .

وقد حدد المشرع المقصود بالتجريف الذى استهدفه بالمحظر ، وهو ازالة اى جزء من الطبقة السطحية للأراضى الزراعية وذلك ايا كان عمقه ( اكثر من ١٠ سم ) ولكنه اجاز تجريف الارض ونقل الاتربة اذا كان ذلك لغرض الزراعة وتحسين الأرض وحدد القانون عقوبة مخالفة التجريف بالحبس وغرامة لا تقل عن ( ١٠ ) الف جنيه ولا تزيد عن ( ٥٠ ) الف جنيه عن كل فدان ، وإذا كان المستأجر وجب أنهاء عقد الايجار ورد الأرض للمالك .

وفى مجال التسيير ، تحظر ( المادة ١٥١ ) من القانون على المالك أو حائز الأرض أيا كانت صفته ترك الارض غير منزوعة لمدة سنتين من تاريخ آخر زراعة ، بدون سبب كاف ، وعقوبة المخالفة هنا لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد عن ( ١٠٠٠ ) جنيه عن كل فدان أو جزء منه . وفى مجال البناء المجهت المادة ( ١٥٢ ) الى حظر إقامة أى مباني أو منشآت على الأرض الزراعية ، أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم الأراضى لإقامة مباني عليها ويستثنى من ذلك .

١ - الأراضى الواقعة داخل كردون المدن والمعتمدة حتى ١٩٨١/١١/١ ، مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ .

٢ - الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر قرار بتحديدده من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

٣ - الأراضى التى تقيم الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

٤ - الأراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى ويصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة .

٥ - الأراضى الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك سكنا خاصا أو مبنى يخدم الأرض . وتتعدد عقوبة مخالفة هذه الاحكام والبناء على الأراضى الزراعية بالحبس والغرامة لا تقل عن ( ١٠ ) آلاف جنيه ولا تزيد عن ( ٥٠ ) الف جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفة مع صدور الحكم بإزالة المبنى المخالف على نفقة المعتدى .

وفى مجال اقامة قمائن الطوب ومصانعه ، نصت المادة (١٥٣) من القانون على حظر اقامة مصانع الطوب الأحمر فى الأرض الزراعية ويمتنع على اصحاب ومستعملى مصانع الطوب القانسة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم هذا القانون وعقوب المخالفة الحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد عن خمسين الف جنيه ، والحكم بازالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف .

والملاحظة الجديرة بالإشارة هنا ، أن المشرع فى هذا القانون ، اتجه الى تشديد العقوبة المادية أى رفع قيمة الغرامة المادية الى (١٠) الاف جنيه ولا تزيد عن (٥٠) الف جنيه ومصادرة الأدوات المستعملة . والإزالة . الخ . فى حين ظل ارتكاب المخالفة جنحة بمعنى أن السجن لا يتجاوز ثلاث سنوات ايا كان حجم المخالفة طبقا للأحكام العامة لقانون العقوبات . كما لم يجرم المشرع ، الشروع فى ارتكاب التعدى على الأرض ، واكتفى بتجريم اتمام ارتكاب فعل التعدى ، واعتمد فى اثبات التعدى ، سواء بالتجريف أو البناء أو التبرير . الخ على تقارير الادارة ، وتقديرات الخبراء ، الأمر الذى يفتح الباب واسعا للتلاعب ، وتداخل المصالح والعلاقات الشخصية والعائلية التى تحكم طبيعة العلاقات فى الريف . ولعل فى ذلك ما يشير الى اسباب حصول معظم القضايا المرفوعة ضد عمليات التعدى فى اطار أحكام هذا القانون على حكم البراءة . إما بسبب التلاعب فى تقارير الادارة من الأساس أو الطعن أمام المحاكم فى هذه التقارير بعد ازالة معالم الجريمة بطول اجراءات التقاضى أو التفاهم مع الخبير المنتدب من قبل المحكمة . الأمر الذى يقلل من فاعلية الحماية الجنائية لهذا القانون على أرض الواقع ، واستمرار عمليات التعدى على الأرض الزراعية دون توقف كما سنشير فيما بعد .

وفى مجال الحماية القانونية للمياه من التعدى أو الهدر ، تضمن قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ( المادة ١٣٠ ) بحظر التخلص من الحيوانات الميتة بالقائها فى النيل أو فروعه ومجارية . الخ أو فى الطرق العامة ، وينبغى دفنها فى الأرض بدون أحداث أى تلوث للمياه الجوفية . ثم صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ ، والذى نص فى الماديتين ( ٦٩ - ٧٥ ) على معاقبة كل مالك لأرض منتفعة بمسقى أو بمصرف خاص لم يقوم بتطهيرها من النباتات والحشائش المعوقة لسيور المياه فيها ، أو لم يقوم بصيانة المصرف أو المسقى وحفظ جسوره فى حالة جيدة ، أو من أقام مصرف فى ترعة بغير

ترخيص من وزارة الري ، أو من يدد مياه الري وذلك بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو غيرها من الأعمال التى تعوق سيل مياه الري فى المصارف والترع والمساقى ، وتعد المخالفة فى هذه الحالة جنحة عقوبتها الغرامة التى تتراوح من خمسة جنيهات وحتى خمسين جنيها حسب نوع المخالفة ولوزارة الري أن تكلف المخالف بإعادة الشئ إلى أصله فى موعد محدد والا قامت بذلك على نفقته . ولحماية المياه الجوفية من سوء الاستخدام ، نصت ( المادة ٤٥ ) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، على حظر حفر الآبار الارتوازية داخل الأراضى الزراعية فى وادى النيل وأيضا فى المناطق التى تحتوى على مخزون المياه الجوفية بدون الحصول على تصريح من وزارة الري .

و نتيجة لاتساع عمليات حذر موارد المياه أو تلويثها ، وأدراكا من المشروع بأهمية المحافظة على هذا العنصر وصيانه ، صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، يحدد نطاق حماية المياه فى نهر النيل وأفرعه والترع والمصارف والبحيرات والبرك ، وخزانات المياه الجوفية . الخ ونصت ( المادة ٢ ) من هذا القانون على تحريم تصريف النفايات الصلبة أو السائلة أو الغازية من المنازل أو المؤسسات التجارية أو الصناعية أو السياحية فى كل المجارى المائية ، بدون الحصول على تصريح من وزير الري ، أو اذا كان مرخصا له بذلك ، ولكن لم يتم بتوفير الوحدات اللازمة لمعالجة هذه المخالفات بما يحقق المواصفات والمعايير المقررة قانونا ، وعلى وزارة الصحة مسئولية تحليل العينات للنفايات الضارة وإثبات المخالفة .

كما ألزم القانون وزارة الزراعة بإنتقاء واستخدام المواد الكيماوية لمقاومة الأمراض الزراعية لتأخذ فى الاعتبار انها لن تلوث المجارى المائية اذا ما صرفت فيها . وعلى نفس المنوال ينبغي أن تأخذ فى الإعتبار بالمقابل المواد الكيماوية المستعملة من قبل وزارة الري فى مقاومة الحشائش المائية غير المرغوب فيها .

وبخلاف ذلك ، توجد العديد من التشريعات والقوانين المرتبطة بحماية البيئة العامة للمجتمع المصرى ككل ومن ذلك ، التشريعات التى تتعامل مع حماية الصحة العامة وتلوث الهواء ( ١٥ ) . وان كان التركيز فى الأخيرة على التلوث الناجم عن المصانع والمركبات والنظائر المشعة دون أن يكون هناك تخصيص لعمليات تلوث الهواء فى البيئة الريفية محددا ، والناجم من عمليات الرش بالمبيدات سواء الرش الميكانيكى أو بالطائرات .

وأيا كانت هذه التشريعات ، وما يوجد بها من أوجه قوة أو عجز ، تبقى الحقيقة الظاهرة للعيان فى المجتمع المصرى ، والمتمثلة فى تلك الفجوة الواسعة بين القانون والواقع ، وهى الفجوة التى يتسع نطاقها إلى أقصى حد فى البيئة الريفية ، على ضوء المعطيات الموضوعية ، وطبيعة العلاقات التى تحكم هذه البيئة ، حيث ينحى القانون الرسمى جانباً ، ويسود القانون المعيشى أو الحياتى ، الذى يفرضه الأفراد بأنفسهم وعلى ضوء بناء القوة السائد ، والمصالح الذاتية ، ومتطلبات الحياة اليومية للقرويين ، وهى المصالح والمتطلبات التى قد تدهور أو تتدهور فى إطارها البيئة الريفية .

### ثالثاً ، جرائم البيئة الريفية ( معطيات الواقع ) ،

نعرض فى هذا الجانب من الدراسة للملامح العامة لجرائم البيئة الريفية بشقيها الطبيعى والإجتماعى وذلك ، على ضوء ما تفصح عنه السجلات الرسمية والحيوية كما تتمثل فى دفاتر حصر المخالفات فى بعض القرى المصرية ، وبيانات شرطة المسطحات المائية ، وبيانات تقارير الأمن العام ويجدر هنا أن نعرض لكل فط من الجرائم على حده :

#### أولاً : جرائم البيئة الطبيعية :

تشير البيانات المستقاة من سجلات شرطة المسطحات المائية ، خلال الفترة من عام ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، الى صعود وهبوط عمليات التعدى على الأرض الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء ويكشف الجدول التالى عن هذه الحقيقة :

#### جدول رقم (١)

#### قضايا التعدى على الأرض الزراعية ٨٤ / ١٩٨٧

وتوضح البيانات أن عدد قضايا التجريف والتبوير والبناء على الأرض الزراعية التى تم ضبطها بمعرفة ادارة شرطة المسطحات المائية ، بلغ فى عام ١٩٨٤ ، ٤٢٦٨ قضية بنسبة ( ١٦.٠٤ ) %

النسبة المئوية	عدد القضايا	العام
١٦.٤	٤٢٦٨	١٩٨٤
٥٣.٩٣	١٤٣٤٩	١٩٨٥
٢٣.٢٦	٦٢١٤	١٩٨٦
٦.٦٧	١٧٧٤	١٩٨٧
%١٠٠	٢٦٦٠٥	المجملة

وتوضح البيانات أن عدد قضايا التجريف والتبوير والبناء على الأرض الزراعية ، التي تم ضبطها بمعرفة إدارة شرطة المسطحات المائية ، بلغ فى عام ١٩٨٤ إلى ( ٤٢٦٨ ) قضية بنسبة ( ١٦.٠٤ ٪ ) وقفزت هذه القضايا عام ١٩٨٥ ، الي ( ١٤٣٤٩ ) قضية بنسبة ( ٥٣.٩٣ ٪ ) ثم عادت وانخفضت خلال عام ١٩٨٦ الى ( ٦٢١٤ ) قضية بنسبة ( ٢٣.٣٦ ٪ ) وواصلت الانخفاض خلال عام ١٩٨٧ حيث لم تتجاوز ١٧٧٤ قضية بنسبة ( ٦.٦٧ ٪ ) من إجمالى عدد القضايا المضبوطة والبالغ عددها ( ٢٦٦٠٥ ) قضية خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٧ .

ومع ذلك ، فإن البيانات المرفوعة من دفاتر حصر المخالفات بأربع قرى مصرية فى الوجهين البحرى والقبلى ، والأكثر دقة وواقعية فى تقديرنا نسبيا ، خلال الفترة من ( ١٩٨٣-١٩٩٠ ) لا تشير الى هذا التذبذب فى صعود وهبوط عمليات التعدى على الأرض الزراعية ، فى الريف المصرى ، على النحو التالى تظهره سجلات شرطة المسطحات ، ولكن تشير الى التزايد التدريجى فى هذه البيانات ، بصرف النظر عن نوعيتها . ويكشف الجدول التالى عن هذه الحقيقة :

#### جدول رقم (٢)

تطور مخالفات التعدى على الأرض الزراعية  
بأربع قرى مصرية خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٩٠ .

العام	التكرار	٪
١٩٨٣	٧	٠.٧٣
١٩٨٤	١٣	١.٣٦
١٩٨٥	١١٥	١٢.٠٧
١٩٨٦	٩٦	١٠.٠٧
١٩٨٧	١٤٠	١٤.٦٩
١٩٨٨	٢٠٦	٢١.٦٢
١٩٨٩	١٦٨	١٧.٦٢
١٩٩٠	٢٠٨	٢١.٨٣
المجملة	٩٥٣	٪ ١٠٠

وتظهر البيانات أن عمليات التعدى على الأرض الزراعية .  
فى القرية المصرية تشهد تزايدا مستمرا ففى عام ١٩٨٣ ، ونتيجة لعدم العناية من قبل



بحصر هذه العمليات فى السجلات وصدور قانون حماية الأرض ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى أغسطس من هذا العام ، بلغت نسبة عمليات التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة ، التجريف والتبوير ، والبناء ، وإقامة القمائن ومغارش الطرب (٠.٧٣ ٪) ارتفعت فى العام التالى ١٩٨٤ الى (١.٣٦ ٪) ثم قفزت فى عام ١٩٨٥ ، الى (١٢.٠٧ ٪) وواصلت الارتفاع حتى بلغت عام ١٩٩٠ (٢١.٨٣ ٪) الامر الذى يشير الى استمرارية ظاهرة التعدى على الأرض الزراعى ، بالرغم من صدور قانون حماية هذه الأرض رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وهو ما يؤكد صحة ما أشرنا اليه من قبل عن الانفصال الواضح بين القانون والواقع المعاشى .

فإذا ما انتقلنا الى نوعية عمليات التعدى ، نجد أن الجانب الأكبر من هذه التعديات يقع تحت غطاء البناء على الأرض الزراعية ، فطبقا لبيانات شرطة المسطحات المائية ، فإن ما يقرب من (٦٠ ٪) من قضايا التعدى تركزت فى قضايا البناء على الأرض الزراعية ، فى حين لم تتجاوز قضايا التجريف أو التبوير عن (٢٠ ٪) لكل منهما . هذا المنحنى العام لانماط التعدى على الأرض الزراعية ، تؤكد البيانات الواقعية المستقاة من دفاتر حصر المخالفات بالقرى المصرية الأربع ، مع اختلافات طفيفة فى هذا المجال . ويكشف الجدول التالى عن هذه الحقيقة :

### جدول رقم (٣)

صور التعدي على الأرض الزراعية بأربع قرى مصرية (\*)

النمط	العدد	%
البناء	٥٠٦	٤٨.٧
التبوير	١٠٦	١٠.٢
التجريف	٢٧	٢.٥
قمانن الطوب	٢٩٥	٢٨.٤
مفارش الطوب	١٠٦	١٠.٢
المجملة	١٠٤٠	٪١٠٠

وتظهر البيانات أن التعدي بالبناء على الأرض الزراعية ، يعد أكثر جرائم البيئة الطبيعية شيوعاً في القرية المصرية ، حيث تبلغ نسبة هذا النمط (٤٨.٧٪) من اجمالي صور التعدي على الأرض الزراعية ، ويعود ذلك على ما يبدو إلى تفاقم مشكلات الاسكان الريفي بسبب الضغط السكاني والتحول في بناء الاسرة الريفية من الاسرة الممتدة إلى الاسرة النووية ، وهو التحول الذي تسارعت معدلاته في الحقب الأخيرة بفعل سياسات الانفتاح والهجرة . . الخ .

ويلى عمليات البناء ، عمليات اقامة قمانن ومفارش الطوب على حساب التربة الزراعية الخصبة بالطبع بنسبة (٣٨.٦٪) من اجمالي عمليات التعدي ، على حساب التربة

\* بيانات الجدول مستقاة من واقع سجلات أربع قرى مصرية هي قرى برهمنشوق وقرنيرة بمحافظة الدقهلية وأبو جرج والمواودة بمحافظة المنيا . خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ .

الزراعية الخصبة بالطبع ، هذا النمط من الجرائم مرتبط أيضا بالاحتياج السكنى المشار إليه أنفا حيث يستخدم هذا الطوب فى تلبية الطلب المتزايد فى القرية المصرية لبناء البيوت ، وعدم ملاءمة ، أو اقتناع معظم القرويين بالمواد البديلة ، مثل الطوب الاسمنتى أو الطبقى .

وبعد عمليات البناء وإقامة القمائى ، يأتى التجوير بنسبة (١٠.٢٪) وهو ترك الأرض الزراعية بدون زراعة تمهيدا للبناء عليها ، والاستفادة من فارق السعر المرتفع بين كونها أرض زراعية وأرض مبانى . فى حين انخفضت جرائم التجريف الى أدنى حد ، حيث لم تتجاوز فى القرى الأربع (٢.٥٪) من اجمالى جرائم التعدى على الأرض الزراعية ، وهى نسبة وإن كانت تشير الى الانخفاض النسبى العام فى عمليات التجريف فى الريف المصرى ، إلا أن هذا المؤشر ينبغى أن يؤخذ بشئ من التحسب على ضوء الارتفاع النسبى فى عمليات إقامة قمائى ومفارش الطوب ، والتى يجرى تغذيتها ، كما أشرنا من قبل ، من خلال تجريف التربة الزراعية .

وتشير البيانات التفصيلية ، أن إجمالى مساحة الأرض المعتدى عليها خلال الفترة من ١٩٩٠/٨٣ بالقرى الأربع تصل الى (١٥) ألف فدان ، وأن هناك فروق بين القرى المصرية المختلفة فى مستوى كثافة عمليات التعدى على الأرض الزراعية ، حيث ترتفع هذه العمليات ، على سبيل المثال ، فى قرب محافظة الدقهلية لتصل الى (٦٤.٩٪) وتنخفض فى قرى محافظة المنيا لتصل الى (٤٥.١٪) من اجمالى عمليات التعدى خلال الفترة المشار إليها .

كما تتزايد هذه العمليات بالقرى ( الام ) بصرف النظر عن موقعها الجغرافى بالمقارنة بالقرى ( التابعة ) ، الامر الذى يشير الى الارتباط الوثيق بين ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية والمرحلة الانتقالية التى تمر بها العديد من القرى المصرية .

فإذا انتقلنا الى الجرائم المتعلقة بالمياه ، فلا نجد بالقرى الأربع أية بيانات تتعلق بهذا الجانب ، ومع ذلك فإن البيانات المتوافرة بالإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ ، تشير الى أن قضايا المخلفات فى هذا الجانب تتركز فى قضايا الصرف الصحى ، وتلوث البيئة بنسبة تصل الى (٦٠.٨٪) ولى ذلك قضايا التعدى على جسور النيل بنسبة (١٦.٨٪) ثم قضايا ردم النيل بنسبة (١٠.٦٪) ثم قضايا بناء على النيل بشعه (٩.٩٪) . وأخيرا ردم المجرى الملاهى بنسبة (١.٩٪) من اجمالى القضايا البالغ عددها (٥٣٤١) قضية .

تمكنت الشرطة من تحريرها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ خلال عامى

## ثانيا : جرائم البيئة الاجتماعية :

نعتمد فى هذا الجانب على البيانات التى توفرها تقارير الأمن العام ، وهى التقارير السنوية التى تصدرها وزارة الداخلية حول حالة واتجاهات الامن والجريمة فى المجتمع المصرى ، ومع التحفظ على دقة هذه البيانات ، الا اننا لا نبغى هنا الدقة بقدر ما نتلمس المؤشرات العامة ، لمقارنتها فيما بعد بالمؤشرات التى تقدمها الصحف فيما بعد تحقيقا لأهداف الدراسة . ولما كانت تقارير الأمن العام لا تشير تحديدا الى جرائم البيئة الريفية ، وإنما تشير الى الجرائم التى تقع فى المجتمع بصفة عامة ، دون تمييز بين الريف والمدن ، فإننا نعتمد على تلمس مؤشرات الجريمة فى الريف المصرى من خلال التعرف على مؤشراتنا فى المجتمع المصرى بعامة ، ثم على مستوى محافظة المنيا ( لمبررات تتعلق باختيار صحيفتها الاقليمية ) وأخيرا على اساس مهنة مرتكبى الجرائم ونهتم هنا أساسا بمهنة المزارع وذلك خلال عام ١٩٩٠ .

وتظهر البيانات على المستوى المجتمعى : أن جريمة القتل تأتى على رأس قائمة الجرائم الأكثر انتشارا فى المجتمع خلال عام ١٩٩٠ بنسبة (٣٤.٩٪) وفى مرتبة تالية وبفارق كبير تأتى السرقة بنسبة (١٥.٤٪) ثم التزوير بنسبة (١٣.٩٪) والضرب الذى أفضى إلى الموت بنسبة (٩.٥٪) وهتك العرض والاغتصاب بنسبة (٧.٥٪) والحرق العمد بنسبة (٥.٢٪) واحداث عاهة ، (٤.٩٪) رلاختلاس بنسبة (٣.٤٪) والرشوة بنسبة (٢.٣٪) ومقاومة السلطات بنسبة (١٪) وتلاف مزروعات بنسبة (١٪) من إجمالى عدد الجنايات التى ارتكبت خلال عام ١٩٩٠ .

وعلى مستوى محافظة المنيا ، تظل جريمة القتل تأتى على رأس القائمة ، يليها جرائم المخدرات والسرقات وأخيرا جنايات أخرى أجملها التقرير دون تفصيل ، وعلى مستوى المهنة لا يختلف الامر كثيرا ، حيث تأتى جريمة القتل ، والضرب الذى أفضى الى الموت ، والضرب الذى أحدث عاهة ، والحرق العمد ، والختطف ، وتسميم المواشى ، وهتك العرض والتزوير فى اوراق رسمية والتزوير فى اوراق مالية ، وتعطيل المواصلات على الترتيب هى من اكثر الجرائم التى يرتكبها المزارعون .

واذا القينا نظرة فاحصة على بيانات تقرير الامن العام على امتداد اعوام ١٩٦٠ -

١٩٩٠ نجد أن ترتيب الجرائم ، بالصورة المعروضة أنفا لا يختلف كثيرا على امتداد هذه الفترة على الرغم من التغيرات التي شهدتها المجتمع على امتدادها ، حيث يظل القتل والضرب والسرقة ، والإختلاس ، والرشوة ، وهتك العرض ، من بين أكثر الجرائم انتشارا فى المجتمع . وتفسير ذلك لدينا - يكمن فى أن الجريمة تظل هى الجريمة ، مهما كانت طبيعة التغيرات المجتمعية ولكن ما يتغير مع التغيرات المجتمعية هو مضمون هذه الجريمة ودوافعها فالقتل قائم ويتربع قائمة الجرائم فى المجتمع المصرى على امتداد الحقب التاريخية المختلفة ، ولكن كيفية ارتكاب جرائم القتل ودوافعها قد تغير كثيرا فى التسعينيات عنه فى الستينيات . فبينما كان القتل ، على سبيل المثال ، يأتى فى حقة الستينيات لدوافع يتعلق معظمها بالثأر أو الكرامة ، فإنه يأتى فى الحقب الأخيرة لدوافع ترتبط فى المقام الأول بالصراع على المادة أو حولها وهكذا .

بيد أن اللافت للنظر فى بيانات تقارير الامن العام ، هو عدم اهتمامها بالجرائم الطبيعية ، حيث لا تشير اليها من قريب أو بعيد ، الامر الذى يشير الى تجاهل أجهزة الامن لهذه الجرائم على خطورتها . كما أن هناك العديد من الجرائم المستحدثة التى صاحبت التغيرات الأخيرة فى المجتمع المصرى ، وتشهدها البيئة الريفية ، وتؤكد الشواهد الواقعية ، والاحتكاك المباشر بهذه البيئة مثل جرائم تجارة العملة ، وسرقة الكهرباء ، والاغذية الفاسدة ، والدعارة ، ولاشرطة المخلة بالاداب ، ومكاتب السفريات الوهمية . الخ ، ولكن لاتتضمنها تقارير الامن ، وأيا كان الامر فسوف نسعى خلال الفصل القادم . للتعرف على أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين المؤشرات التى تقدمها هذه التقارير على النحو السابق أنفا ، وبين مؤشرات الجريمة الريفية على صفحات الصحف المصرية .

\*\*\*\*\*

## مراجع وهوامش الفصل الثالث

- ١ - عبد الفتاح عبد النبى ، التناول الإعلامى لجرائم النخبة ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ص ٥٥ .
- ٢ - نقلا عن محمد عراقى ، الحركة التعاونية النشأة والتطور ، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ( مؤلف جماعى ) مركز البحوث العربية ، ١٩٩٢ ص ١٦٣ .
- ٣ - راجع تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثالثة عشر سبتمبر / يونيو ٨٦ / ١٩٨٧ .
- ٤ - أخبار اليوم فى ١٩/٩/١٩٩٢ .
- ٥ - عبد الباسط عبد المعطى (محرر) مستقبل القرية المصرية ، المجلد الأول ، الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ١٠١ .
- ٦ - محمود منصور وآخر ، المنهجيات المساهمة الانتاجية فى الرقعة الزراعية المصرية ، مجلة الأزهر للعلوم الزراعية ، العدد الثالث يونيو ١٩٨٥ ص ٣٨ .
- ٧ - صلاح منسى ، التكنين الاقتصادى الاجتماعى وهدر الموارد ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٩ ص ٣-٤٨ .
- ٨ - جريدة الأهرام فى ٢١/٥/١٩٨٢ . حوار مصر الغد والعدالة .
- ٩ - محمود منصور عبد الفتاح ، الموارد والفلأء فى الريف المصرى ، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ، مرجع سابق ص ١٢٠ .
- ١٠ - مجلس الشورى ، السياسة الزراعية ، تقرير لجنة «دنتاج والقوى العاملة» دوره ااتعمقاد العادى الثانى ، ١٩٨٢ .
- ١١ - لمزيد من التفاصيل انظر :  
يرعى أحمد ابراهيم ، تفهيم السياسة الزراعية المتعلقة بالدورة الزراعية وتوريد المحاصيل الزراعية بمحافظة البحيرة ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٥ ص ٢٨ - ٣٢ .
- ١٢ - مجلس الشورى ، السياسة الزراعية ، مرجع سابق ص ٥١ .
- ١٣ - المرجع السابق ص ٤٧ .
- ١٤ - عصام الدين الحناوى ، التشريعات الخاصة بحماية البيئة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس بحوث البيئة ، طبعة مايو ١٩٧٥ ص ٢ .
- ١٥ - عصام المليجى ، الحماية التشريعية للبيئة فى مصر ، المجلة الجنائية القومية ، العدد ١.٢.٣. ١٩٨٧ ص ١٠٣-١١٦ .

## الفصل الرابع

### المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It mentions the use of surveys, interviews, and focus groups to gather information from stakeholders. Additionally, it discusses the application of statistical software to process and interpret the collected data.

3. The third part describes the results of the data analysis. It highlights the key findings and trends observed, such as the increasing demand for certain services and the declining interest in others. These insights are used to inform strategic decisions and guide the organization's future direction.

4. The fourth part provides a detailed breakdown of the financial performance. It includes a comparison of actual results against the budget and identifies areas where costs were exceeded or savings were realized. This section is essential for understanding the organization's financial health and identifying opportunities for improvement.

5. The fifth part discusses the overall impact of the project or initiative. It evaluates the extent to which the objectives were met and the value created for the organization and its stakeholders. This section also includes a reflection on the challenges faced and the lessons learned from the experience.

6. The final part of the document provides a summary of the key points and a conclusion. It reiterates the importance of the findings and the recommendations for future action. The document concludes by expressing confidence in the organization's ability to continue to grow and succeed in the future.



## الفصل الرابع

### "البيئة البيئية الجرائم البيئية"

نعرض فى هذا الفصل ، نتائج تحليل المضامين الإعلامية حول جرائم البيئة البيئية ، والمثارة على صفحات الصحف المصرية الثلاث الأهرام ، والتعاون ، والمنيا . وترتبط خطة عرض البيانات ، واسلوب التحليل بأهداف البحث ، وما يطرحة موضوع الدراسة من تساؤلات أو فروض يسعى البحث الى التحقق منها ، وفى هذا الاطار ، يعرض الفصل لمجموعة من العناصر التى يحاول كل منها خدمة أحد فروض الدراسة ، وتتحدد هذه العناصر فيما يلى :

- ١ - حجم الاهتمام بجرائم البيئة البيئية .
- ٢ - قوالب التحرير المستخدمة .
- ٣ - نوعية جرائم البيئة البيئية المثارة .
- ٤ - هوية مرتكبي الجرائم ودوافع ارتكابها .
- ٥ - توجهات المعالجة الإعلامية للجرائم المنشورة .

#### أولاً ، حجم الاهتمام بجرائم البيئة البيئية ،

توجد عناصر عديدة يمكن من خلالها الكشف عن حجم اهتمام صحف البحث بجرائم البيئة البيئية منها معدل تكرار نشر هذه الجرائم ، ونوع الصفحة المنشورة عليها ، وموقع الجرائم على الصفحة ذاتها ، وأساليب الإبراز المصاحبة من عناوين وصور ورسوم أو براوز ، فضلاً عن مصادر تغطية هذه الجرائم ، حيث تكشف هذه المصادر عن الجهد المبذول فى نشر موضوع الجريمة ومدى الحرص على نشرها ونعرض فيما يلى لما هو متوافر من بيانات فى هذا الجانب .

##### أ - تكرار النشر حول جرائم البيئة البيئية :

تكشف بيانات تحليل فئة حجم تكرار ظهور جرائم البيئة البيئية على صفحات الصحف الثلاث عن الإنخفاض النسبى الملحوظ فى معدلات تناولها لهذه الجرائم . فعلى الرغم من توسيع نطاق مفهوم جرائم البيئة البيئية . ليشمل بجانب الجرائم الطبيعية ، الجرائم الإجتماعية ، ومع أن العدد الإجمالى للأعداد التى خضعت للتحليل بالصحف الثلاث وصل الى ( ٣٢٧ ) عدداً ،

فإن عدد مرات ظهور الجرائم ، المرتبطة بالبيئة الريفية على امتداد صفحات هذه الاعداد مجتمعة ، لم يتجاوز (١٧٧) مرة ، الامر الذى يكشف عن الانخفاض النسبى العام فى حجم تغطية الصحف الثلاث لهذه الجرائم . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

#### جدول رقم (١)

معدل ظهور جرائم البيئة الريفية فى صحف البحث

الصحيفة الظهور	الأهرام		المنها		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مرة	٧٥	٨٠.٦٤	١٦	٢٩.٦٣	١٩	٦٣.٣٤	١١٠	٦٢.١٥
مرتان	١٣	١٣.٩٨	١١	٢٠.٣٧	٨	٢٦.٦٦	٣٢	١٨.٠٨
ثلاث مرات	٥	٥.٣٨	١١	٢٠.٣٧	٣	١٠.٠٠	١٩	١٠.٧٣
أربع فأكثر	-	-	١٦	٢٩.٦٣	-	-	١٦	٩.٠٤
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتكشف بيانات الجدول ، أن جريدة الأهرام ، وهى صحيفة يومية ، بلغ اجمالى اعدادها التى خضعت للتحليل (٢٧٣) عدداً ، لم تظهر المضامين المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها سوى (٩٣) مرة بنسبة (٣٤.٠٦٪) ، ويعنى ذلك ، أن هناك أعداد كاملة ، وأحيانا متوالية ، لم يكن تظهر المضامين المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها وظهر الجانب الأكبر من هذه المضامين على صفحات هذه الجريدة ، مرة واحدة فى العدد الواحد بنسبة (٨٠.٦٤٪) فى حين لم يتجاوز نسبة ظهور مضامين جرائم البيئة الريفية لمرة أو ثلاث على صفحاتها عن (١٣.٩٨٪) و (٥.٣٨٪) على الترتيب ، واختفى تماما ظهور هذه المضامين لاربعة مرات فأكثر على صفحات العدد الواحد . وهو أمر يعطى فكرة إلى أى حد يتضائل درجة اهتمام هذه الصحيفة بتغطية جرائم البيئة الريفية .

وفى جريدة التعاون ، وهى جريدة متخصصة تعنى بالشئون الفلاحية ، لا يختلف الأمر كثيرا ، فعلى امتداد أعداد هذه الجريدة البالغ عددها (٣٦) عدداً خضعت للتحليل ، لم تظهر المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها سوى (٣٠) مرة بنسبة (٨٣.٣٣٪) وهى نسبة وان كانت مرتفعة بالمقارنة بجريدة الأهرام ، الا أن الجانب الأكبر يظهر لمرة واحدة على صفحات العدد الواحد بنسبة (٦٣.٣٤) فى حين لم يتجاوز ظهور هذه المواد على صفحات اعداد هذه الجريدة لمرة أو ثلاث مرات فى العدد الواحد عن (٢٦.٦٦٪) و (١٠٪) على الترتيب . واختفى تماما عدد مرات ظهور مواد جرائم البيئة الريفية على صفحاتها لاربع مرات فأكثر ، وهو منحى لا يختلف كثيراً عن معالجات جريدة الأهرام .

وعلى العكس من ذلك ، أظهرت جريدة المنيا ، درجة اهتمام نسبي بجرائم البيئة الريفية ، يتفق مع طبيعتها ، بإعتبارها جريدة أقليمية وتخصص مساحة للجريمة على صفحاتها - فقد بلغ اجمالى الأعداد التى خضعت للتحليل (١٨) عدداً ، بلغ عدد مرات ظهور مواد الجريمة الريفية على صفحاتها (٥٤) مرة . ويشير ذلك إلى الكثافة النسبية لظهور هذه المواد على صفحاتها . وهو أمر يكشف عن نفسه فى معدل ظهور جرائم البيئة الريفية على صفحات العدد الواحد لهذه الجريدة ، حيث لم تتجاوز نسبة ظهور هذه الجرائم لمرة واحدة عن (٢٩.٦٣٪) فى حين بلغت نسبة ظهور هذه الجرائم لمرة أو ثلاث مرات (٢٠.٣٧٪) لكل منهما ، وظهرت أربع مرات فأكثر بنسبة (٢٩.٦٣٪) من اجمالى عدد مرات ظهور المواد المرتبطة بالجرائم على صفحاتها . وكانت بذلك الجريدة الوحيدة التى يصل فيها معدل الظهور لهذا المستوى ، لسبب يعود إلى اهتمامها بأخبار الجريمة و بالذات جرائم البيئة الاجتماعية وتخصيص مساحة تصل أحيانا إلى صفحة كاملة بطريقة منتظمة .

وأيا كان الأمر ، فإن تقيمتنا لدرجة اهتمام الصحف الثلاث بجرائم البيئة الريفية قياسا على معدل التكرار سوف يتغير اذا ميزنا بين جرائم البيئة الطبيعية وجرائم البيئة الاجتماعية ، حيث يتدنى إلى أقصى حد ، معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة بجرائم البيئة الطبيعية على صفحات جريدتى الأهرام والمنيا حتى أن هذه الجريدة الأخيرة « المنيا » ، التى أشرنا توا إلى تفردنا النسبي فى درجة اهتمامها بجرائم البيئة الريفية ، لم تظهر المواد المرتبطة بجرائم البيئة الطبيعية على صفحات سوى أربع مرات فقط من اجمالى (٥٤) مادة ظهرت على صفحاتها

وترتبط بجرائم البيئة الريفية بنسبة (٧.٤١٪) ولا يختلف الأمر كثيرا على صفحات جريدة الأهرام ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور جرائم البيئة الطبيعية على صفحاتها عن (٤٢) مرة من أجمالى (٩٣) مرة ظهرت فيها المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها بنسبة (٤٥.٣٦٪) .

وفى المقابل ، أظهرت جريدة التعاون اهتماما ملحوظا بجرائم البيئة الطبيعية ، وتدنى إلى أقصى حد ، درجة اهتمامها بجرائم البيئة الاجتماعية ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه الجرائم على صفحاتها عن (٤) مرات من أجمالى (٣٠) مرة ظهرت فيها المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها بنسبة (١٣.٣٣٪) ولا ينبغي أن يفسر ذلك على أساس أن جريدة التعاون جريدة متخصصة تعنى بالشئون الزراعية والتعاونية والجوانب الطبيعية من المسألة الفلاحية ، بقدر ما يعكس قصور المفهوم البيئى والمسألة الفلاحية ، فى تعامل هذه الجريدة مع البيئة الريفية ، حيث تعلن باستمرار على صدر صفحاتها بأنها جريدة الفلاحين والمحافظات .

#### ب - مكان النشر :

بعد مكان النشر مؤشرا مهما فى التعرف على درجة اهتمام الصحف بالموضوعات المختلفة، فنوع الصفحة ، ومكان النشر على الصفحة ذاتها ، يعكس مدى العناية التى توليها الصحيفة لكل موضوع ، ويشير خبراء الأخراج الصحفى إلى تفاوت أهمية الصفحات المختلفة فى الجريدة ، تبعاً لمدى سهولة انقراءة كل منها وعادات القراءة لدى القراء ، وهنا يشار دائما إلى أن الصفحة الأولى ثم الخليفة على الترتيب تحظى بأهمية مطلقة بالمقارنة بالصفحات الداخلية وعلى مستوى الصفحة ذاتها تتباين المواقع وفقا لدرجة أهميتها حيث يرتب الخبراء هذه المواقع حسب أهميتها على النحو التالى : أعلى يمين وأعلى يسار ، قلب الصحيفة ، وأسفل يمين وذيل الصحيفة وأسفل يسار وذلك استناداً على تتبع حركة العين فى قراءة الصحيفة .

وقد تلاحظ أن الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث ، وبلا استثناء أوتمييز على اختلافها ، تظهر على الصفحات الداخلية ، ويندر ظهور هذه المواد على الصفحات الأولى أو الخلفية لكل صحيفة ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة .

**جدول رقم (١)**  
**( توزيع جرائم البيئة الريفية على الصفحات المختلفة )**

نوع الصفحة	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أولى	٧	٧.٥٣	٥	٩.٢٦	-	-	١٢	٦.٧٨
داخلية	٨٠	٨٦.٠٢	٤٨	٨٨.٨٨	٢٩	٩٦.٦٦	١٥٧	٨٨.٧٠
خلفية	٦	٦.٤٥	١	١.٨٦	١	٣.٣٤	٨	٤.٥٢
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتكشف بيانات الجدول أن (٨٨.٧٠٪) من أجمالى مواد جرائم البيئة الريفية ، المنشورة على صفحات الصحف الثلاث ، تقع على الصفحات الداخلية ، فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور هذه المواد على الصفحة الأولى أو الخلفية الأكثر أهمية عن (٦.٧٨٪) ، (٤.٥٢٪) على الترتيب ، ولا يختلف الأمر كثيراً على مستوى كل جريدة على حده ، حيث تظل الغالبية العظمى من المواد فى نطاق كل جريدة تظهر على الصفحات الداخلية . وفى جريدة الأهرام ، تصل هذه النسبة إلى (٨٦.٠٢٪) وفى جريدة المنيا تصل إلى (٨٨.٨٨٪) وترتفع فى جريدة التعاون إلى أقصى حد فتصل إلى (٩٦.٦٦٪) حيث يختفى تماما ظهور هذه المواد على الصفحات الأولى لهذه الجريدة ، ولا يتجاوز ظهورها على الصفحات الخلفية لها عن (٣.٣٤٪) ، وهى بيانات تضيف دعما آخر لما سبق الإشارة اليه حول انخفاض درجة الاهتمام النسبى لهذه الجرائد بجرائم البيئة الريفية .

فإذا انتقلنا الى الموقع على الصفحة ذاتها ، نتأكد لدينا حقيقة انخفاض درجة اهتمام الصحف بإبراز المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية ، وفى جريدة الأهرام اختفى تماما ظهور هذه المواد ، وهى تشغل صفحة كاملة . وتركز ظهورها فى الموقع أعلى يسار بنسبة (٢٤.٧٣٪) وأسفل يمين بنسبة (١٧.٢٠٪) وقلب الصفحة بنسبة (١٥.٠٥٪) وذيل الصفحة بنسبة (١٣.٩٨٪) ولم تتجاوز نسبة عرض هذه المواد فى صدر الصفحة عن (٧.٥٣٪) الأمر الذى يظهر تراجع الاهتمام الإخراجى بمواد وجرائم البيئة الريفية على صفحات هذه الجرائد .

وفى جريدة المنيا ، أختفى تماما ظهور المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على المواقع المهمة للصفحة بهذه الجريدة ، حيث لم تظهر وهى تحتل صفحة كاملة ، أو منشيت ، أو صدر الصفحة أحتى الموقع أعلى يمين . فى حين ظهرت هذه المواد وهى تحتل المواقع الأقل أهمية ، وهى مواقع قلب الصفحة بنسبة (٣١.٤٨٪) وأسفل يمين ، وذيل الصفحة بنسبة (٢٧.٧٨٪) لكل منها ، وأسفل يسار بنسبة (١١.١١٪) ، ولم يتجاوز ظهور جرائم البيئة الريفية على الموقع أعلى يسار بهذه الجريدة - والمهم نسبيا - عن (١.٨٥٪) من أجمالى المواد المنشورة ، الأمر الذى يشير إلى تدنى درجة الإهتمام بمواد الجريمة الريفية على صفحاتها ، ويقلل من أهمية تميز هذه الجريدة النسبى فى تكرار طرح هذه المواد على صفحاتها على النحو السابق الإشارة اليه وفى جريدة التعاون ، تظهر المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية وهى تحتل مختلف المواقع على الصفحة ، مما يشير إلى درجة الأهمية النسبية التى توليها هذه الجريدة لهذه المواد . فقد ظهرت المضامين حول جرائم البيئة الريفية على صفحاتها (٦) مرات بنسبة (٢٠٪) وهى تحتل صفحة كاملة ( القطع المتوسط ) وأحتلت هذه المواد المواقع ، أعلى يسار ، وقلب الصفحة ، وأعلى يمين ، وصدر الصفحة وهى المواقع المهمة بنسبة (١٦.٦٧٪) (١٦.٦٧٪) و (١٣.٣٣٪) و (١٠٪) على الترتيب لكل من هذه المواقع . فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور هذه المواد على المواقع ذيل الصفحة وأسفل يمين عن (١٣.٣٣٪) و (٣.٣٤٪) على الترتيب لكل منهما ، ولا يعود درجة الإهتمام التى توليها هذه الصحيفة فى عرضها لجرائم البيئة الريفية إلى توجهات العاملين بها أو اقتناعهم بأهمية إبراز هذه المواد ، بقدر ما يعود ذلك فى تقريرنا إلى طبيعة هذه المواد فمعظمها ، كما أوضحنا جرائم بيئة طبيعية ، تتطلب درجة من الأفراد تتلائم مع حجمها ، ولعل فى ذلك مايفسر اسباب إفراز هذه الجريدة لصفحات كاملة لهذه المواد المركبة فى معظمها (عدة جرائم فى موضوع واحد) متفردة بذلك عن جريدتى الأهرام والمنيا .

ج - وسائل الإبراز المصاحبة :

تشكل وسائل الإبراز التى تصاحب أخراج الموضوعات المختلفة على صفحات الصحف ، مؤشراً آخر لا يقل أهمية عن حجم التكرار ومكان النشر فى أظهر حجم اهتمام الصحف بكل موضوع ، فالتعاريين والصور والرسوم والبراز والاطارات تلعب دورها فى جذب القارئ وأثارة أهتمامه . ونتابع هنا التعرف على الأهمية النسبية التى توليها صحف البحث للمواد الخاصة

بجرائم البيئة الريفية ، قياسا على مؤشر مهم وهو العناوين المصاحبة لهذه المواد .  
وتؤكد البيانات ، المرتبطة بهذا المؤشر ( العناوين المصاحبة ) صحة ما أشرنا اليه من قبل  
حول انخفاض درجة الاهتمام النسبي لصحف البحث بجرائم البيئة الريفية . ويوضح الجدول التالي  
هذه الحقيقة :

جدول رقم (٣)  
( أشكال العناوين المصاحبة لجرائم البيئة الريفية )

العنوان	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مانشيت	١	١.٠٧	-	-	٢	٦.٦٧	٣	١.٦٩
رئيسي	٧	٧.٥٣	-	-	٧	٢٣.٣٣	١٤	٧.٩١
ممتد	٤١	٤٤.٠٩	٣٥	٦٤.٨١	١٦	٥٣.٣٣	٩٢	٥١.٩٨
عادي	٤٤	٤٧.٣١	١٩	٣٥.١٩	٥	١٦.٦٧	٦٨	٣٨.٤٢
المجموع	٩٣	١٠٠%	٥٤	١٠٠%	٣٠	١٠٠%	١٧٧	١٠٠%

وتظهر بيانات الجدول ، أن الغالبية العظمى من المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية  
بالصحف الثلاث ظهر مصحوبا بعناوين ممتدة أو عادية وتدنى إلى أقصى حد ظهور هذه المواد  
وهي مصحوبة بعناوين « مانشيت » أو رئيسي الأكثر ابراز أو جذبا للاهتمام . ففي جريدة  
الأهرام ، ظهر الجانب الأكبر من موادها (٤٧.٣١٪) تحت عنوان عادي أى يقع على عامود  
واحد ، وتحت عنوان ممتد « أى على أكثر من عامود بنسبه (٤٤.٠٩٪) فى حين لم تظهر هذه  
المواد تحت عنوان رئيسي أو مانشيت سوى (٧.٥٣٪) و (١.٠٧٪) على الترتيب لكل منهما  
وفى جريدة المنيا ، أختفى تماما ظهور مواد جرائم البيئة الريفية ، تحت عنوان "مانشيت"  
أو "رئيسي" على صفحات هذه الجريدة فى حين وصلت نسبة ظهور هذه المواد تحت عنوان "ممتد"  
و "عادي" الى (٦٤.٨١٪) و (٣٥.١٩٪) على الترتيب . ومع أن الجانب الأكبر من مواد  
جرائم البيئة الريفية (٥٣.٣٣٪) ظهر على صفحات جريدة التعاون تحت عنوان "ممتد" إلا أن

نسبة ظهور هذه المواد تحت عنوان مانشيت " ورئيسي " على صفحات هذه الجريدة ، وصل الى (٦٧.٦٪) و (٢٣.٣٪) على الترتيب ، ولم تظهر هذه المواد تحت عنوان عاى على صفحات جريدة التعاون سوى بنسبة (١٦.٦٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحات هذه الجريدة بسبب تركيزها على جرائم البيئة الطبيعية والأفراد لها على صفحاتها .

فإذا انتقلنا الى شكل آخر من أشكال الابرار ، وهو الصور المصاحبة للمواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية يلاحظ الانخفاض العام فى معدلات استخدام هذه الصور على الرغم من أهميتها التحريرية والاخراجية فى ابراز الموضوعات المختلفة ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

#### جدول رقم (٤)

( الصور المصاحبة لجرائم البيئة الريفية )

الصورة	الصحيفة		الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
لا يوجد	٨٠	٨٦.٠٢	٤٧	٨٧.٠٤	١٠	٣٣.٣٤	١٣٧	٧٧.٤١		
يوجد	١٣	١٣.٩٨	٧	١٢.٩٦	٢٠	٦٦.٦٦	٤٠	٢٢.٥٩		
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠		

وتظهر البيانات ، أن الجانب الأكبر من المضامين المرتبطة بجرائم البيئة الريفية بنسبة (٨٦.٠٢٪) ظهر على صفحات جريدة الأهرام لا يصاحبه صور فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور هذه المضامين وهى مصحوبة بصور عن (١٣.٩٨٪) من اجمالى الجرائم المنشورة على صفحات جريدة الأهرام . ولا يختلف الحال كثيرا على صفحات جريدة المنيا ، حيث ظهرت الغالبية العظمى من مواد جرائم البيئة الريفية (٨٧.٠٤٪) على صفحاتها وهى غير مصحوبة بصور فى حين لم تتجاوز نسبة ظهورها وهى مصحوبة بصور عن (١٢.٩٦٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحاتها .

وعلى خلاف جريدتى الأهرام والمنيا ، نجد أن الجانب الأكبر من مواد جرائم البيئة الريفية ، ظهر على صفحات جريدة التعاون مصحوبا بصور بنسبة (٦٦.٦٦٪) فى حين لم يتجاوز نسبة



عدم ظهور هذه المواد وهى غير مصحوبة بصور عن (٣٣.٣٤٪) من اجمالى المواد المنشورة . على صفحاتها حول جرائم البيئة الريفية ، وهو أمر يؤكد التمييز الاخراجى لهذه الجريدة فى ابرازها ل مواد جرائم البيئة الريفية علي صفحاتها بالمقارنة بجريدتى الأهرام والنيا . وأيا كانت معدلات ظهور الصور المصاحبة لمضامين جرائم البيئة الريفية ، فقد كان من المفيد لدينا الكشف عن نوعية هذه الصور ، وذلك أن مصاحبة الصورة للمضمون الصحفى ، لا تؤدى مهمة أخراجية فقط ، بقدر ما تؤدى أيضا وعلى نفس المستوى مهمة تحريرية ، ومعنى معين ، يراد توصيله لقارىء الجريدة ، وقد تتعدد نوعيات الصور المصاحبة ، كما تتفاوت الأهمية التأثيرية لكل نوع فهناك الصور الشخصية والصور الموضوعية والرسوم ... الخ ويدهى ، أن الصور الموضوعية أو الواقعية ، تعد أكثر أهمية وتأثيرا ، كما يعد استخدامها مؤشرا على درجة الأهمية التى توليها الصحيفة للموضوع والجهد المبذول فى الحصول عليه . وتشير البيانات ، أن الجانب الأكبر من الصور المصاحبة لمواد جرائم البيئة الريفية على صفحات جريدتى التعاون والنيا ، كانت صور شخصية ، فقد وصلت هذه النسبة الى (٧٠٪) بجريدة التعاون و(٨٥.٧١٪) بجريدة النيا ، ولم تتجاوز نسبة استخدام الصور الموضوعية بجريدتى التعاون والنيا عن (٣٠٪) و (١٤.٢٩٪) على الترتيب لكل منهما وقد أختفى تماما استخدامهما للرسوم أو الحرائط ، الامر الذى يقلل من قيمة تفرد جريدة التعاون وكثافة استخدامها للصور المصاحبة لجرائم البيئة الريفية فمعظمها (٧٠٪) صور شخصية لمستولين فى العادة ، وهى صور مكررة ومملة لاتضيف جديدا للمضمون أو تعكس اهتماما خاصا . وعلى الرغم من الانخفاض الشديد فى معدلات استخدام جريدة الأهرام للصور المصاحبة لجرائم البيئة الريفية على النحو السابق الاشارة اليه (١٣) صورة ، فإن الشيء اللافت للنظر فيها أن معظمها (١٠) صور بنسبة (٧٦.٩٢٪) جاءت صور موضوعية ، تصور الواقع وتحاول ابراز وتأكيد مضمون معين ، ولا يعكس ذلك فى تقديرنا توجهات معينة أو استثنائية ، تتباين مع ماسبق الاشارة اليه من انخفاض درجة اهتمام هذه الصحيفة بتغطية المواد الريفية بصفة عامة ، بقدر ماتعكس الامكانيات الفنية والمادية التى تتوافر لدى الجريدة بالمقارنة بجريدتى النيا والتعاون .

فإذا تجاوزنا الصور المصاحبة الى البراز والاطارات المستخدمة فى اخراج المضامين

الصحفية لجرائم البيئة الريفية ، والتي تعكس هي الأخرى درجة الأهمية التي توليها كل صحيفة لهذه المضامين ، نجد أن البيانات تشير إلى انخفاض معدلات استخدام هذه الأساليب الأخراجية في إبراز المضامين الخاصة بجرائم البيئة الريفية على صفحات صحف البحث ، فقد ظهر الجانب الأكبر من هذه المضامين (١٣٩) تكراراً من أجمالى (١٧٧) تكراراً بنسبة (٧٨.٥٣٪) غير محاط بأى براوز أو إطارات . فى حين لم تتجاوز نسبة استخدام هذه الأساليب بصحف البحث وعلى امتداد فترة التحليل عن (٢١.٤٧٪) من اجمالى المواد المنشورة حول جرائم البيئة الريفية الأمر الذى يضيف دعماً آخر لما سبق الإشارة إليه من إنخفاض درجة اهتمام الصحف محل التحليل بإبراز جرائم البيئة الريفية على صفحاتها .

ومرة أخرى ، أظهرت جريدة الأهرام ، بفضل أمكاناتها الفنية والمادية ، درجة من التميز النسبى بالمقارنه بجريدتى التعاون والمنيا فى استخدامهما للبراوز والاطارات المصاحبة لمضامين جرائم البيئة الريفية على صفحاتها ، فقد بلغ عدد مرات ظهور هذه المضامين مصحوبة ببراوز واطارات على صفحات جريدة الاهرام (٢١) تكراراً من اجمالى (٣٨) تكراراً بالصحف الثلاث بنسبه (٥٥.٢٦٪) فى حين لم تتجاوز عدد مرات ظهور هذه البراوز والإطارات بجريدتى التعاون والمنيا عن (٤) و (١٣) تكراراً بنسبة (٣٤.٣١٪) و (١٠.٣٤٪) على الترتيب من اجمالى البراوز والاطارات المستخدمة بالصحف الثلاث .

#### د - مصدر المضامين المشارية :

إذا كانت المصادر التى تحصل من خلالها الصحفية على المضامين المثارة على صفحاتها تساعد فى الكشف عن توجهات المعالجة الصحفية ، ودرجة المصادقية التى يحملها المضمون المثار ، إلا أننا فضلنا الاستفادة من هذه الفئة التحليلية فى تدعيم الاجابة على التساؤلات التى يثيرها البحث حول حجم اهتمام الصحف الثلاث بجرائم البيئة الريفية . ذلك أن تحديد مصدر الاقصاد عن هذه الجرائم يلقى المزيد من الضوء على مدى الجهد الذى بذلته الجريدة فى الحصول على المادة الصحفية موضوع البحث ، ودرجة اهتمامها بها وما إذا كانت الجريدة قد اكتفت بدور النقل أو التوصيل من المصادر المختلفة وعلى لسان المسئولين الى الجمهور ، أم بذلك جهداً فى الكشف عن وقائع الجريمة على أرض الواقع ، والمشاركة فى صنع الحدث أو البحث عنه وتقديمه الى كل من الجماهير والمسئولين على حد سواء .

وتتعدد المصادر التي يمكن للمصحف الحصول من خلالها على وقائع جرائم البيئة الريفية ، فهناك المصدر المسئول " أى هؤلاء الذين يتولون وظائف ادارية عليا فى مختلف أجهزة الدولة ( الأمنية ، والقضائية ، والتنفيذية ، والتشريعية ) والمحرر الذى يعمل بالجريدة ، ومركب الجريمة ذاته ، والمعاهد العلمية والبحثية والخبراء والأفراد ... الخ .

وتشير البيانات ، عن تفاوت اعتماد الصحف الثلاث فى تغطية جرائم البيئة الريفية على المصادر المختلفة ، بتفاوت طبيعة كل صحيفة ، وما يتوافر لديها من إمكانيات مادية أو بشرية ومع ذلك ، يبقى الاتجاه العام لهذه الصحف ، هو الاعتماد على النقل من المسئولين وبالذات من المسئولين بالأجهزة الأمنية والتنفيذية حول وقائع جرائم البيئة الريفية ويتدنى الى أقصى حد حصولها على المعلومات حول هذه الجرائم من خلال الأفراد ، أو الخبراء ، أو مرتكبوا الجرائم انفسهم ، الامر الذى يشير الى روتينية أو عدم حيوية الوقائع المنشورة ، وتضائل إهتمام هذه الصحف بهذه الوقائع نتيجة للنقل شبه الجاهز ، واحادى الرؤيا أو المشوهة أحيانا ، حول ما يدور من وقائع وأحداث بالبيئة الريفية . ويكشف الجدول رقم ( ٥ ) عن هذه الحقيقة :

**جدول رقم (٥)**  
**( مصادر تغطية جرائم البيئة الريفية )**

المصدر	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المستولون	٢١	٢٢.٥٨	٣	٥٥.٥٦	١٤	٤٦.٦٧	٦٥	٣٦.٧٣
معاهد علمية	-	-	-	-	-	-	-	-
خبير متخصص	٣	٣.٢٣	-	-	٣	١٠٠-	٦	٣.٣٩
أفراد	١٣	١٣.٩٨	٣	٥٥.٥٦	٥	١٦.٦٧	٢١	١١.٨٦
محرر	٥٥	٥٩.١٤	٢١	٣٨.١٨	٥	١٦.٦٦	٨١	٤٥.٧٦
مرتكب الجريمة	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	١	١.٧	-	-	٣	١٠	٤	٢.٢٦
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن الجانب الأكبر من المعلومات حول جرائم البيئة الريفية المنشورة بجريدة الأهرام ، قد أعتمد على المحررين العاملين بهذه الجريدة بنسبة (٥٩.١٤٪) وعلى ذلك المصدر المسئول بنسبة (٢٢.٥٨٪) ثم الافراد العاديين بنسبة (١٣.٩٨٪) والخبراء بنسبة (٣.٢٣٪) . وفى المقابل تزايد اعتماد جريدتى المنيا والتعاون فى تغطية جرائم البيئة الريفية على المصادر المسئولة ، حيث وصلت هذه النسبة الى (٥٥.٥٦٪) و (٤٦.٦٧٪) على الترتيب لكل منهما ، وأنخفضت نسبة اعتماد صحيفة المنيا على المصدر المحرر الى (٣٨.٨٨٪) من أجمالى المصادر المستخدمة على صفحاتها ووصلت هذه النسبة بجريدة التعاون الى (١٦.٦٦٪) لسبب قد يعود فى المقام الأول إلى قلة الامكانيات البشرية المتوافرة لدى الجريدتين . وانخفض إلى أقصى حد اعتماد جريدة المنيا والتعاون على الخبراء أو الأفراد فى تغطية جرائم البيئة الريفية . ففى جريدة المنيا أختفى المصدر خبير متخصص " تماما ولم تتجاوز نسبة الاعتماد على الأفراد العاديين عن (٥.٥٦٪) ، وفى جريدة التعاون ، كانت هذه المعدلات

(١٠٪) و (١٦.٦٧٪) على الترتيب .

وكان اللافت للنظر فى البيانات المطروحة بالجدول رقم (٥) هو اختفاء اعتماد الصحف الثلاث ، على اختلافها ، فى الحصول على المعلومات حول جرائم البيئة الريفية على المعاهد والمراكز البحثية أو مرتكبي الجرائم ، رغم الأهمية البالغة لهذه المصادر على الأقل فى تغطية جرائم البيئة الطبيعية ، ولاتفسير لدينا لذلك ، سوى ماسبق الإشارة اليه عن الطابع الروتينى ، والنقل الآلى والجهاز الذى يحكم معالجات الصحف الثلاث لما يدور من وقائع بالبيئة الريفية ، دون محاولة للإجتهاد والبحث والتدقيق فى سلامة ودقة المعلومات .

وتشير البيانات التفصيلية حول المصدر " المستول " أن الجانب الأكبر من المعلومات حول جرائم البيئة الريفية بجريدة الأهرام يأتى من أجهزة والشرطة ومراكز البوليس بنسبة (٣٨.٩٪) والمستولين بالأجهزة والهيئات والادارات الحكومية بنسبة متشابهة (٣٨.٩٪) ثم المستول القضائى والتشريعى بنسبة (١٤.٥٩٪) و (٩.٥٣٪) على الترتيب لكل منهما من أجمالى المصادر المستولة بهذه الجريدة ، وفى جريدة النيا ، تأتى غالبية المعلومات حول الجرائم من جانب الشرطة ، بنسبة وصلت الى (٨٦.٦٦٪) من اجمال المصدر المستول بهذه الجريدة ، وتدنى الى أقصى مساهمة المصدر القضائى أو التنفيذى ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة كل منهما عد (٦.٦٧٪) ، واختفى تماما مساهمة المصدر التشريعى بهذه الجريدة . وفى جريدة التعاون اختفى المصدر الامنى المستول فى امداد هذه الصحيفة بالمعلومات ، وتزايد الاعتماد على المستولين بالأجهزة والادارات الحكومية بنسبة (٨٥.٧٢٪) واختفى أوكاد اعتماد مساهمة المستولين بالأجهزة التشريعية أو القضائية فى امداد هذه الجريدة بالمعلومات حول جرائم البيئة الريفية .

#### **ثانيا ، قوالب التحرير المستخدمة ،**

تتعدد القوالب الصحفية المستخدمة فى تحرير الموضوعات الصحفية المختلفة المثارة على صفحات الصحف ، فهناك قالب الخبر والمقال والتعليق والتحقيق والحديث والندوة ، ورسائل القراء والكاريكاتير .. الخ ومن المهم للمحلل الصحف الكشف عن نوعية القوالب الصحفية الأكثر استخداما فى تحرير موضوع بحثه ، بالنظر الى ما يتسم به كل قالب صحفى من خصائص وقدرات على حمل المضامين المختلفة ، وفى التأثير بالتالى على جمهور القراء فالخبر الصحفى

الذى يروى الواقعة أو الحادثة يختلف فى مقدرة التأثيرية عن المقال الصحفى الذى يتناول فكرة أو قضية من القضايا بالشرح والتحليل أو التعليق وإبداء الرأى كذلك يختلف الحديث الصحفى ، وهو الحوار الذى يجريه المحرر مع شخصية من الشخصيات أو جماعة من الجماعات عن التحقيق الصحفى الذى يطرح قضية من القضايا ويتناولها بالبحث والتقصى مع كافة العناصر وأطراف هذه القضية وهكذا . ومع عدم توافر أبحاث ميدانية موثوق فيها ، توضح أى القوالب الصحفية أكثر تأثيراً فى الجمهور وقدرة على حمل المعلومات ، فإننا نرجح فى إطار موضوع جرائم البيئة أهمية قوالب التحقيق الصحفى ، والمقال الصحفى فى الكشف عن ، وتتبع جرائم البيئة ، والتأثير فى الاتجاهات والسلوك حولها . خصيصاً ، وأن المنحى العام للمعالجات الاخبارية فى الصحف المصرية والعربية عموماً ، بأخذ عادة ولاسيباب عديدة طابعا بروتوكوليا أو شكليا لايفيد من قريب أو بعيد فى تدعيم وعى الافراد أو زيادة معارفهم حول محريات الاحداث فى المجتمع (١) وتشير البيانات الواقعية ، وعلى عكس توقعنا ، أن الخبر الصحفى يأتى على رأس القوالب الصحفية المستخدمة فى تغطية جرائم البيئة الريفية بالصحف الثلاث ، ولا توجد اختلافات فى ذلك بين هذه الصحف ، على اختلافها ، و يوضح الجدول التالى هذه الحقيقة

---

(١) للوقوف على أسباب ذلك أنظر :

عبد الفتاح عبد النهى ، سيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الأخبار ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ .

جدول رقم (٦)  
( القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة الجرائم المنشورة )

القالب	الأهرام		النبا		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خبر	٧٠	٧٥.٢٧	٥٣	٩٨.١٥	١٢	٤٠.٠٠	١٣٥	٧٦.٢٧
مقال	٧	٧.٥٣	-	-	٤	١٣.٣٤	١١	٦.٢٢
تحقيق	٨	٨.٦٠	١	١.٨٥	-	-	٩	٥.٠٨
حديث	-	-	-	-	٤	١٣.٣٤	٤	٢.٢٦
تعليق	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	-	-	-	-	-	-	-	-
ندوة	-	-	-	-	٥	١٦.٦٦	٥	٢.٨٢
رسالة	٨	٨.٦٠	-	-	٣	١٠.٠٠	١١	٦.٢٢
أخرى	-	-	-	-	٢	٦.٦٦	٢	١.١٣
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وكما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٦) . كان الخبر الصحفي هو أكثر قوالب التحرير الصحفي استخداما في تغطية وقائع جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٧٦.٢٧٪) في حين لم تتجاوز نسبة استخدام قوالب المقال الصحفي والتحقيق الصحفي والندوة ، وهي من القوالب المهمة في طرح وإثارة الموضوعات على صفحات الصحف عن (٦.٢٢٪) و (٥.٠٨) و (٢.٨٢٪) على الترتيب ، وهو أمر يؤكد ماسبق الإشارة اليه.

حول الطابع الروتيني للمادة المنشورة حول جرائم البيئة الريفية بالصحف الثلاث ، وذلك على ضوء ما هو معروف عن سمات المعالجة الأخبائية بهذه الصحف وغيرها فى المجتمع المصرى . واللافت للنظر فى البيانات التفصيلية لكل جريدة ، أن جريدة المنيا ، استخدمت قالب الخبر فى تغطية جرائم البيئة الريفية بمعدلات وصلت الى (٩٨.١٥٪) من أجمالى القوالب الصحفية المستخدمة فى تغطية هذه الجرائم ، واختفى تماما استخدام قوالب الحديث والتعليق والكاريكاتور أو الندوة ... الخ ويفسر ذلك على ضوء ضعف الامكانيات المادية والبشرية التى تعاني منها هذه الجريدة والاعتماد فى تغطية موضوعاتها على ما يرد إليها من أخبار ووقائع بالطرق التقليدية وبالتقل من المصادر المتوافرة دون جهد أو تقصى يذكر ، وفى جريدة الأهرام استخدام قالب الخبر بكثافة وصلت الى (٧٥.٢٧٪) من أجمالى القوالب المستخدمة فى تحرير موضوعات جرائم البيئة الريفية ، وتدنى الى أقصى حد معدلات استخدام المقال أو التحقيق الصحفى ، حيث لم يتجاوز استخدامها عن (٧.٥٣٪) ، (٨.٦٠٪) على الترتيب واختفى تماما استخدام قوالب مهمة مثل الندوة والحديث الصحفى والتعليق والكاريكاتور .. الخ . وفى جريدة التعاون المتخصصة والاسبوعية ، ظل الخبر الصحفى يحظى بأعلى نسبة استخدام فى تحرير مواد جرائم البيئة الريفية على صفحاتها بنسبة (٤٠٪) وارتفعت نسبيا معدلات استخدام قوالب الندوة ، المقال ، والحديث ، والرسائل على صفحاتها ليصل الى (١٦.٦٦٪) و (١٣.٣٤٪) و (١٣.٣٤٪) و (١٠٪) على الترتيب لكل من هذه القوالب. فى حين اختفى تماما اجراء هذه الجريدة لأى تحقيقات أو تعليقات صحفية على صفحاتها حول هذه الجرائم .

### ثالثا ، نوعية جرائم البيئة الريفية ،

#### أولاً : جرائم البيئة الطبيعية :

ارتبط ظهور جرائم البيئة الطبيعية على صفحات صحف البحث بمدى الاهتمام الذى توليه الدولة للنوعيات المختلفة لهذه الجرائم من ناحية وتتوجهات المعالجة الصحفية لكل جريدة من ناحية أخرى . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :



جدول رقم (٧)  
(جرائم البيئة الطبيعية بالصحف الثلاث )

المجموع		التعاون		النبا		الأهرام		الصحيفة	الجرعة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
٢٩.٤١	٢٥	١٢.٨٢	٥	٢٥.٠٠	١	٤٥.٢٤	١٩	تلوث المياه أو اهدارها	
٢.٣٥	٢	-	-	-	-	٤.٧٦	٢	تلوث الهواء	
٣.٥٣	٣	٥.١٣	٢	-	-	٢.٣٨	١	تلوث التربة	
٣.٥٣	٣	٥.١٣	٢	-	-	٢.٣٨	١	تلوث المحاصيل والاعذية	
١٧.٦٥	١٥	٢٣.٠٨	٩	٢٥.٠٠	١	١١.٩٠	٥	تجريف الأرض الزراعية	
١٥.٢٩	١٣	٢٠.٥١	٨	٥٠.٠٠	٢	٧.١٥	٣	تحويل الأرض الزراعية	
٢.٣٥	٢	٥.١٣	٢	-	-	-	-	اقامة قمامات الطوب	
٢٠.٠٠	١٧	٢٥.٦٤	١٠	-	-	١٦.٦٦	٧	بناء على الأرض الزراعية	
٤.٧١	٤	٧.٥٦	١	-	-	٧.١٥	٣	برك وقازورات	
١.١٨	١	-	-	-	-	٢.٣٨	١	تعدي على املاك الدولة	
٪١٠٠	٨٥	٪١٠٠	٣٩	٪١٠٠	٤	٪١٠٠	٤٢	المجموع	

والشيء اللاقت للنظر بداية ، فى بيانات الجدول ، هو ذلك الانخفاض الشديد فى معدلات طرح الصحف الثلاث لهذه النوعية من الجرائم ، فعلى امتداد اعداد جريدة الأهرام (٩) شهر لم تظهر موضوعات هذه الجريدة سوى (٤٢) مرة فقط ، انخفضت فى جريدة التعاون الى (٣٩)

\* يلاحظ أن مجموع تكرارات ظهور جرائم البيئة الطبيعية بجريدة التعاون فى هذا الجدول (٣٩) تكراراً يفوق عدد تكرارات ظهور جرائم البيئة الريفية على صفحاتها (٣٠) تكراراً ، لان معالجة الموضوع الواحد لهذه الجريدة كان يتضمن عادة أكثر من فط ، وترخيا للدقة ، كنا نرصد كل فط فى ففته الخاصة ، الامر الذى أدى إلى ارتفاع اجمالى التكرارات ، فى حين أن الحجم الحقيقى لكل ماثير من موضوعات فى هذا الجانب كان محدداً (٢٦) موضوع فقط .

مرة ، وتدنت الى أقصى حد حتى وصلت بجريدة المنيا الى ( أربع ) مرات فقط على امتداد فترة التحليل ، وهو أمر يعكس دونية معالجات الصحف لهذه النوعية من الجرائم على أهميتها التنموية البالغة واختلاف طبيعة صنف البحث من ناحية ، ويدعم اعتقادنا من ناحية أخرى ، بأن ضالة الاهتمام بهذه الجرائم لا يعود الى عوامل تتعلق باختلاف نوعيات الصحف وتفاوتها من صحيفة مركزية أو إقليمية أو متخصصة .. الخ بقدر ما يعود الى توجهات تسود المصيرين بعامة ورجال الاعلام بخاصة ، بالتوافق أو التمساح الضمني مع هذه الجرائم ، وعدم النظر اليها باعتبارها جرائم بالمفهوم الاجتماعي لدى العامة عن الجريمة .

وأما كان الامر ، ففي ضوء المعالجات المطروحة تكشف بيانات الجدول رقم (٧) ، أن تلوث المياه أو اهدارها يأتي على رأس قائمة الجرائم التي عالجتها الصحف الثلاث بنسبة (٢٩.٤١٪) ويلى ذلك جريمة البناء على الارض الزراعية بنسبة (٢٠٪) وجريمة تجريف الارض الزراعية بنسبة (١٧.٦٥٪) وتدنى بعد ذلك طرح بقية أنواع الجرائم الأخرى ، حيث تراوح معدلات طرحها بين (٤.٧١٪) و (١.١٨٪) من اجمالي انماط جرائم البيئة الطبيعية على صفحات هذه الصحف .

وعلى مستوى كل صحيفة ، تظل جرائم تلوث المياه أو اهدارها (٤٥.٤٤٪) ، والبناء على الأرض الزراعية (١٦.٦٦٪) وتجريف الأرض الزراعية (١١.٩٠٪) وتسيير الارض الزراعية (٧.١٥٪) والبرك والقاذورات (٧.١٥٪) وتلوث الهواء (٤.٧٦٪) تأتي على الترتيب على رأس الجرائم التي حظيت بمعالجات جريده الأهرام على امتداد فترة التحليل . واختفى تماما إشارة هذه الجريدة إلى عمليات إقامة قنن الطوب على صفحاتها على كثرتها ، كما تدنى الى أقصى حد أشارتها الى تلوث التربة أو المعاصيل ( مرة واحدة ) فقط لكل منهما على طول امتداد فترة التحليل .

وعلى مستوى جريدة المنيا ، كان الامر بالغ السوء حيث لم تشر هذه الجريدة الى هذه النوعية من الجرائم سوى ( أربع مرات ) فقط على امتداد (١٨) عددا خضعت للتحليل ، معظمها جاء في شكل رسائل للقراء حول تلوث الهواء (مرة) وتجريف الأرض الزراعية (مرة) وتسيير الأرض الزراعية ( مرتان ) ، ولاتفسير لدينا لذلك سوى ما سبق الإشارة اليه من قلة الامكانيات الفنية والبشرية وانخفاض وعي العاملين بهذه الجريده بمخاطر هذه ، النوعية من

الجرائم وقلة توجههم نحو الريف ، وربما نضيف الى كل ذلك ، انغلاق مصادر المعلومات حول هذه الجرائم ، وتأثيرها الشديد بضغط النخبة وأصحاب المصالح فى المناطق المحلية .  
فإذا انتقلنا الى جريدة التعاون ، نجد البناء على الأرض الزراعية بنسبة (٢٥.٦٤٪) وتجريف الأرض الزراعية بنسبة (٢٣.٠٨٪) وتدمير الأرض الزراعية بنسبة (٢٥.٥١٪) .  
وتلوث المياه أو أهدارها بنسبة (١٢.٨٢٪) وتلوث التربة وتلوث المحاصيل والأغذية (٥.١٣٪) لكل منهما تأتى بالترتيب على رأس معالجات هذه الجريدة لجرائم البيئة الطبيعية .  
ولم تشر هذه الجريدة من قريب أو بعيد الى جرائم تلوث الهواء أو التعدى على املاك الدولة ، كما تدنت معالجاتها لعمليات اقامة قمامات الطوب وانتشار والبرك والمستنقعات ، حيث لم تتجاوز (٥.١٣٪) و (٢.٥٦٪) على الترتيب لكل منهما من اجمالى طرح جرائم البيئة الطبيعية على صفحات هذه الجريدة المتخصصة .

وابا كان الامر ، فإن من المفيد هنا ، وعلى ضوء البيانات السابقة ، أن نؤكد على مجموعة من الحقائق أولاً : ضعف الاهتمام العام لمعالجات صحف البحث بجرائم البيئة الطبيعية .  
ثانياً : المعالجة الجزئية على مستوى كل جريدة لهذه الجرائم ، حيث يتم الاهتمام بنوعيات معينة من الجرائم وتهمل الأخرى . وثالثاً : وهذا هو الأهم لدواعى المقارنة ، تأتى جرائم تلوث المياه أو اهدارها والبناء على الأرض الزراعية وتجريف الأرض الزراعية ، وتدمير الأرض الزراعية على الترتيب على رأس أهم وابرز جرائم البيئة الطبيعية التى تحظى بمعالجات الصحف على اختلافها وهى المؤشرات التى لاتنسجم تماما مع مؤشرات الخريطة الاحصائية لهذه الجرائم على أرض الواقع على النحو الذى أشرنا اليه من قبل .  
ثانياً : جرائم البيئة الاجتماعية :

أرتبط ظهور هذه النوعية من الجرائم على صفحات صحف البحث الثلاث ، بطبيعة كل صحيفة وتوجهاتها نحو معالجة الجريمة بصفة عامة ، وفى هذا الاطار اختلفت أو كادت ظهور الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية على صفحات جريدة التعاون ، حيث لا تهتم هذه الصحيفة بتغطية أخبار الجريمة بصفة عامة ، وعلى العكس من ذلك تخصص جريدة المنيا مساحة ثابتة للجريمة على صفحاتها تمتد أحيانا لتغطى صفحة كاملة . ومع أن جريدة الأهرام تنحو نفس المنحنى، إلا أن طابعها القومى العام ومركزيتها من ناحية ، وضعف توجهات تغطيتها لقضاياها

القرية المصرية من ناحية أخرى ، فإن معدلات طرح جرائم البيئة الريفية الاجتماعية على صفحاتها يعد محدوداً نسبياً ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه النوعية من الجرائم على صفحاتها (٥١) مرة على أمتداد (٢٧٣) عدداً خضعت للتحليل .  
وأما كانت معدلات طرح صحف البحث للجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية وتفاوت اهتمامها بهذه الجرائم ، فإن البيانات تشير إلى أن جريمة القتل تتربع على رأس قائمة جرائم البيئة الاجتماعية ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (٨)  
جرائم البيئة الاجتماعية المنشورة بصحف البحث

الجريمة	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قتل	٢٦	٥٠.٩٨	٢٢	٤٤.٠٠	-	-	٤٨	٤٥.٧١
تسمم مواشى	-	-	-	-	-	-	-	-
أتلاف زراعات	-	-	-	-	٢	٠.٠٠	٢	١.٩١
حريق	١	١.٩٦	-	-	-	٥٠.٠٠٠	١	٠.٩٥
تقوين	١	١.٩٦	-	-	-	-	١	٠.٩٥
تزوير	-	-	٢	٤.٠٠	-	-	٢	١.٩١
تهريب	٢	٣.٩٢	٢	٤.٠٠	-	-	٤	٣.٨١
اختلاس	-	-	-	-	-	-	-	-
رشاوى	١	١.٩٦	١	٢.٠٠	-	-	٢	١.٩١
مخدرات	٦	١١.٧٦	٦	١٢.٠٠	٢	-	١٤	١٣.٣٣
خطف	١	١.٩٦	١	٢.٠٠	-	٥٠.٠٠٠	٢	١.٩١
أغتصاب	-	-	-	-	-	-	-	-

تابع جدول رقم (أ)

سرقه	٤	٧.٨٥	٦	١٢٠-	-	-	-	٩.٥٢
مقاومة سلطات	١	١.٩٦	-	-	-	-	-	٠.٩٥
تجارة عملة	-	-	١	٢٠-	-	-	-	٠.٩٥
اغذية فاسدة	١	١.٩٦	-	-	-	-	-	٠.٩٥
غش واحتيال	٢	٣.٩٢	١	٢٠-	-	-	-	٢.٨٦
ضرب	١	١.٩٦	-	-	-	-	-	٠.٩٥
انتحار	١	١.٩٦	-	-	-	-	-	٠.٩٥
دعارة	-	-	٢	٤٠-	-	-	-	١.٩١
شرائط مخلة بالأداب	-	-	٣	٦٠-	-	-	-	٢.٨٦
مبيدات فاسدة	-	-	١	٢٠-	-	-	-	٠.٩٥
أخرى	٣	٥.٨٩	٢	٤٠-	-	-	-	٤.٧٦
الجملة	٥١	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٤	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن (٤٥.٧١٪) من أجمالي جرائم بيئة الاجتماعية الريفية المنشورة بالصحف الثلاث يدور حول جرائم القتل ، وفي مرتبة تالية وبفروق كبيرة تأتي جرائم المخدرات بنسبة (١٣.٣٣٪) وفي المرتبة الثالثة ، تأتي جرائم السرقة بنسبة (٩.٥٢٪) ثم جرائم التهريب بنسبة (٣.٨١٪) من إجمالى الجرائم الاجتماعية المنشورة بصحف البحث ، ولا توجد فروق تذكر فى هذا الترتيب ، حيث يظل قائما على مستوى كل جريدة ، باستثناء جريدة التعاون التى لاتهتم أصلاً بهذه النوعية من الجرائم ، اذ لم تنشر على امتداد صفحات (٣٦) عددا سوى (٤) جرائم اجتماعية دارت حول اتلاف زراعات والمخدرات . وظهرت على صفحات جريدة الأهرام والتعاون ، جرائم الغش والاحتيال والتزوير والتهريب والرشاوى والضرب والانتحار .. الخ ولكن بمعدلات متدنية للغاية ، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (أ) .

بيد أن اللافت للنظر ، هو ظهور جرائم مستحدثة فى الريف المصرى عكستها الى حد ما صفحات جريدة المنيا الاقليمية ولم تعكسها صفحات جريدة الأهرام ، ومن نماذج هذه الجرائم الدعارة ، والشرائط المخلة بالأداب ، وتجارة العملة ، والمبيدات الفاسدة ، كما اختفى تماما معالجات جريدة الأهرام والمنيا . لجرائم الاغتصاب والإختلاس ، رغم تواترها الملموس فى البيئة الريفية فى الحقب الأخيرة .

#### رابعاً : هوية مرتكبى الجرائم ودوافع ارتكابها ،

نسعى فى هذا الجانب للتعرف على هوية مرتكبى جرائم البيئة الريفية ، والبواغث أو الدوافع الكامنة وراء ارتكابها وذلك بهدف الاجابة على التساؤلات التى يثيرها البحث فى هذا الشأن والتحقق من صحة الفرض الخامس للدراسة والذي يرى أن الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بنوعيتها الاجتماعى والطبيعى ، يتم بشكل فردى ، وأن معظم هذه الجرائم يقع لدوافع مادية أو نفعية فى الاساس .

وقد اتجهت الدراسة للتمييز بين عدة انواع محتملة من مرتكبى الجرائم وهم : الأفراد وهنا حرص التحليل على التمييز بين الأفراد العاديين والأفراد من ذوى النخبة ، وأجهزة الدولة ومؤسساتها ، والجرائم التى ترتكب بشكل جماعى أو من خلال الإتفاق الجنائى ، وعدم وجود متهم ، أو أن المتهم مجهول الهوية .

وتكشف البيانات أن الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية يرتكب من قبل الأفراد العاديين وبشكل فردى بنسبة (٣٥.٠٣٪) ولى ذلك ، الجرائم التى ترتكب بشكل جماعى أو من خلال الاتفاق الجنائى بنسبة (٢٥.٢٤٪) ثم الجرائم التى تنتشر بدون اتهام لأحد بنسبة (٢٢.٥٩٪) فالجرائم التى ترتكب من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها بنسبة (٦.٧٨٪) ، والأفراد من ذوى النخبة بنسبة (٥.٩٪) ، ومجهول الهوية (٥.٠٩٪) من إجمال الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث .

وعلى مستوى المقارنة بين الصحف الثلاث ، نجد أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة بجريدة التعاون ولعوامل تعود فى المقام الأول لتركيز هذه الجريدة على جرائم البيئة الطبيعية لاتشير إلى أية متهمين بنسبة (٤٠٪) ولى ذلك الجرائم التى ترتكب بشكل جماعى بنسبة (٢٣.٣٣٪) ثم الجرائم التى يرتكبها مجهولون بنسبة (١٦.٦٦٪) والجرائم التى ترتكب من

قبل مؤسسات وأجهزة الدولة بنسبة (١٣.٣٣٪) وأخيرا ، الافراد العاديين ومن ذوى النخبة بنسبة (٣.٣٤٪) لكل منهما . وعلى مستوى جريدة المنيا ، نجد أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة على مستوى جريدة المنيا ، نجد أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة على صفحاتها يرتكبها الأفراد العاديين بنسبة (٥٠.٠١٪) وتدنى الى أقصى حد اشارة هذه الجريدة ، الى أى جريمة يرتكبها الأفراد من ذوى النخبة ، ولم يتجاوز ذلك عن (١.٨٥٪) من اجمالى الجرائم المنشورة ، وعلى الجرائم الفردية الجرائم الجماعية بنسبة (٣٨.٨٩٪) ثم ليس هناك منهم بنسبة (٥.٥٥٪) فالجرائم التى ترتكبها أجهزة الدولة ، والجرائم مجهولة المتهمين بنسبة (١.٨٥٪) لكل منهما . وعلى مستوى جريدة الأهرام يأتى على الترتيب ارتكاب الجرائم بشكل فردى ، وللأفراد العاديين بنسبة (٣٦.٥٦٪) والنخبة بنسبة (٧.٥٣٪) ، وعدم وجود منهم بنسبة (٢٦.٨٨٪) ، والتى ترتكب بشكل جماعى بنسبة (١٨.٢٨٪) والجرائم التى ترتكب من قبل مؤسسات الدولة بنسبة (٧.٥٣٪) والجرائم مجهولة المتهمين بنسبة (٣.٢٢٪) من اجمالى الجرائم المنشورة .

وتظهر هذه البيانات عدة مؤشرات أولها أن هناك تباين بين جرائم البيئة الاجتماعية وجرائم البيئة الطبيعية من حيث هوية مرتكبي جرائم كل نمط . وثانياً ، أن جرائم البيئة الطبيعية أما تنتشر بدون الاشارة فى المعالجة الى متهم ، أو يغلب عليها النمط الجماعى فى ارتكابها سواء من قبل الأفراد وبالذات النخبة أو من قبل مؤسسات الدولة ، ولعل ذلك هو مصدر الخطورة فى هذه الجرائم والصعوبات التى تعترض معالجتها ، ثالث ، أن جرائم البيئة الاجتماعية ترتكب بشكل فردى فى الغالب ومن قبل الأفراد العاديين ، وهو المنحى الذى تكشف عنه تحديدا معالجات جريدتى الأهرام والمنيا ، حيث يتم التركيز بالذات على جرائم الأفراد العاديين ومن ذوى المهن والحرف الدنيا أو اليدوية حيث يتم ، عادة ، نشر أسمائهم ومهنتهم وكيفية ارتكابهم الجريمة بل وادانتهم قبل أن يقدموا حتى الى النيابة .. الخ ، دون أن ينطبق ذلك ، وبالمثل على الأفراد من ذوى النخبة ، وهو أمر يكشف عن المنحى الطبقي لمعالجات الصحف فى هذا المجال . وحول دوافع ارتكاب الجرائم ، تكشف البيانات أن الغالبية العظمى من الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ودون تمييز بين صحيفة وأخرى ، ترتكب لدوافع مادية ونفعية فى الغالب ويكشف الجدول التالى عند هذه اللحقيقة :

**جدول رقم (٩)**  
**( دوافع ارتكاب جرائم البيئة الريفية )**

الدافع	الأهرام		المتبا		التعاون		المجروح	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مادى	٥٠	٥٣.٧٦	٤١	٧٥.٩٣	١٨	٦٠.٠٠	١٠٩	٦١.٥٨
نفسى / غرائزى	٩	٩.٦٨	٣	٥.٥٥	-	-	١٢	٦.٧٨
قيسمى	٩	٩.٦٨	٥	٩.٥٦	-	-	١٤	٧.٩١
غير واضح	٢٥	٢٦.٨٨	٥	٩.٥٦	١٢	٤٠.٠٠	٤٢	٢٣.٧٣
المجموع	٩٣	١٠٠%	٥٤	١٠٠%	٣٠	١٠٠%	١٧٧	١٠٠%

وتشير بيانات الجدول ، أن (٦١.٥٨ %) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ، يرتكب لبواعث مادية أو نفعية ، فعلى مستوى جرائم البيئة الطبيعية ، فإن عمليات البناء أو التجريف أو التبوير أو اقامة قمائن الطوب أو تلويث النباتات أو الهواء أو المحاصيل .. الخ يتم ارتكابها لبواعث ترتبط بالمكسب والعائد المادى المقابل ، كما أن جرائم القتل والمخدرات والسرقة السابق الاشارة الى سيادتها فى جرائم البيئة الاجتماعية ترتكب أيضا لنفس البواعث والأغراض المادية فى الاساس فالقتل كثيرا مايقع نتيجة صراع حول قطعة أرض أو نزاع على تقسيم ميراث أو السرقة وهكذا ، وهو أمر يكشف عن مدى تأثير البيئة الريفية الاجتماعية بما يوجب به المجتمع المصرى عموما من متغيرات وتحولات ترتبط بسياسات الانفتاح والهجرة ، والمخصصة .. الخ وما يصاحبها من مناخ ثقافى ، تعلق فيه شأن المادة والقيم الفردية والخلاص الفردى على قيم التعاون والتضامن والروح الجماعية التى كانت تسود من قبل الحياة الاجتماعية للقرويين .

ويلى ارتكاب الجرائم لدوافع مادية أو نفعية وبفارق كبير ، ارتكابها لدوافع قيمية ترتبط بالتأثر أو الدفاع عن العرض والشرف والكرامة .. الخ بنسبة (٧.٩١ %) ثم الجرائم التى ترتكب



لدوافع نفسية أو غرائزية مثل الجرائم التي ترتكب نتيجة الاختلال النفسى أو العقلى أو تلبية  
لحاجة غرائزية مثل جرائم الاغتصاب والزنا والافلام والشرائط المخلة . الخ وبلغ نسبة هذه  
الدوافع (٦٨.٦٪) من اجمالى دوافع الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث .

ولا يختلف الامر كثيرا على مستوى كل جريدة على حدة ، حيث تظل الدوافع المادية و  
النفعية ، تسود بواعث الجرائم المنشورة على صفحات كل جريدة . وبلى ذلك البواعث القيمية ثم  
البواعث النفسية والغرائزية . بيد أن اللافت للنظر فى بيانات الجدول السابق ، هو الارتفاع  
النسبى فى معدلات الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث والتي لا تتكشف عن دوافع معينة ، ويجرى  
تصنيفها تحت فئة غير واضحة . فقد بلغت هذه النسبة فى جريدة التعاون (٤٠٪) وانخفضت فى  
جريدة الأهرام الى (٢٦.٨٨٪) ووصلت فى جريدة المنيا الى (٩.٥٦٪) من اجمالى الجرائم  
المنشورة على صفحات هذه الجريدة .

#### **خامسا ، توجهات المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية ،**

تساهم متغيرات عدة فى الكشف عن التوجهات الفعلية للمضامين المثارة عبر وسائل  
الاعلام ، وقد سعت الدراسة للكشف عن توجهات الصحف - محل التحليل - فى معالجتها  
لجرائم البيئة الريفية والوقوف على حقيقة الدور الذى تؤديه فى معالجة هذه الجرائم والتصدى لها ،  
وذلك من خلال التعرف على نوعية الأفكار الرئيسة المعروضة حول جرائم البيئة ، والوظائف التى  
تؤديها الأفكار المطروحة ، والتصرف النهائى فى الوقائع والجرائم المنشورة ، وما انتهى اليه  
الأمر بشأنها :

##### **اولا : الأفكار المعروضة**

نحاول فى هذا الجانب استعراض مجموعة الأفكار أو المعارف التى حملتها صحف البحث  
وحاولت ترويحها لدى الجمهور حول جرائم البيئة الريفية على امتداد فترة التحليل ، ونظراً لتعدد  
الوقائع والأفكار المثارة من ناحية ، وصعوبة العرض التفصيلى لكل ما هو منشور من ناحية  
أخرى ، لذا فإننا سنقتصر العرض على ابراز الوقائع والأفكار ، تبعا لدرجة تواترها على صفحات  
الصحف .

##### **١ - الأفكار والوقائع المعروضة بجريدة الأهرام :**

كانت جريمة تلويث المياه أو اهدارها ، من أكثر جرائم البيئة الطبيعية اثارة من جانب جريدة

الأهرام ، ومع ذلك ، فقد تلاحظ أن توجهات الأفكار المثارة حول هذه الجريمة يتسم بالتناثر أو التناقض والميل الى التعميم واستخدام الالفاظ والتعبيرات غير محددة المعنى ، فقد اتجهت الأفكار الى التأكيد على عدم وجود أخطار تذكر على الكهرباء أو الزراعة أو الملاحة نتيجة لنقص مياه النيل <sup>(١)</sup> . وتوافر منسوب معقول من المياه أمام السد العالي ، كما أن وزارة الري أعدت خطة علمية مدروسة لكل الاحتمالات <sup>(٢)</sup> . وفى المقابل يوجد نقص فى مياه النيل ، ولنصلى صلاة الاستسقاء وتدعو الله لنزول الغيث <sup>(٣)</sup> حيث أن الأمر خطير ووزير الري صامت <sup>(٤)</sup> ونحتاج الى حركة توعية وترشيد ، فهناك ثلاثة ملايين مترمكعب من الماء تضيع فى البحر خلال السدة الشتوية ، كما أن هناك (٢٠٠) مصنع تلقى بمخلفات فى النيل وتلوث مياهه بـ (٣٨٨٢) مليون مترمكعب من المخلفات سنويا ، وتحويل رؤساء المدن فى محافظة الشرقية للنيابة لوجود مياه الصرف الصحى تصب فى ترع الري وقتواته داخل دوائهم <sup>(٥)</sup> والمحافظة على المياه وترشيد استخدامها مسئولية الحكومة والأفراد ، ومع ذلك ، فإن الأمل ضعيف لان سلوك المصريين لم يتغير مع مياه النيل ، رغم التحذيرات ، والخروج من هذه الحالة ينبغي التنفيذ الصارم لقانون حماية النهر والتوعية ، لان التلوث المائى خطير ، والمياه تهدر بشدة .

وحول جريمة تجريف الأرض الزراعية ، نجد سطحية أو محدودية الأفكار المطروحة على صفحات الجريدة ، ففى بداية فترة التحليل ، تنوء المعارف المثارة الى وجود مشروع عاجل بقانون يخطر انتاج الطوب الأحمر وتداوله ، ويتشديد العقوبة على المخالف ، حيث يعاقب المخالف بالسجن مدة لاتقل عن ستة شهور وبغرامة لاتقل عن (١٠) ألف جنيه ولا تزيد عن (٥٠) ألف

(٤) الأهرام فى ١٤/٢٢/١٩٨٧

(٥) الأهرام فى ١٠/٣/١٩٨٥

(١١) الأهرام فى ١٢/٢/١٩٨٧

(٢) الأهرام فى ١٢/١٣/١٩٨٧

(٣) الأهرام فى ١/٣/١٩٨٨

جنية ولا يجوز وقف تنفيذ العقوبة (١) . وتؤكد أن عام ١٩٨٤ كان عام حماية الأرض الزراعية من التجريف وردع المخالفين (٢) . وتشير الى جهود شرطة المسطحات المائية بإزالة ١٤ مصنع للطوب بالجيزة والمنوفية لاستخدامها أترية ناتجة عن التجريف (٣) .

ولا تتجاوز الأفكار والمعلومات حول جريمة البناء على الأرض الزراعية ، النقل عن تصريحات بعض المسئولين في وزارة الزراعة أو المحافظين بإستصدار قرارات ازالة للمباني التي اقيمت على الأرض الزراعية ، فمحافظ المنوفية امر بوقف انشاء (١٩٥) مبنى وتحريك الدعوة القانونية ضد المخالفين (٤) . وإزالة (٢٥) منزلاً بالفيوم (٥) وإيقاف التمدي وأعمال البناء على (١٣) فدان في قرية الشرفا (٦) والتقير السنوى لوزارة الزراعة يشير الى ازالة (١٥) الف حالة تمدي بالبناء ، وحس مزارع (٣) أشهر لبنائه على أرض زراعية وموافقة وزارة الزراعة شرط لإقامة أه مباني أو منشأ على الأرض الزراعية ، ووضع خرائط بالجمعيات الزراعية لتحديد كردون القرى ، وتوزيع الأرض المستصلحة الجديدة على الفلاحين الحقيقيين بمنع البناء على الأرض الزراعية وواضح من توجهات الأفكار أنها اجرائية في الغالب ولا تساعد على تعميق الوعي بأبعاد هذه القضية أوخطورتها . ولا تحمل صفحات الجريدة أية أفكار أووقائع تذكر تجاه جرائم التسيور وتلوث الهواء بإستثناء الاشارة الى القبض على محامى قام بتسيور (٢٢) فدان أرض

(٢) الأهرام في ١٢/٢٩/١٩٨٤

(٤) الأهرام في ١١/٩/١٩٨٦

(٦) الأهرام في ١٢/١٢/١٩٨٧

(١) الأهرام في ١٢/١٥/١٩٨٣

(٣) الأهرام في ١٢/١٢/١٩٨٧

(٥) الأهرام في ١١/١٥/١٩٨٦

زراعية ليبعها أرض مبانى ، وإزالة (٢٧٦) مخالفة تبوير (١) وضرورة استخدام الأعداء الطبيعية بدلاً من المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية للمحافظة على البيئة من التلوث ، وهواء ملوث ناتج عن خلاط أسمنتى يهدد (١٤) تلميذ (٢) وهو أمر يكشف عن ضحالة المعلومات والأفكار المطروحة حول هذه الجرائم بصفة خاصة والجرائم الطبيعية للبيئة الريفية بصفة عامة .

فإذا انتقلنا إلى جرائم البيئة الاجتماعية ، نجد أن جريمة القتل تنصدر قائمة جرائم هذه البيئة فى الريف ، وكما أشرنا من قبل ، يقع معظم المنشور منها لدوافع مادية أو صراعات عائلية تكشف عن مدى التغيرات التى طرأت على طبيعة العلاقات الاجتماعية العائلية فى الريف المصرى ، فهذا يقتل طفلة لسرقة قرطها الذهبى بسبب ضائقة مالية ، وذلك يقتل زوجة ابية ويلقى بجثتها فى الطريق ، ويقتل مزارعا بسبب الخلاف على رى الأرض ، ويطالب بالميراث فيقتله أخوته ، ودست السم لزوجها داخل سندوتش ، وهشم رأس جارتة بفأس لأنها تركت كمية من البوص أمام منزله ، ويقتل زوجته بعد اسبوع من زواجهما لخلافات بينهما ، وبراءة مزارع قتل والده لاعتقاده بأنه على علاقة بزوجته والبراءة جاءت بسبب خلل عقلى ، وقتل مزارع بسبب الخلاف على قطعة أرض ، وكهربائى يذبح دجلاً عجوزاً والقاتل كان يريد خلفه ودخل عليه وهو يحاول الاعتداء على زوجته ، وقهوجى يذبح زوجته لرفضها بيع مصوغات للحصول على سكن جديد ، وتدس السم لزوجها لتتخلص منه ليخلوها الجريم صديقه ، ومهندس زراعى يذبح ابن عمه أخذاً بالنار لشقيقة اثر نزاع بينهما وهكذا .

ويخلاف وقائع جريمة القتل ، تأتى الوقائع حول جرائم المخدرات والسرقة والتهرب والنصب وغيرها وإن كانت بمعدلات وأفكار محدودة ، تدور حول سقوط عصابات للمخدرات فى مناطق مختلفة وتهريب أسلحة ، وتهريب سلع قومية وبضائع من بور سعيد ، وسرقة المواشى ، والسرقة بالإكراه عن طريق التخدير وقطع الطريق ليلاً... الخ.

#### ٢ - الأفكار والوقائع المطروحة بجريدة المنها :

تتسم الأفكار والوقائع المعروضة على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية

(١) الأهرام فى ١٢/٣/١٩٩٠ .

(٢) الأهرام فى ٣/٤/١٩٩١ .

بالمحدودية والندرة من جانب، وبالطابع البروتوكولى والاجرائى أوغير المعلوماتى من جانب آخر ، ولا نجد على امتداد صفحات أعداد هذه المجريدة (١٨) عددا ، سوى (أربع) أفكار مثارة الأولى، عبارة عن تصريح نقلته المجريدة لمحافظ المنيا يعلن فيه عن اتخاذ اجراءات لمنع القاء مياه ومخلفات الصرف الصحى بالمجارى المائية مع ردع المخالفين . والثانية ، تنوه الى استمرارية عمليات التجريف ، حيث يواصل اهالى قرية نزله البورمان تجريف الأرض الزراعية ، وعمل قائمة الطوب الأحمـر ، دون اعتبار لقرارات الحكومة على حد تعبير المجريدة (١) . أما الفكرة الثالثة ، فتشير الى تبوير مايقرب من (٥٠٤) فدان باحدى قرى مركز مطاى (٢) ودارت الفكرة الرابعة حولى تلقى مشرف زراعى لرشوة من مزراع نظير عدم تحرير محضر بناء على الأرض الزراعية .

وعلى مستوى جرائم البيئة الاجتماعية ، يأتى على رأس القائمة ، جريمة القتل ، ويلاحظ على الوقائع المطروحة هنا أن الجريمة يغلب عليها الطابع العائلى ، بمعنى أن جانبها الأكبر يقع بين اعضاء الأسرة الواحدة ، وأن محورها أو دافعها الامساس هو الصراع على الأرض أو النزاع حولها ثم الثأر للكرامة أو العرض كما يلاحظ ، على توجهات الأفكار والوقائع ، ميلها الى ابراز تفاهة مسببات الصراع أوالقتل ، فهذا يقتل شقيقة على قيراط أرض ، وأخر يقتل حازه على كوز ذرة أو برتقالة .. الخ ومن المقيد هنا أن نعرض لبعض النماذج للتدليل على هذا المنحنى فى المعالجة :

"يقتل عمه بسبب قيراط أرض ، قتلت زوجها بسبب عدم قدرته على تدبير احتياجات المنزل ، يقتل شقيقه بسبب نزاع حول ثمانية قراريط ، تقتل طفلاً عمره ٣ سنوات انتقاماً من امه التى لها علاقة غير شريفة مع زوجها ، مصرع واصابة شخص خلاف على الأرض ، قتلت زوجها خنقا واشعلت فيه النيران امام ابنته بسبب رفضه اعطائها ٧٠ جنيه مصروف . شقيق يقتل شقيقه خلاف على عشرة قراريط ، يقتل زوجته من أجل فدان ونصف بعد علمه بأنها تنوى

(١) جريمة المنيا فبراير ١٩٩١ .

(٢) جريمة المنيا مارس ١٩٩١ .

تسجيلها باسم ابنها من زوجها الأول ، ذبح شقيقته ليتخلص من عارها بعد أن ظهر عليها الحمل ، قتلت زوجها بالسم من أجل جارها الشاب ، مصرع رصابة (٤) أشخاص بسبب ست جنيتها ، وثلاثة أشقاء قتلوا مزارعا أثناء محاولته سرقة برتقالة .

وتتجه الرقائع الأفكار المطروحة حول جرائم المخدرات ، للتأكيد على كفاءة وجهود الشرطة ورجال مكافحة المخدرات فى التضيق على مهربى وتجار المخدرات ، والقاء القبض عليهم فى اللحظات المناسبة .. الخ كما تميل الأفكار هنا الى التأكيد على العلاقة بين المخدرات والثراء الفاحش ، ومع ذلك فإن هذا الثراء المفاجيء يعد الحيط الذى يساعد رجال مكافحة المخدرات لتكثيف التحريات والقاء القبض على مروجى المخدرات . وفى جرائم السرقات تتعدد الاساليب التى تشير إليها الأفكار المعروضة ، فهناك السرقة من خلال الأغراء الجنسى ، حيث يدفع الرجل زوجته لاصطياد الرجال ثم يدخل الزوج فى اللحظة المناسبة ، ورغم رغبة المتعة على توقيع شيكات على بياض (١) وهناك لصوص المراسى وماكينات الري والمياه ، والسرقة بالاكراه وقطع الطريق ، كما تدور الوقائع المثارة حول جرائم التهريب حول تهريب الآثار والاسلحة ، ومواد التمرين .

وتتوالى المعلومات المثارة على صفحات الجريدة حول الجرائم المستحدثة فى البيئة الريفية ، حيث التى القبض على سبائك لمزاولة مهنة تسفير العمالة للخارج وتزوير شهادات ، والنصب ببيع أرض وهمية ، وضبط كميات من الشرائط والاقلام المخلة بالأداب ومحاولة الرشوة أثناء عملية الضبط ، ومركز لممارسة الدعارة ، والعشور على ثعبان فى زجاجة شائى ، وضبط وكرو للقمار وهكذا .

---

(١) جريدة المنيا فى يوليو ١٩٩٢ .

### ٣ - الأفكار والوقائع المعروضة بجريدة التعاون :

من اللافت للنظر على صفحات جريدة التعاون أن الجريمة البيئية بصفة عامة لا تحظى باهتمام هذه الجريدة ، ولا يعود ذلك الى قلة عدد صفحات الجريدة ، فعدد صفحاتها يبلغ فى العادة (٢٠) صفحة من القطع المتوسط ، كما أن بها أبواب لا تدرى مدى أهميتها لجريدة يفترض أنها تتوجه الى الفلاحين ، مثل صفحة عالم الفن ، وهى صفحة ثابتة ينقل فيها أخبار الممثلين والممثلات ، ونشاطهم الفنى !! و صفحة العالم بين يديك .. الخ ، ويبدو وأن تحرير صفحات هذه الجريدة ، يتحدد وفقا لمدى توافر العنصر البشرى فى كل مجال بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى ، قد تتعلق بمدى شمول وتعدد المسألة الفلاحية وينضج ذلك بصورة أكبر ، عندما نلاحظ الطابع المركزى للجريدة واعتمادها شبه المطلق على النقل من المصادر الرسمية والمستولين بوزارة الزراعة على وجه التحديد .

وفى هذا الإطار ، اهتمت الجريدة نسبيا بوقائع جرائم البيئة الطبيعية ، وإنعدمت أو كادت تغطيها لجرائم البيئة الاجتماعية فى الريف ، حيث لم يتجاوز عدد الأفكار المطروحة حول وقائع النوعية الأخيرة ، عن ثلاث أو أربع أفكار اتسمت بالانطباعية والتعميم وقد دارت هذه الأفكار حول تدهور الأخلاقيات فى القرية المصرية ، حيث حل الحقد والحسد أو قطيعة الرحم ومساعدته الظلم والاثانية ، محل الدين ولاخلاق والتقاليد ، بسبب تهاجر المخدرات ومروجوا الجنس بالقرية (١) وشكوى من ائتلاف احدى شركات الصرف الصحى الاجنبية لبعض الزراعات (٢) وشكوى أخرى من استيلاء مديرية التربية والتعليم على أرض مواطن لاقامة مدرسة عليها . وعلى مستوى وقائع جرائم البيئة الطبيعية ، تتسم المعالجة بالتناقض والتعميم ومسايرة التصريحات واجمال الحديث عن وقائع عمليات التعدي على الأرض الزراعية بصورها

---

(١) التعاون فى ١٩/١١/١٩٨٥

(٢) التعاون فى ٢٤/٤/١٩٩٠

المختلفة ، وبالمثل عمليات التعدي على الأرض الزراعية بصورها المختلفة ، وبالمثل عمليات التعجير والبناء والتبوير . وفي سياق ذلك ، اتجهت المعالجة ، الى وصف موافقة مجلس الشعب على تعديل احكام قانون الزراعه رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى نهاية الدورة البرلمانية لعام ١٩٨٣ ، بأنه الهجاز كبير يمنع تعجير أو تبوير الأرض الزراعية (١) كما دارت الأفكار حول نية وزارة الزراعة ، تعديل وتشديد احكام هذا القانون ليصبح أكثر ردها للمخالفين (٢) ، وأن التعدي على الأرض الزراعية يصل الى حد الجنابة القومية ، واتجاه الحكومة للتصدي بكل جسم لهذه القضية جسم لهذه القضية ، وجماهير الزراع تدرك خطورة عمليات التعجير والتبوير . وقض الأفكار المطروحة فتشير الى أن مصر خسرت أكثر من نصف مليون فدان من أراضي الدرجة الأولى ، ومع ذلك ، فالمستقبل فى تحسن ، لان الفلاح يتجاوب ويرشد بنفسه عن كل تعدي وقع على الأرض الزراعية (٣) . وتظهر الأفكار المثارة جهود وزارة الزراعة وشرطة المسطحات المائية فى مكافحة عمليات التعدي ، ويلاحظ هنا الميل إلى التعميم والنقل التلقائى دون فحص أو تمحيص حيث أن شرطة المسطحات المائية ، ساهمت فى ازالة كافة التعديات على النيل والأرض الزراعية والتي كانت تسير بمعدل ٤٠ - ٥٠ الف فدان سنوياً (٤)

وعلى عكس ماتقدم حول تجارب الفلاح وإرشاده عن المخالفات .. الخ نجد الأفكار التى تشير الى أن الفلاح يقرط فى أرضه ، ويتكاسل عن زراعتها رغبة فى بيعها أو تعجيرها أو البناء عليها ، وأن وزارة الزراعة ماضية فى استصدار قرارات الأزالة وعلى الأجهزة المعنية التنفيذ ومع ذلك ، فإن التعديات التى وقعت قبل عام ١٩٨٥ ، سيتم التصالح بشأنها أما المباني التى اقيمت بعد ذلك ، فلن يتم التصالح حولها ، والفصل فى تحديد ذلك ، هو خرائط

(٢) التعاون فى ١٦/١٠/١٩٨٤

(٤) التعاون فى ٢١/١/١٩٨٦

(١) التعاون فى ٢/٨/١٩٨٣ .

(٣) التعاون فى ٧/١/١٩٨٦



التصوير الجوي (١) ومع الجهود الشجاعة لوقف عمليات التعدي والتي يدونها كانت أرض مصر في خطر كان ، الحملات المكثفة لازالة التعديات التي تحملها صفحات الجريدة نجد الحديث عن أحكام البراءة في قضايا التعديات ، واستئناف وزارة الزراعة لهذه الأحكام ، والنية في عدم توصيل المرافق للمباني المخالفة ، وتشكيل لجنة لاعادة حصر المخالفات (٢) وأن الاجراءات القانونية لن تجدى وأن القضية في النهاية في حاجة الى وعى (٣)

وبخلاف وقائع التعدي على الأرض الزراعية ، تؤكد الأفكار المطروحة عدم النية في بيع مياه الري للفلاحين ولكن هناك نوع من التذير والاسراف والفقد في استخدام هذه المياه كما تؤكد عدم وجود آثار سامة لاستخدام مبيدات الحشائش على صحة الحيوان والفلاح (٤) . ومع ذلك ، فإن دراسة أجريت بمركز البحوث الزراعية أكدت تلوث المياه بمبيدات الحشائش وضرورة الإعدام وعلى المكافحة الطبيعية حفاظا على صحة الانسان (٥) ودراسة أخرى تؤكد تلوث البيئة الزراعية في مصر وخطر التلوث يشمل التربة والغذاء معا وأن هناك استخدام لمبيدات محرمة دوليا . والحل يكمن في استخدام أساليب المقاومة الطبيعية ورفع مستوى الوعي البيئي والتربية البيئية . وهكذا يعضى التناقض والتنافر في المعلومات المقدمة الامر الذي يقلل من القيمة الاعلامية أوالمقدرة التأثيرية لما هو مطروح على صفحات الجريدة .

#### ثانياً : وظيفة المواد المنشورة

تعدد الوظائف والغايات التي تسعى الى تحقيقها المواد المثارة على صفحات الجريدة ، ونظراً للطبيعة المتعددة لجرائم البيئة الريفية وتفاوت معالجات الأنماط المختلفة لهذه الجرائم ، فقد حددت الدراسة أربع وظائف أو مهام ، يمكن أن تؤديها المواد المنشورة في معالجتها لجرائم البيئة الريفية . فقد تسعى المادة الى انتقاد ممارسة قائمة أو تأييد ومساندة أجراء معين بتجة مثلاً لوقف تعديات أو الحد من انتشار جرائم معينة . وقد تتجه المادة المثارة الى الكشف عن انحراف

(٢) التعاون في ١٩٩١/٤/٢٢

(٤) التعاون في ١٩٨٧/١/٢٠

(١) التعاون في ١٩٨٩/١/٣١

(٣) التعاون في ١٩٩١/٥/٧

(٥) التعاون في ١٩٨٧/١/٢٧

والدعوة الى التغيير أو تكتفى بمجرد السرد وتقرير واقع دون اتجاه أو هدف معين . ويذهبى أنه كلما ابتعدت المواد المنشورة عن مجرد الاكتفاء بسرد الوقائع ، واتجهت للكشف عن الانحرافات أوالدعوة الى التغيير أوالنقد .. الخ كلما كان ذلك مؤشراً قويا على حيوية المواد المنشورة وفاعلية الصحيفة فى معالجة جرائم البيئة الريفية سلبا أو ايجابا ، وتشير البيانات أن الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية قد اقتصر دورها على مجرد سرد الوقائع ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١٠)  
( وظيفة المواد المفارة حول جرائم البيئة الريفية )

الوظيفة	الأهرام		المتبا		التعاون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
انتقاد ممارسات	١١	١١.٨٣	٢١	٣٨.٨٨	٨	٢٦.٦٧	٤٠	٢٢.٥٩
تأييد اجراءات	٢٣	٢٤.٧٣	١٠	١٨.٥٢	١٥	٥٠.٠٠	٤٨	٢٧.١٢
الدعوة للتغيير	٩	٩.٦٨	٣	٥.٥٦	٥	١٦.٦٧	١٧	٩.٦١
عرض تقريرى للوقائع	٥٠	٥٣.٧٦	٢٠	٣٧.٤	٢	٦.٦٦	٧٢	٤٠.٦٨
المجموع	٩٣	١٠٠%	٥٤	١٠٠%	٣٠	١٠٠%	١٧٧	١٠٠%

وتظهر بيانات الجدول أن (٤٠.٦٨ %) من اجمالى مواد جرائم البيئة الريفية ، قد اكتفت بمجرد سرد الوقائع ، الأمر الذى يكشف عن الطابع الروتينى والاجرائى الذى يميز معالجات جرائم البيئة الريفية على صفحات صحف البحث ، وسيادة عقلية النقل والتوصيل دون موقف أو اتجاه

معين لمحررى هذه الصحف فى تعاملهم مع وقائع هذه الجرائم . وفى المقابل لم تتجاوز نسبة المواد التى تسعى الى تأييد اجراءات أو انتقاد ممارسات أو الكشف عن انحراف والدعوة للتغيير عن (٢٢.١٢٪) و (٢٢.٥٩٪) و (٩.٦١٪) على الترتيب من اجمالى المواد المنشورة على صفحات الصحف الثلاث . وتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث ، عن وجود بعض التباين فى وظائف المواد المنشورة . بكل صحيفة ، فقد تزايدت نسبة النقل الآلى أو السردى دون اتجاه أو موقف على صفحات جريدة الأهرام ووصلت هذه النسبة الى (٥٣.٧٦٪) من اجمالى المواد المنشورة بها حول جرائم البيئة الريفية . فى حين انخفضت هذه النسبة فى جريدة المنيا الى (٣٧.٤٪) وبلغت أدنى حد فى جريدة التعاون حتى وصلت الى (٦.٦٦٪) وهو أمر يشير الى وجود رأى أو موقف معين تسعى هذه الجريدة الى طرحه ازاء الجرائم موضوع البحث . وقد تبين أن هذا الموقف أو الرأى يتجلى فى جانية الأكبر (٥٠٪) ناحية تأييد اجراءات اتخذتها الدولة للتصدي لعمليات التعدى على الأرض الزراعية تحديداً ، ومع الانخفاض العام فى المواد التى تسعى إلى الكشف عن انحراف أو الدعوة للتغيير على صفحات الصحف الثلاث وهى المواد المرغوبة نسبياً والأكثر كفاءة فى معالجة جرائم البيئة الريفية والتصدي لها فإننا نجد تميزاً نسبياً لهذه المواد على صفحات جريدة التعاون . فقد بلغت هذه النسبة (١٦.٦٧٪) فى حين انها لم تتجاوز لدى جريدة الأهرام (٩.٦٨٪) وجريدة المنيا (٥.٥٦٪) من اجمالى المواد المنشورة بكل جريدة ، وهو امر قديهم على ضوء تركز جرائم البيئة الريفية على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية ، دون أن يعنى أية مؤشرات أخرى قد تتعلق بأساليب التحرير بهذه الجريدة كما يلاحظ الارتفاع النسبى فى اتجاه المواد المنشورة على صفحات جريدة المنيا لانتقاد ممارسات أو السخرية من افعال أو جرائم معينة وبالذات جرائم البيئة الاجتماعية التى تسود معالجات هذه الجريدة ، فقد وصلت هذه النسبة الى (٣٨.٣٨٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحات هذه الجريدة ، ومع أن هذه النسبة تظل مرتفعة نسبياً على صفحات جريدة التعاون (٢٦.٦٧٪) الا انها تنخفض فى جريدة الأهرام فلا تتجاوز (١١.٨٣٪) من اجمال المواد المنشورة بها .

وفى حين ، نجد الميل العام للمعالجات على صفحات جريدة الأهرام ، بمتجة ناحية الاعتدال

النسبى فى طرح وقائع الجريمة والبعد عن الاثارة ، وهو أمر ينسجم مع السمة العامة التى تميز معالجات هذه الجريدة للموضوعات المختلفة ، نجد الطابع العام للإثارة فى معالجات جريدة المنيا والتعاون . فعلى صفحات جريدة المنيا بالذات يحاكم المتهم بالاسم والمهنة والصورة ، ويدان على صفحات هذه الجريدة حتى قبل أن يقدم الى النيابة ، كما تنتهك القيم الاسرية والخصوصيات بطريقة مفرطة . ويفيد هنا أن تقدم نماذج « احباط محاولة لسرقة الرجال بالأفراد » :

" تمكنت مباحث بنى مزار من القبض على عفاف حسن ابو روك ربة منزل وزوجها اسماعيل فاروق فلاح بالشيخ فضل من احباط محاولة لسرقة بعض الرجال عن طريق اغرائهم وبعد أن يتجرد الرجال من ملابسهم يدخل الزوج عليها ليجدهما شبة عاريين وازاء ذلك يرغم الزوج الرجل على امضاء شبك على بياض ... ومن هؤلاء محمد عثمان عبد السميع (شيخ البلد) وصاحب مخبز بلدى ، وجمعه فزاد ..... تم القبض عليهم واحيلو للنيابة " . " شقيان يثيران الرعب فى ابو قرقاص وهم ..... ، ارتكبا جرائم مثل السرقة بالاكراه وفرض اتاوات " . " شعبان فى زجاجة شانى التى تنتجها شركه البيبسى " ، يمنع اباه من بيع التلفزيون فقطعه بالسكين . والغريب أن الابن رفض توجيه التهمة لوالده العجوز " (١) وضعت له السم فى السمك والمباحث والطبيب الشرعى الجديد يكتشفون الجريمة المشعة للزوجة الخائنة . التى قتلت زوجها بسم الفهران من أجل جارها الشاب خريج الجامعة وبجانب الخبر صورة المتهمه واسماء أولادها (٢) .

ونعتقد أن مثل هذا المنحى فى المعالجة والنشر ، فضلا عن عدم مشروعيتها القانونية على اساس أن المحكمة وليست الشرطة أوالنيابة هى التى تدين وتصدر الأحكام ، وأن المتهم برىء حتى تسبت ادانته المحكمة ، فإن له اثار اجتماعية تضر بالمناخ الاجتماعى والقيمى للبيئة الريفية اكثر مما يعمل على تحسينها وتنميتها كما هو متوقع من جريدة اقليمية .

---

(١) المنيا فى مايو ١٩٩١

(٢) المنيا فى ابريل ١٩٩١

### ثالثاً : التصرف النهائي فى الجرائم المنشورة :

من المهم فى التغطية الصحفية لوقائع الجريمة ، أن يصاحب النشر حول هذه الوقائع ، بيان كيفية التصرف فيها وما انتهى اليه الامر حولها ، لما لذلك من علاقة مباشرة بضبط وتوجيه ردود فعل الجمهور حيال هذه الجرائم وترسيخ مفهوم أن الجريمة لا تنفذ فى الدهن العام . وهنا تتحقق الغاية الكبرى من وراء نشر الجرائم ، وهو تدعيم عمليات الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة والحد من انتشارها .

وقد سعى التحليل للتصرف على نط التصرف فى جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحات الصحف ، وقد ميزنا فى ذلك بين عدة انماط محتملة من التصرف فى الجرائم المنشورة وهى حالة صدور أحكام ضد مرتكب الجريمة ، وحالة البلاغ ، وحالة الحفظ ، أو الاحالة للتحقيق وأخيراً الوقائع التى تنشر بدون تصرف ولا تتضمن إياها من الحالات السابقة .

وتشير البيانات ، أن الغالبية العظمى من الوقائع المنشورة حول جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف محل التحليل ، بنسبة (٨٦.٤٤٪) قد ظهرت بدون تصرف أو الإشارة الى مجرد أحالة الموضوع للتحقيق ، فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور الوقائع ، وهى مصحوبة بصدور أحكام ضد مرتكبى الجرائم عن (٨.٤٧٪) من اجمالى الوقائع المنشورة بالصحف الثلاث ، وهو أمر يكشف إلى أى حد تتدنّى مساهمة هذه الصحف فى تحقيق مهمة الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة بل وإلى المخاطر الحقيقية من وراء نشر هذه الوقائع ، والتى تتحول الصحف فى اطارها الى مدرسة لتعليم الجريمة ، ترويح قيمها السلبية .

ولاتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث ، عن وجود اختلافات تذكر عن هذا المنحى العام فى المعالجة ، حيث تظل النسبة العامة الغالبة للوقائع المنشورة بكل جريدة ، تظهر بدون تصرف أو تقتصر فقط على مجرد الإشارة الى أن الواقعة قد احيلت للتحقيق . فعلى مستوى جريدة الأهرام بلغت هذه النسبة (٨١.٧٣٪) وفى جريدة التعاون بلغت النسبة (٨٦.٦٧٪) فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور الوقائع المصحوبة بصدور أحكام عن (١٣.٣٣٪) و (٨.٦٠٪) و (٥.٥٥٪) لكل من جرائد التعاون والأهرام والنيا على الترتيب . وقد تلاحظ اختفاء ظهور الوقائع التى تتضمن الابلاغ عن وجود جرائم أو ممارسات منحرفة لكل من جريدتى النيا والتعاون.

ولم تتجاوز نسبة ظهور هذه الوقائع بجريدة الأهرام عن (٨.٦٠٪) كما اختلفت تماما ظهور  
الوقائع التي انتهت حالها الى الحفظ : وهي كلها بيانات تدعم صحة اعتقادنا في تراجع الدور  
الاعلامى والتنموى الذى تلعبه هذه الصحف فى معالجة وقائع الجريمة فى المجتمع المصرى بعامة  
والقطاع الريفى على وجه الخصوص .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*

\*

## الخاتمة

### حصار النتائج وتحليل الفروض

سعى هذا العمل لتسليط الضوء على نوعية الجرائم التي تتعرض لها البيئة الريفية في مصر ، وبحث وتقييم المعالجة الصحفية لهذه الجرائم ، والوقوف على حقيقة الدور الذي لعبته نوعيات مختلفة من الصحف المصرية ( مركزية - اقليمية - متخصصة ) في معالجة جرائم البيئة الريفية والتصدى لها . وقد أثار البحث عدة تساؤلات جرى بلورتها في مجموعة من الفروض دارت حول حجم اهتمام الصحف بجرائم البيئة الريفية ، وأنماط الجرائم الأكثر تناولاً وبرزوا ، والقوالب الصحفية المستخدمة ، وهوية مرتكبي الجرائم ، ودوافع ارتكابها ، ونوعية المصادر التي تعتمد عليها الصحف في تغطية جرائم البيئة الريفية ، وتوجهات المعالجة الصحفية لها ، ومدى النجاح أو الفشل في معالجة جرائم البيئة الريفية والتصدى لها . وقد اتبعت الدراسة في التحقيق من صحة الفروض المطروحة حول هذه الجوانب منهج المسح الاعلامي ، والمنهج المقارن ، والبطاقة الاحصائية وتحليل المضمون ، الذي طبق على عينة من اعداد جريدة الاهرام وجريدة الدنيا ، وجريدة التعاون ، على امتداد الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩١ . ويمكن بلورة أهم النتائج التي انتهت إليها البحث فيما يلي :

١ - كان حجم اهتمام الصحف - محل التحليل - بجرائم البيئة الريفية منخفضاً بصورة ملحوظة ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه الجرائم عن (١٧٧) مرة على امتداد صفحات (٣١٧) عدداً لثلاث صحف إحداها يومية والثانية اقليمية والثالثة متخصصة مع توسيع مفهوم جرائم البيئة الريفية لتشمل الجرائم الطبيعية والاجتماعية . وقد برهنت فئات حجم التكرار ، ومكان النشر ، ووسائل الابرار المصاحبة ، ومصدر المضامين الماثرة على حقيقة هذا الانخفاض في معدلات اهتمام الصحف الثلاث ، موضع التحليل ، بجرائم البيئة الريفية فالجانب الأكبر من هذه الجرائم بنسبة (٦٢.٥٪) ظهر مرة واحدة على صفحات العدد الواحد ، واختفى أو كاد ، ظهور هذه الجرائم لاربع مرات أو أكثر على صفحات العدد الواحد . وكان وذلك إشارة الى أن هناك اعداد كاملة وأحياناً متوالية ولفترات طويلة ، لم يكن تظهر فيها أية إشارة من قريب أو بعيد لوقائع جرائم البيئة الريفية . كما أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة يقع في الصفحات

الداخلية بنسبة (٨٨.٧٠٪) ، ويندر ظهور هذه الجرائم فى الصفحة الأولى أو الخلفية الأكثر ابرازاً ، حيث لم تتجاوز معدلات هذا الظهور بالصحف الثلاث عن (٦.٧٨٪) و (٤.٥٢٪) على الترتيب . كذلك ، فقد ظهرت معظم وقائع جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث تحت عنوان « متمد » و « عادى » بنسبة (٩٠.٤٠٪) وتلاشى أو كاد ظهورها تحت عناوين أكثر ابرازاً مثل العنوان « الناشيت » أو « الرئيسى » ، فضلاً عن ذلك ظهرت غالبية الوقائع وهى غير مصحوبة بصور ، بنسبة (٧٧.٤١٪) ، وحتى تلك الوقائع التى ظهرت مصحوبة بصور فقد تلاحظ أن غالبيتها صور شخصية ولمسولين وندر ظهور الصور الطبيعية أو الواقعية الأكثر أهمية وتعبيراً عن درجات الاهتمام ، كما ندر اعتماد هذه الصحف فى الحصول على المعلومات حول جرائم البيئة الريفية من الأفراد أو الخبراء ، أو المعاهد العلمية أو البحثية المتخصصة أو مرتكبي الجرائم ، وتركز تعاملها فى استقاء الوقائع والبيانات حول هذه الجرائم على المحررين والمسولين بنسبة (٨٢.٤٩٪) من إجمالى الوقائع المنشورة بالصحف الثلاث .

ومع هذا الانخفاض العام فى درجة اهتمام الصحف الثلاث على اختلافها بوقائع جرائم البيئة الريفية بصفة عامة ، فإن معدلات اهتمامها بالجرائم البيئية لهذه البيئة يبدو منخفضاً نسبياً بالمقارنة بجرائم البيئة الإجتماعية ، حيث بلغت هذه النسبة على المستوى العام للصحف الثلاث (٤٨.٠٢٪) مع تفاوت هذه النسبة على مستوى كل صحيفة تبعاً لطبيعتها ، واتجاهات معالجة الجريمة على صفحاتها ، فهى على مستوى جريدة الأهرام (٤٥.١٦٪) وفى جريدة التعاون (٨٦.٦٦٪) فى حين لم تتجاوز نسبة اثاره جرائم البيئة الطبيعية على صفحات جريدة المنيا عن (٧.٤١٪) من إجمالى جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحاتها .

٢ - تؤكد البيانات السابقة ، صحة الفرض الأول للدراسة بصفة عامة مع تعديل طفيف ، حيث يمكن الحكم الآن بدرجة ثقة عالية ، بانخفاض معدلات اهتمام الصحف المصرية - محل الدراسة - بصفة عامة بجرائم البيئة الريفية ، كما يتزايد الاهتمام النسبى لهذه الصحف بجرائم البيئة الاجتماعية ويتقلص اهتمامها بجرائم البيئة الطبيعية ويستثنى من ذلك ، الصحيفة المتخصصة ( التعاون ) حيث أظهرت اهتماماً نسبياً بجرائم البيئة الطبيعية وتدنى إلى أقصى حد معدلات اهتمامها بجرائم البيئة الاجتماعية .



٣ - كان اهتمام جريدة الأهرام بجرائم البيئة الريفية منخفضا نسبيا حيث لم تظهر هذه الجرائم على صفحاتها سوى (٩٣) مرة بنسبة (٣٤.٠٦٪) وارتفعت هذه النسبة في جريدة التعاون الى (٨٣.٣٣٪) من اجمالى اعداد جريدة التعاون ، ووصلت الى أقصى ارتفاع لها في جريدة المنيا لتصل الى (٣٠.٠٪) وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة ظهور هذه الجرائم لاربع مرات فأكثر على صفحات العدد الواحد لتصل الى (٢٩.١٦٪) منفردة بذلك عن جريدة الأهرام وجريدة التعاون التى اختفت هذه النسبة تماما على صفحاتها . وقد أظهر البحث ، زيادة الاهتمام النسبى لجريدة التعاون بجرائم البيئة الطبيعية ، بالمقارنة بجريدتى الأهرام ( القومية ) والمنيا (الاقليمية) وبذلك يتحقق صحة الشق الأول من الفرض الثانى ، والقائل : تختلف الصحفية اليومية ( القومية ) عن الصحفية الاقليمية والصحفية المتخصصة فى الاهتمام بجرائم البيئة الريفية . فى حين لم يثبت صحة الشق الثانى من هذا الفرض والقائل : أن الصحفية الاقليمية والصحفية المتخصصة أكثر اهتماما نسبيا من الصحفية القومية بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية ، حيث تبين من البحث ، أن الصحفية ، المتخصصة والصحفية اليومية القومية ، على الترتيب أكثر اهتماما نسبيا من الصحفية الاقليمية بهذه النوعية من الجرائم .

٤ - أظهر البحث ، أن الخبر الصحفى ، هو أكثر قوالب التحرير الصحفى استخداما فى تغطية وقائع جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث ولا فرق فى ذلك بين صحفية يومية واقليمية ومتخصصة فقد بلغت نسبة استخدام هذا القالب الصحفى فى جريدة الأهرام (٧٥.٢٧٪) وفى جريدة المنيا (٩٨.١٥٪) وفى جريدة التعاون (٤٠٪) من اجمالى قوالب التحرير الصحفى المستخدمة بكل جريدة . ولى ذلك وبفارق كبير قالب المقال الصحفى بنسبة (٦.٢٢٪) من اجمالى قوالب التحرير المستخدمة بالصحف الثلاث ، ثم رسائل القراء بنفس النسبة (٦.٢٢٪) فالتحقيق الصحفى بنسبه (٥.٠٨٪) وتدنى إلى أقل حد معدلات استخدام بقية قوالب التحرير الصحفى مثل الحديث ، والتعليق ، والندوة ، واختفى تماما استخدام قالب الكاريكاتير الصحفى ، وبذلك يتحقق صحة الفرض الثالث للدراسة . حيث يمكن القول الآن: أن الخبر الصحفى والمقال الصحفى على التوالى هما أكثر قوالب التحرير استخداما فى معالجة مختلف انماط جرائم البيئة الريفية ، ولا توجد اختلافات فى ذلك بين مختلف أنواع الصحف فى

## هذا المجال .

٥ - أظهرت البيانات الميدانية المشتقاه من واقع السجلات فى أربع قرى مصرية بالوجهين البحرى والقبلى ، أن جريمة البناء على الأرض الزراعية تأتى فى المرتبة الأولى من حيث حجمها ومعدلات تكرارها فقد بلغت (٤٨.٧٪) من اجمالى عمليات التعدى على الأرض الزراعية ، ولى ذلك جريمة اقامة قمانن ومصانع الطوب بنسبة (٢٨.٤٪) ثم جريمة التبوير ومفارش الطوب بنسبة (١٠.٢٪) لكل منهما وأخيرا جريمة التجريف بنسبة ٢.٥٪ . وحول الجرائم المتعلقة بالمياه تظهر البيانات المشتقاه من سجلات ادارة شرطة المسطحات المائية ، أن قضايا المخالفات تتركز على الترتيب فى قضايا الصرف الصحى وتلوث البيئة بنسبة تصل الى (٦٠.٨٪) ولى ذلك قضايا التعدى على جسر النيل بنسبة (١٦.٨٪) ثم قضايا ردم مجرى النيل بنسبة (١٠.٦٪) ثم قضايا بناء على النيل بنسبة (٩.٩٪) .

وعلى مستوى الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية ، والمستقاه من تقارير الامن العام ، أظهر البحث أن جريمة القتل ، تأتى على رأس قائمة الجرائم الاكثر انتشارا فى الريف بنسبة (٣٤.٩٪) ثم السرقة بنسبة (١٥.٤٪) فالتزوير بنسبه (١٣.٩٪) والضرب الذى أفضى الى الموت بنسبة (٩.٥٪) وهتك العرض والاغتصاب بنسبة (٧.٥٪) والحرق العمد بنسبة (٥.٢٪) وتدنى بعد ذلك ظهور بقية الجرائم كالرشوه ومقاومة السلطات وإتلاف زراعات .

٦ - أظهرت البيانات الخاصة بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية المنشورة على صفحات صحف البحث ، أن جرائم تلوث المياه أو هدرها تأتى على رأس قائمة جرائم البيئة الطبيعية بنسبة (٢٩.٤١٪) ولى ذلك ، جريمة البناء على الارض الزراعية بنسبة (٢٠٪) ثم جريمة تجريف الأرض الزراعية بنسبة (١٧.٦٥٪) وتبوير الأرض الزراعية بنسبة (١٥.٢٩٪) والصرف الصحى والبرك والقاذورات بنسبة (٩.٧١٪) وتلوث المياه والمحاصيل والتربة بنسبة (٣.٥٣٪) لكل منها ، واختفى أو كاد ظهور جرائم اقامة قمانن الطوب ومصانعها وتلوث الهواء والتعدي على املاك الدولة .

كما أظهرت البيانات الخاصة بالجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية أن جريمة القتل تأتى على رأس قائمة هذه الجرائم على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٤٥.٧١٪) ، ثم جرائم المخدرات

بنسبة (١٣.٣٣٪) ، وجرائم السرقة بنسبة (٩.٥٢٪) والتهريب بنسبة (٣.٨٦٪) والشرايط  
المخلّة بالأداب والغش والاحتيال بنسبة (٢.٨٦٪) لكل منهما والدعارة والتزوير والرشوة بنسبة  
(١.٩١٪) لكل منها ، تدنى بعد ذلك ظهور بقية الجرائم كالضرب ، والمبيدات الفاسدة ،  
والأغذية الفاسدة ، والحرق والتموين .. الخ حيث لم تتجاوز معدلات طرحها على (٠.٩٥٪)  
لكل جريمة .

٧ - تظهر المقارنات بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية ومؤشرات الخريطة  
الصحفية لهذه الجرائم ، كما تقدمها صحف البحث الثلاث ، عن وجود تباين ملحوظ فى  
المؤشرات التى تقدمها كل خريطة لوقائع جرائم البيئة الريفية . فعلى مستوى الجرائم الطبيعية  
للبيئة الريفية ، تباين ترتيب أهمية الجرائم ، حيث ظهرت على الترتيب جرائم البناء واقامة قعائن  
الطوب ومصانعها ، ثم التمييز على سبيل المثال ، فى حين أن بيانات الخريطة الصحفية ، تظهر  
أن جرائم تلوث المياه والبناء والتجريف تأتى على رأس القائمة على الترتيب ، وفى حين ظهرت  
جرائم اقامة قعائن الطوب فى المرتبة الثانية فى الخريطة الواقعية ، اختفت أو كادت معدلات ظهور  
هذه الجرائم على صفحات الصحف وهكذا ، وعلى مستوى الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية ، يظل  
هذا التباين قائماً ، فعلى مستوى المعطيات الواقعية يأتى القتل ثم السرقة فالتزوير والضرب  
وهتك العرض والاغتصاب والحرائق فى حين يأتى القتل ، ثم المخدرات والسرقة ، والتهريب ، و  
الشرايط المخلّة بالأداب والغش والاحتيال ، والدعارة على الترتيب على مستوى الخريطة  
الصحفية . وقد أظهرت الخريطة الصحفية وبالذات جريدة المنيا نوعية مستحدثة من الجرائم  
الاجتماعية لم تكن تألفها البيئة الريفية من قبل ، وجاءت مواكبة للتغيرات التى شهدتها البيئة  
الريفية فى الحقب الأخيرة ، مثل جرائم شرايط الأداب ، والدعارة ، وتجارة العملة ، والمبيدات  
والاغذية الفاسدة ، والتهريب ، ومكاتب السفريات .. الخ وقد تلاحظ أن هذه النوعية من الجرائم  
المستحدثة لا تظهر ها بيانات الخريطة الواقعية المتمثلة فى تقارير الامن العام . وبذلك يتحقق  
صحة الفرض الرابع للدراسة والقائل : يوجد اختلاف بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم  
البيئة الريفية من حيث نوعية الجرائم وترتيب أولويتها ، وبين ما انعكسه مختلف أنواع الصحف  
محل الدراسة من مؤشرات فى هذا المجال . وقد خلص البحث فى ذلك الى أن هذا التباين

يعود فى المرتبة الأولى الى التوجة المحضرى لصحف البحث على اختلافها - من جانب ، وانغلاق مصادر المعلومات أمام هذه الصحف فى الريف وبالذات حول جرائم البيئة الطبيعية إما بسبب ندرة اتصال هذه الصحف بالريف أو لشدة ضغوط أصحاب المصالح وزوى النفوذ بالمناطق المحلية من جانب آخر .

٨ - يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية المنشورة بالصحف الثلاث ، من قبل الأفراد العاديين وبشكل فردى بنسبة (٣٥.٣٪) وعلى ذلك الجرائم التى ترتكب بشكل جماعى أو من خلال الاتفاق الجنائى بنسبة (٢٥.٤٢٪) ثم الجرائم التى تنشر بدون توجيه اتهام لأحد بنسبة (٢٢.٥٩٪) فالجرائم التى ترتكب من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها بنسبة (٦.٧٨٪) والأفراد من ذوى النخبة بنسبة (٥.٠٩٪) ومجهول الهوية بنسبة (٥.٠٩٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ، وقد أظهرت المقارنة بين الصحف الثلاث عن وجود تميز فى الجرائم المنشورة بجريدة التعاون فى هذا المجال ، حيث يأتى على رأس القائمة الجرائم التى لا يوجه فيها اتهام لاحد بنسبة (٤٠٪) وعلى ذلك الجرائم التى يرتكبها بشكل جماعى بنسبة (٢٣.٣٣٪) ثم الجرائم التى يرتكبها مجهولون بنسبة (١٦.٦٦٪) فالجرائم التى ترتكب من قبل مؤسسات الدولة بنسبة (١٣.١٣٪) وأخيرا الأفراد العاديين ومن ذوى النخبة بنسبة (٣.٣٤٪) من اجمالى الجرائم المنشورة على صفحاتها . وقد تبين أن هذا التميز يعود فى المقام الأول لتمحور جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحاتها حول جرائم البيئة الطبيعية .

٩ - أظهر البحث ، أن الغالبية العظمى من جرائم البيئة الريفية المنشورة بالصحف الثلاث، ودون تميز بين صحيفة وأخرى أو بين نط وآخر من هذه الجرائم ، يرتكب لدوافع مادية ونفعية فى الغالب بنسبة (٦١.٥٨٪) فى حين لم تتجاوز دوافع ارتكاب هذه الجرائم لاسباب قيمية أو نفسية وغرائزية عن (٧.٩١٪) و (٦.٧٨٪) على الترتيب ، وكان ذلك مؤشرا واضحا على مدى تأثير البيئة الريفية الاجتماعية ، بما يوج به المجتمع المصرى عموما من متغيرات وتحولات ترتبط اساسا بسياسات الانفتاح والهجرة والخصخصة ، وما يصاحبها من مناخ ثقافى ونفسى تعلق فيه شان المادة والقيم الفردية على قيم التعاون والترابط والمعية، والروح الجماعية ، التى كانت تسود من قبل الحياة الاجتماعية للقرويين ، فالقتل الذى يتربع

رأس قائمة الجرائم الاجتماعية فى الريف كثيرا مايقع نتيجة الصراع حول قطعة أرض أو نزاع على تقسيم ميراث ، كما أن عمليات البناء والتبوير وتجريف الأرض الزراعية وإقامة مصانع الطوب عليها ، وتلوث المحاصيل والتربة .. الخ يأتى فى المقام الأول لهواعت ترتبط بالمكسب والعائد المادى المقابل وهكذا .

وتؤكد البيانات السابقة صحة الفرض الخامس للدراسة والقائل : يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بأنماطها المختلفة بشكل فردى ، كما يمكن القول أن ارتكاب هذه الجرائم يأتى فى معظمه تحت دوافع مادية أو نفسية . ومع ذلك ، فإن درجة الثقة فى الشق الأول من هذا الفرض والخاص ، يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بأنماطها المختلفة بشكل فردى تبدو غير كاملة وتحتاج الى مزيد من الدراسة والتحليل ، وعدم الثقة الكاملة فى صحة هذا الشق تأتى بسبب ترجيح أن يكون هناك بعض التمايز فى اشكال ارتكاب الجرائم بين جرائم البيئة الطبيعية وجرائم البيئة الاجتماعية المنشورة على صفحات الصحف ، على النحو الذى أظهرته الجرائم المنشورة بجريدة التعاون حيث ظهر على رأس القائمة الجرائم التى ترتكب بدون متهم أو بشكل جماعى نتيجة تمحور الجرائم المنشورة على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية.

١٠ - اتسمت الأفكار المطروحة على صفحات جريدة الأهرام ، حول جريمة تلوث المياه أو هدرها بالتناقض أو التناقض ، والميل الى التعميم واستخدام الالفاظ والتعابير غير محددة المعنى ، كما اتسمت الأفكار المعروضة حول جرائم التجريف والبناء بالمحدودية والسطحية ولم تحمل صفحات الجريدة أية أفكار أو وقائع تذكر تجاه جرائم التبوير أو إقامة قمان الطوب وتلوث الهواء بإستثناء الإشارة الى ضرورة استخدام الأعداء الطبيعية بدلاً من المبيدات فى مكافحة الآفات الزراعية . وعلى مستوى جرائم البيئة الاجتماعية ، تأتى جريمة القتل ، ومالت الأفكار المنشورة حولها الى أظهر التفسخ . العائلى والنوازع المادية التى أصبحت تحكم طبيعيات العلاقات الاجتماعية فى الريف ، وبخلاف وقائع جريمة القتل ، تأتى الوقائع حول جرائم المخدرات والسرقة والتخريب والنصب وغيرها ، وإن كانت بمعدلات وأفكار محدودة ، تدور حول سقوط عصابة للمخدرات أو تخريب أسلحة أو سلع قومية والبضائع من بورسعيد وسرقة المواشى بالاكراه

وعن طريق التخدير وهكذا .

وعلى مستوى جريدة المنيا ، اتسمت الأفكار المعروضة على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية ، بالمحدودية والندرة من جانب وبالطابع البروتوكولى والاجرائى من جانب آخر ، ولم يتجاوز عدد الأفكار المطروحة هنا على امتداد صفحات (١٨) عدداً عن (اربعة) أفكار فقط ، دارت الأولى حول تصريح لمحافظة المنيا بإتخاذ إجراءات لمنع القاء المخلفات والصرف فى المجارى المائية ، والثانية ، تشير الى استمرارية عمليات التجريف بإحدى القرى ، والثالثة ، تشير الى تبوير مساحة من الأرض الزراعية ، والرابعة ، حول واقعة ضبط مهندس زراعى يتقاضى رشوة حتى لا يحرر محضر بناد على أرض زراعية لاحد الأفراد .

وعلى مستوى جرائم البيئة الاجتماعية ، جاءت جريمة القتل على رأس القائمة ، وتركزت فى الاساس حول الجريمة الاسرية أو العائلية ، التى تدور فى الاساس حول الصراع على الأرض أو النزاع حولها ، ومالت المعالجة هنا الى ابراز تفاهة موضوع النزاع أو الصراع بين اعضاء الاسرة الواحدة ، فهذا يقتل شقيقة على قيراط أرض ، وآخر يقتل جاره على كوز ذرة وهكذا . كما مالت الأفكار المطروحة حول جرائم المخدرات الى التأكيد على جهود وكفاءة رجال الشرطة فى القبض والتضييق على مهربي المخدرات وتجارها ، وعلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين تجارة المخدرات والشراء الفاحش . وفى جرائم السرقات تظهر الأفكار المعروضة تعدد افاط ارتكابها . فهناك الإغراء الجنسى وهناك سرقة المواشى . والسرقة بالإكراه وقطع الطريق .. الخ . كما أظهرت الأفكار الجرائم المستحدثة التى بدأت تروج فى الريف مثل النصب من خلال مكاتب السفريات ، وتزوير الشهادات ، وبيع أرض وهمية ، وتجارة الشرائط المخلة بالأداب .. الخ .

وفى جريدة التعاون ، لم تحظ الجريمة البيئية على اهتمام هذه الجريدة ، فقد انعدمت أو كادت الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية . وعلى مستوى جرائم البيئة الطبيعية ، اتسمت الأفكار المطروحة على صفحاتها بالتناقض والتعميم ومسايرة تصريحات المسئولين واجمال الحديث عن وقائع عمليات التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة . وبالذات عمليات التجريف والبناء والتبوير فالفلاح متجاوب والمستقبل أفضل ، ثم الفلاح يفرط فى أرضه ويتكاسل عن زراعتها ، وأجهزة الادارة حازمة ، وأن قرارات الازالة ستطبق على المعتدين على الأرض بالبناء ،

ثم التصالح مع المخالفين ، وعدم وجود آثار سامة لاستخدام مبيدات الحشائش على صحة الحيوان ، والفلاح ، ثم الأبحاث تؤكد وجود ضرر لهذه المبيدات وهكذا .

١١ - أظهر البحث أن الجانب الأكبر من الأفكار والمضامين المثارة حول جرائم البيئة الريفية بنسبة (٦٨.٤٠٪) قد اكتفى بمجرد سرد الوقائع ، وكان ذلك مؤشرا عن الطابع الروتيني والاجرائى الذى يميز معالجات الصحف محل التحليل لجرائم البيئة الريفية وسيادة عقلية النقل والتوصيل دون موقف أو اتجاه معين لمحررى هذه الصحف فى تعاملهم مع وقائع هذه الجرائم ، وفى المقابل لم تتجاوز نسبة المواد التى تسعى إلى تأييد إجراءات أو انتقاد ممارسات أو الكشف عن انحراف والدعوة للتغيير عن (٢٧.١٢٪) و (٢٢.٥٦٪) و (٩.٦١٪) على الترتيب من اجمالى المواد المنشورة على صفحات الجرائد الثلاث . وقد صارت معالجات الجرائم وبالثات جرائم البيئة الاجتماعية فى اتجاه الاثارة ، ومحاكمة المتهم وادانتة حتى قبل أن يقدم الى النيابة ويجرد القاء القبض عليه ، كما تنتهك القيم الاسرية والعائلية من خلال الاقراط والافتعال فى ابراز الصراع العائلى للأسرة الريفية وهو امر له آثاره الاجتماعية المدمرة والتى نحلزمنها على مستقبل البيئة الريفية .

١٢ - أظهر البحث ، أن الغالبية العظمى من الوقائع المنشورة حول جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف ، محل التحليل ، بنسبة (٨٦.٤٤٪) قد ظهرت بدون تصرف أو اكتمال ، بمجرد الإشارة الى احالة الواقعة الى التحقيق فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور الوقائع وهى مصحوبة بصدد احكام ضد مرتكب الجريمة عن (٨.٤٧٪) من اجمالى الوقائع المنشورة بالصحف الثلاث وكان ذلك مؤشرا ليس فقط عن مدى التدنى فى مساهمة الوقائع المنشورة فى تحقيق مهمة الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، أو ترسيخ مفهوم أن الجريمة لا تغد ، وإنما أيضا الى المخاطر الحقيقية الكامنة وراء نشر هذه الوقائع والذى تتحول الصحف فى اطارها إلى مدرسة لتعليم الجريمة والدفع فى اتجاهها .

وفى ظل البيانات والحقائق المعروضة افقا ، يعاكذ صحة الفرض السادس للدراسة ، حيث يمكن القول بدرجة ثقة عالية : أن معالجة الصحف المصرية - محل الدراسة - لجرائم البيئة الريفية ، تتسم بالقصور والتناقض فيما هو مطروح من حقائق وأفكار على صفحاتها حول هذه

الجرائم ، وفى ذلك يمكن القول أن دور هذه الصحف ، على اختلافها ، فى معالجة هذه الجرائم والتصدى لها يعد دوراً هامشياً الى حد كبير .

١٣ - ينتهى البحث الى أن الاعلام الريفى ( المركزى والمحلى ) يواجه بأزمة حقيقية ، تتمثل فى عجز وقصور هذا الإعلام عن مواكبة التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة التى عايشتها - وما تزال - البيئة الريفية فى مصر فى الحقب الأخيرة ، وعدم قدرة هذا الاعلام على تلبية الاهتمامات والاحتياجات الحقيقية للقرويين . وقد أظهر البحث ، أن مواجهة هذه الأزمة وتحسين اداء الإعلام الريفى ، لا يتأتى فقط - كما تتصور الاستراتيجية الاعلامية الرسمية المعلنة - ومن خلال نشر قنوات الإعلام الاقليمى (صحافة ، اذاعة ، تلفزيون) فى المناطق المحلية حتى تكون أكثر اهتماما وقدرة على تلبية احتياجات القطاع الريفى ، حيث تبين أن معالجات الصحف ( الاقليمية والمتخصصة ) لشئون البيئة الريفية ، لاتقل سوءاً أو ضعفاً عن معالجات الصحف اليومية (القومية) لشئون هذه البيئة ، حيث تظل نفس التوجهات ، والعقلية ، وأساليب العمل والأداء ، والميول الحضرية .. الخ واحدة دون تميز أو فروق جوهرية بين صحيفة مركزية وأخرى ، اقليمية ، ونعتقد أن الشئ نفسه ينطبق على الإعلام المسموع والمرئى المحلى . ومن ثم تتأنى المواجهة من خلال زيادة الاهتمام الرسمى للدولة أولاً ، ومن خلال الصفوة الحاكمة ، والاعلام المركزى بالذات ثانياً ، بشئون وقضايا البيئة ، الريفية ، والعمل على تحسين نوعية ومستويات الحياه بهذه البيئة ، ومحاولة احداث تغيير جوهري ( من خلال التربية والتنشئة ) فى توجهات الاعلاميين والمثقفين المصريين بعامة نحو الريف ، وتصحيح الصورة السلبية الراجحة أو الكامنة لدى هؤلاء عن القروى والفلاح المصرى والبيئة الريفية عموماً .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*

\*



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة
<b>الفصل الأول</b>	
١٣	في الموضوع والمنهج
١٣	أولاً : موضوع الدراسة
١٤	ثانياً : أهداف الدراسة
١٥	ثالثاً : فروض الدراسة
١٦	رابعاً : المعالجة المنهجية للدراسة
٢٢	مراجع وهوامش المقدمة والفصل الأول
<b>الفصل الثاني</b>	
٢٥	الاعلام وجرائم البيئة ( المفاهيم ومحددات تناول )
٢٥	أولاً : المفاهيم المستخدمة
٣٠	ثانياً : الإعلام وجرائم البيئة ( محددات تناول )
٤٢	مراجع وهوامش الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث</b>	
٤٧	جرائم البيئة الريفية ( الأبعاد - والمعطيات )
٤٧	أولاً : صور التدهور الراهن في البيئة الريفية
٥٠	ثانياً : عوامل التدهور في البيئة الريفية
٥١	١ - القصور في السياسة الزراعية
٥٧	٢ - ضعف الحماية التشريعية للبيئة الريفية
٦٣	ثالثاً : جرائم البيئة الريفية ( معطيات الواقع )
٧٠	مراجع وهوامش الفصل الثالث
<b>الفصل الرابع</b>	
٧٣	المعالجة الإعلامية لجرائم البيئة الريفية
٧٣	أولاً : حجم الاهتمام بجرائم البيئة الريفية
٨٥	ثانياً : قوالب التحرير المستخدمة
٨٨	ثالثاً : نوعية جرائم البيئة الريفية
٩٤	رابعاً : هوية مرتكبي الجرائم ودوافع ارتكابها
٩٧	خامساً : توجهات المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية
١١١	الخاتمة : حصاد النتائج وتحقيق الفروض

رقم الابداع ٩٢/٩٦٥٤

ISBN: 977/5040/10/8